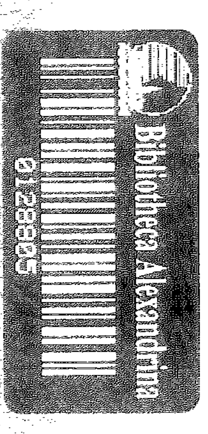

Bibliotheca Alexandrina
0128805

محمد أحمد برانق



مطبعة لجنة البيان العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

النحو المنهجي والغاية منه

الذين يدرسون النحو فريقان :

(ا) فريق يتخصص فيه ، ويدرس النحو ليكون عالما بالنحو ، وليسميه الناس نحويا ؛ أو لأنه تخصص فى اللغة العربية بفروعها المختلفة ، ومن هذه الفروع النحو ، فهو يدرسه دراسة تفصيل وعمق واستقصاء ، ويتوفر على الموسوعات يستوعبها ، وعلى المذاهب المختلفة يدرسها ، ويوازن بينها ، ويرجح مذهبا على مذهب ، ويرى رأيا قد لا يراه أصحاب المذاهب .

هذا النحو يدرس فى الكليات التى أنيط بها تعليم اللغة العربية على المستوى العالى مثل : كلية دار العلوم ، وكلية اللغة العربية ، وأقسام اللغة العربية بكليات الآداب بالجامعات المختلفة .

(ب) فريق يدرسه ليكون وسيلة إلى غاية يريدها ، هذه الغاية هى أن يكون صحيح اللسان إذا قرأ أو تحدث ، صحيح القلم إذا كتب ، وهذا الفريق يشمل تلاميذ المدارس جميعا قبل مرحلة التخصص . فالقدر من النحو الذى يدرسه الطالب الذى يعد نفسه ليكون طبيبا — هو القدر الذى يدرسه الطالب الذى يعد نفسه ليكون مهندسا ، أومحاميا

أو محاسبا ، أو . . . بل هو القدر الذى يدرسه الطالب الذى يعد نفسه لدراسة اللغة العربية قبل أن يبدأ مرحلة التخصص .

والغاية من تدريس النحو لهؤلاء الطلاب هى نفس الغاية التى وضع من أجلها النحو أول ما وضع ، وهذا يجعلنا نسأل :

لم وضع النحو ؟

وضع النحو

١ — الشعب العربى :

العرب شعب سامى ، سكن الجزيرة التى نسبت إليه ، فسميت الجزيرة العربية ، وعرف منه شعبان عظيمان : العدنانيون ، وسكنوا الحجاز ؛ والقحطانيون ، وسكنوا اليمن .

وكان القحطانيون فى رغد من العيش ، وعلى جانب من الثراء بسبب خصب أرضهم ، ووفرة الماء ؛ وبسبب اتجارهم مع أهل الشمال وغيرهم . فلما أرسل الله عليهم سيل العرم وتحطم سد مأرب ، وغرقت بلادهم — تفرقوا فى البلاد ، ونزحوا إلى الشمال ، فسكن بعضهم العراق والحيرة ، وكونوا دولة المناذرة ؛ وسكن بعض آخر الشام وكونوا دولة الغساسنة ، وسكن غير هؤلاء وأولئك بلاد الحجاز وأقاموا فى المدينة ومنهم الأوس والخزرج .

والعدنانيون كانوا فى مكة ، وما والاها ، ومنهم قريش .

وكان العدنانيون يتكلمون بلغتهم ، وكان القحطانيون يتكلمون بلغتهم ؛ واللغتان كلتاهما عربية فصيحة معربة ؛ ولكنهما تختلفان فى مدلولات بعض الألفاظ ، وتختلفان فى بعض اللهجات ؛ بل إن لغة القحطانيين أنفسهم كانت تختلف لهجاتها باختلاف القبائل ، ولغة العدنانيين أنفسهم كانت تختلف لهجاتها باختلاف القبائل ، ونسبت إلى كل قبيلة لهجة خاصة عرفت بها ، وهذه اللهجات كلها متحدة الأصول ، مختلفة الفروع . إلا أن لهجة فى القحطانيين غلبت ، هى لهجة حمير ، فإنها أماتت السبئية والمعينية وغيرهما ؛ وكذلك لهجة فى العدنانيين غلبت ، هى لهجة قريش . بل إن لهجة قريش غلبت الحميرية نفسها .

وكان من هذه اللهجات[1] .

(أ) عَجْعَجَة قضاعة ، وهى تحويل الياء جيما إذا وقعت بعد العين مثل : الراعج خرج معج ، فى : الراعى خرج معى .

(ب) شَنْشَنَة اليمن ، وهى جعل الكاف شينا مطلقاً ، مثل لبيش فى لبيك ، وشلمنى فى كلمنى .

---

(١) الخصائص حـ ٢ ص ١١ .

(ح) طُمْطُمانية حمير ، وهى جعل أم بدل أل ، مثل طاب امهواء في امسفر ، فى : طاب الهواء فى السفر .

(ى) تَلْتَلة بَهراء ، وهى كسر حرف المضارعة مطلقاً كما هو مستعمل فى العامية المصرية .

(ه) فَحفَحة هُذيل ، وهى جعل الحاء عينا : مثل العسن أخو العسين ، فى : الحسن أخو الحسين .

(و) قُطْعَة طيء ، وهى حذف آخر الكلمة ، مثل: يا أبا الحكا فى: الحكم ، كما فى لغة بنى سويف الآن وشمالى مديريتى الغربية والبحيرة

وإن البيئة ، وحالة القبائل من النواحى الاجتماعية والاقتصادية ومقدار اتصال بعض القبائل ببعض ، ونوع هذا الاتصال من حيث الضعة والاستعلاء ، أو القوة والضعف ، أو غير ذلك — كل أولئك جعل أنواع اللهجات تختلف من حيث الإبدال[1] ، وأوجه الإعراب[2] ، والترادف[3] ، والإتمام ، والنقص[4] .

---

(١) مثل إبدال الباء ميما ، والميم باء فى لغة مازن ، فيقولون : بَاسمك ؟ فى : ما اسمك ؟ . ومكر ، فى : بكر .

(٢) مثل رفع خبر ليس عند تميم ، ونصبه عند الحجازيين .

(٣) مثل : المدية والسكين ، فكل منهما لغة قبيلة . ومثل : البر ، والقمح ، والحنطة — فكل منها لغة قبيلة .

(٤) مثل حذف نون من الجارة عند قبيلتى خثعم وزبيد إذا وليها ساكن ، مثل خرجت م البيت ، فى : خرجت من البيت . ومنها لغة العامة فى مصر .

٢ — توحيد اللغة :

سادت قريش فى الجاهلية ، وآلت إليها السقاية والرِّفادة والحجابة والسِّدانة فى مكة ، وكانت مزاراً يحج إليها العرب فى كل عام لا فرق بين عدنانى وقحطانى ، وكانت تقام الأسواق ، ويحضرها شعراء العرب وخطباؤهم ، ويتبارَوْن فى إنشاد الشعر وإلقاء الخطب ؛ ويحكم بينهم الحكام ويقدمون بعضهم على بعض ؛ والسعيد منهم من يحكم له بالسبق .

وكانت قريش تستفيد من لغات القبائل التى تفد عليها من أنحاء الجزيرة المختلفة ، فتختار اللفظ العذب الجَرْس الخفيف الوقع على السمع وتدخله فى لغتها ، واجتمع لها من كل ذلك زاد لغوى واسع أضيف إلى لغتها الأصلية ، فهضمته ، وتمثلته وصار قرشيا ؛ وبذلك أصبحت لغة قريش أغنى اللغات العربية ، وأوسعها ، وأشملها ، وأعذبها ، وأخفها على اللسان ، وأقدرها على تصوير المعانى المختلفة ، وأصبح الشاعر الذى ينظم ، والخطيب الذى يخطب ، والمفاخر الذى يفاخر ، والمنافر الذى ينافر — إذا استعمل لسان قريش كان ذلك أدعى إلى تفضيله على غيره ، والحكم له ؛ لذلك استعملت فى عكاظ ومجنة وذى المجاز وغيرها من أسواق العرب ، وانتقلت مع رواد هذه الأسواق إلى قبائلهم

وأحيائهم ، وروى الشعر والأدب المقول بها ، فانتشرت في الجزيرة كلها وسادت قبل بعثة محمد ، وقبل نزول القرآن بها ؛ فكأن ذلك كله كان تمهيداً للرسالة المحمدية ، وتهيئة لجو ملائم لنزول القرآن بتلك اللغة الكريمة .

٣ — اللحن :

اختلاط العرب بالعجم كان موجوداً من أيام الجاهلية ، وكان في أوسع صورة بين عرب الحيرة والفرس ، وبين عرب الشام والروم . وكان قليل من الأعاجم يتسللون إلى داخل الجزيرة ، ويخالطون العرب الفصحاء في صورة الموالي أو غيرهم ؛ ويتعلمون اللغة ويأخذونها بالصنعة ؛ ولذلك كانوا يلحنون أحيانا ؛ بل إن بعض العرب أنفسهم كانوا يلحنون حتى في زمن الجاهلية ، وعرف شيء من هذا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي الأزمنة التي تلته ؛ وقد دونت كتب الأدب والرواية صوراً من هذا اللحن غير قليلة ؛ منها :

(ا) لحن رجل في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : أرشدوا أخاكم فقد ضل .

(ب) عرف أبو بكر رضي الله عنه أن لحنا يقع بين العرب الذين كانت الفصاحة ملكة في ألسنتهم ، يأخذها الآخر عن الأول — فاستنكر

أبو بكر ذلك . وقال : لأن أقرأ فَأُسْقِطَ « أى أترك بعض كلمات » أحب إلى من أن أقرأ فألحن .

(ح) مرَّ عمر بن الخطاب رضى الله عنه على قوم يتمرنون على رمى السهام ، فوجدهم لا يحسنون الرمى ، فساءه ذلك ، وأخذ يؤنبهم ويقرعهم، فقالوا له : « إنا قوم متعلمين » فهاله ذلك وفَزَّعه ، وأعرض مغضباً ، وقال : والله لخطؤكم فى لسانكم أشد على من خطئكم فى رميكم » .

(ى) أبو موسى الأشعرى كان والياً لعمر على البصرة ، وكان له كاتب يحرر له رسائله ، فكتب هذا الكاتب يوماً رسالة إلى عمر على لسان أبى موسى ، وكتب فيها : « من أبو موسى الأشعرى . . . » فلما وصلت الرسالة إلى عمر أنكر ما فيها من خطأ ، وكتب إلى أبى موسى : عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً .

وقد فشا اللحن حتى كانوا يتهيبونه ويخشون أن يقعوا فيه ، ولا سيما أن الذى كان سائداً فى الأيام الأولى أن اللحن يضع الرفيع ، ويهجن الشريف ، فكان الكبار يتوقَّوْنه ، ويتحرزون منه ، ويكفى أن نعرف أن عبد الملك بن مروان حينما سئل عن سبب تبكير الشيب إليه قال : « شيبنى ارتقاء المنابر وتوقع اللحن » .

وكانوا يستنكرون جداً أن يقع من الخلفاء ومن فى حكمهم لحن أيا كان نوعه ، فقد حكوا أن أبا جعفر المنصور تكلم فى مجلس من

مجالسه فلحن ، وكان فى المجلس أعرابى بدوى ، فتأذت أذن الأعرابى بلحن الخليفة ، فوضع إصبعه فيها إشارة منه إلى استنكار ما قد سمع من لحن ، ومن الخليفة ، وهذا أضعف الإيمان . ولم يكد الخليفة يستمر فى حديثه حتى وقع فى لحن آخر فزاد استياء الأعرابى ، وقال مستنكراً : أف لهذا !!! ما هذا ؟!! واستمر الخليفة فى كلامه فوقع فى لحن ثالث أشد من اللحنين السابقين ، فلم يطق الأعرابى صبراً ، وقال : أشهد ! لقد وليت هذا الأمر بقضاء وقدر .

ومثل هذا ما روى عن سعيد بن سلم أنه دخل على الرشيد يوما فسمعه يتكلم ويلحن ، فقال : لقد بهرنى هيبة وجمالا ، فلما لحن خف فى عينى .

وقد شاع اللحن بين أوساط الناس ، ومنه ما حكوا من أن أبا الأسود مرّ به رجل من أهل نُوبَنْدَجان — وهى مدينة فارسية قريبة من شعب بوان — وهذا الرجل كان اسمه سعدا ، وكان سعد قدم البصرة مع جماعة من أهله ، وادعوا لقُدامة بن مظعون الجُمَحى — وهو أحد السابقين الأولين المهاجرين ، توفى سنة ٣٦ هـ — أنهم أسلموا على يديه ، وهم بذلك من مواليه . فلما مر سعد بأبى الأسود — وكان يقود فرساً له قال له أبو الأسود : مالك لا تركب فرسك يا سعد ؟! قال سعد : « إن فرسى ظالعا » ، ولم يقل « ظالع »[١] فضحك

---

(١) ظالع : يغمز فى مشيته .

منه بعض الذين سمعوه ، ونكر منه أبو الأسود ذلك ، وقال : هؤلاء الموالى قد رغبوا فى الإسلام ، ودخلوا فيه ، فصاروا لنا إخوة ، فلو علمناهم الكلام !! .

وقد دخل اللحن بيت أبى الأسود نفسه ، فقد قالت له ابنته فى يوم صحو جميل : يا أبت ، ما أجملُ السماء؟ ونطقتها على أسلوب الاستفهام ، فقال لها : أى بنية ! نجومها . فقالت : إنما أتعجب من حسنها . فقال لها : قولى : ما أجملَ السماءَ ! وافتحى فمك . ولم ينبهها ذلك ، ولم تدرك أنها لحنت فتحاول أن تحفظ لسانها ، فعاودته مرة أخرى وقالت : ما أشدُّ الحر؟ على أسلوب الاستفهام أيضاً . فقال لها : أى بنية ! وَغْرة[1] القيظ ، ومَعْمعان الصيف . فقالت له : إنما أتعجب منه . فقال لها : قولى : ما أشدَّ الحرَّ ! وافتحى فمك .

ومما يدل على استبشاعهم أن يلحن المتكلم ، واستهجانهم للحن ، وتقززهم عند سماعه — أن أبا الأسود كان يقرر أن للحن غَمَراً كغمر اللحم « وغمر اللحم زهومته وزنخه ورائحته المنتنة » .

وأكثر من هذا أنهم كانوا يعتبرون اللحن جريمة تساوى جريمة الكذب ، ومن يلحن يكن قد ارتكب كذباً ، والكذب يُستغفر الله منه ، وإذا كان اللحن لوناً من ألوان الكذب وجب أن يستغفر الله منه ، ولذلك كان الحسن البصرى — وهو من الصلحاء — إذا

(١) الوغرة شدة توقد الحر . معمعان الصيف : اشتداد حره ، ومعمعان الشتاء : اشتداد برده .

عثر لسانه ولحن قال : أستغفر الله ! فقيل له : أتستغفر أن قد لحنت ؟!
قال : من أخطأ فيها فقد كذب على العرب ، ومن كذب فقد عمل سوءا
والله يقول : ومن يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله
غفوراً رحيما .

* * *

وأيا كان الأمر فقد شاع اللحن ، وجرى على ألسنة العجم
المستعربين ، ثم على ألسنة العرب المتحضرين ، وهال أولى الأمر
إذ ذاك أن يكون له خطره ، وأن يؤثر شيوعه على اللسان وعلى الدين ؛
لأنه إذا أهمل أمره انسحب إلى القرآن والحديث . وقد قرر على بن
أبى طالب أنه رأى فساداً فى كلام بعض أهله — بل إن بوادر
ما خشوه ظهرت فى القرآن على ألسنة بعض الناس ، فقرءوا أن الله
برىء من المشركين ورسوله — بالكسر — وسمعها أبو الأسود
نفسه ، ففزع .

وقال : ما ظننت أمر الناس آل إلى هذا !

٤ — وضع النحو :

أما وقد فشا اللحن فى الألسنة فإنه لا بد من التفكير فى أمر يقف
به تياره أن يستفحل ، ففكر الناس ، ورأوا أنه لا بد من وضع
ضوابط يهتدى بها العرب والمستعربون فى ضبط الكلام ؛ وانتهى

تفكيرهم إلى وضع علم النحو . وقد اختلف المتقدمون فيمن وضعه ، وفيمن أشار بوضعه ؛ فتعددت الروايات ، وكثر كلام الناس ، وتعددت الكتب التى تحدثت فى هذا الأمر[١] .

١ — فبعضهم يرى أن أول من وضع النحو على بن أبى طالب رضى الله عنه ، ويسوقون فى ذلك روايات ، منها :

(ا) أن أبا الأسود الدؤلى يروى أنه دخل على أمير المؤمنين على ابن أبى طالب فرآه مطرقاً مفكراً ، فقال له : فيم تفكر يا أمير المؤمنين ؟ ! فقال على : سمعت ببلدكم لحناً [٢]، فأردت أن أصنع كتاباً فى أصول العربية . فقال أبو الأسود : إن فعلت هذا أبقيت فينا هذه اللغة العربية . قال أبو الأسود : ثم أتيته بعد أيام فألقى إلى صحيفة فيها :

بسم الله الرحمن الرحيم . الكلام كله اسم ، وفعل ، وحرف ؛ فالاسم ما أنبأ عن المسمىّ ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمىّ ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل .

ثم قال على لأبى الأسود : تتبعه ، وزد فيه ما وقع لك . وأعلم

---

(١) من الكتب التى ألفت فى هذا : مراتب النحويين ، أخبار النحويين البصريين ، طبقات النحويين واللغويين ، الفهرست ، نزهة الألباء ، إنباه الرواة .

(٢) وفى رواية : إنى تأملت كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء « يعنى الأعاجم » .

أن الأسماء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر [١].
وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر .

قال أبو الأسود : فجمعت أشياء ، وعرضتها عليه ، فكان من ذلك حروف النصب ، فذكرت منها : إن ، وأن ، ولعل ، وليت ، وكأن . ولم أذكر لكن . فقال : لم تركتها ؟ فقلت : لم أحسبها منها .
فقال : بل هي منها ، فزدها فيها [٢] .

(ب) وفي رواية أن السبب في وضع علي رضي الله عنه لهذا العلم أنه سمع قارئاً يقرأ : لا يأكله إلا الخاطئين .

٢ — ويروي آخرون أن أول من وضع النحو أبو الأسود نفسه ؛ ولهم في ذلك روايات أيضاً ؛ منها :

(أ) قدم أعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى المدينة ، فقال من يقرئني شيئاً مما أنزل الله على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ؟. فأقرأه رجل سورة براءة ، فقال :... أن الله بريء من المشركين ورسولِه . قال الأعرابي : أوقد بريء الله من رسوله ؟ ! إن يكن الله قد بريء من رسوله (بكسر لام رسوله) فأنا أبرأ منه . فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه ، وقال : يا أعرابي ، أتبرأ من رسول الله ؟

---

(١) أراد بما ليس ظاهراً ولا مضمراً الاسم المبهم وهو الاسم الموصول .

(٢) المراجع : معجم الأدباء حـ ١٤ ص ٤٩ . نزهة الألباء ص ٥ . إنباه الرواة حـ ١ ص ٤ .

فقال : يا أمير المؤمنين ، إنى قدمت المدينة ولا علم لى بالقرآن ، فسألت من يقرئنى شيئاً .. فأقرأنى .. الخ . فقال عمر : ليس هكذا يا أعرابى ! فقال الأعرابى : كيف هى ؟ قال عمر ! ... أن الله برىء من المشركين ورسولُهُ « بالرفع » . فقال الأعرابى : أنا والله أبرأ ممن برىء الله ورسوله منهم . وأمر عمر ألا يقرىء القرآن إلا عالم باللغة ، وأمر أبا الأسود أن يضع النحو .

(ب) جاء إلى زياد قوم فقالوا : أصلح الله الأمير ! توفى أبانا ، وترك بنون . فقال زياد : توفى أبانا وترك بنون ؟! أدع لى أبا الأسود فقال له : ضع للناس العربية .

وقيل : إنه كان استأذنه فى صنع كتاب وقال له : إنى أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم : وفسدت ألسنتها ، أفتأذن لى أن أضع للعرب ما يعربون به كلامهم . فنهاه زياد ، وقال له . لا تفعل . فلما سمع زياد هذا اللحن أمره أن يفعل ما نهاه عنه .

(حـ) وقيل : كتب عمر إلى أبى موسى الأشعرى — وكان والياً على البصرة — كتاباً قال فيه . إلى أبى موسى : أما بعد ، فتفقهوا فى الدين ، وتعلموا السنة ، وتفهموا العربية ، وتعلموا طعن الدِّرِّيَّة وهى ما يتعلم عليها الطعن — وأحسنوا عبارة الرؤيا ، ولْيُعَلِّم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب .

(ء) قيل ، إن زيادا قال لأبى الأسود : إن بنىّ يلحنون فى القرآن فلو رسمت لهم رسماً ! فنقط المصحف . فقال : إن الظئر — المرضع وكن من الموالى — والحشم أفسدوا ألسنتهم ، فلو وضعت لهم كلاماً ! فوضع العربية .

(هـ) وقيل : إن زيادا بعث إلى أبى الأسود وقال له : ياأبا الأسود إن هذه الحمراء « العجم » قد أفسدت من ألسن العرب ، فلو وضعت شيئاً يقيمون به كلامهم ؟! فأبى أبو الأسود أن يفعل . فبعث زياد رجلا وقال له : اقعد على طريق أبى الأسود ، فإذا مرّ بك فاقرأ شيئاً من القرآن ، وتعمد اللحن فيه — ففعل الرجل ما أمر به زياد ، حتى إذا مرّ به أبو الأسود رفع صوته ، وقرأ : « .... أن الله برىء من المشركين ورسوله . بكسر اللام . فاستعظم ذلك أبو الأسود واستهوله ورجع من فوره إلى زياد وقال له : ياهذا ، قد أجبتك إلى ماسألت ، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن . فابعث إلىّ ثلاثين رجلا . فأحضرهم زياد ، فاختار منهم أبو الأسود عشرة ، ثم لم يزل يختار حتى اختار رجلا من عبد القيس ، فقال له : خذ المصحف ، وصبغاً يخالف لون المداد ، فإذا فتحت شفتى فانقط واحدة فوق الحرف ، وإذا ضممتهما فاجعل النقطة بين يدى الحرف وإذا كسرتهما فاجعل النقطة فى أسفله فإذا اتبعت شيئاً من هذه الحركات غنــة فانقط نقطتين . وابتدأ

أبو الأسود بالمصحف حتى أتى على آخره . ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد هذا .

(و) وقيل : إن أبا الأسود حينما سمع ابنته تقول له : ما أجملُ السماء ، أو : ما أشد الحر — على صيغة الاستفهام ، وهى تريد أن تتعجب حمله ذلك على وضع بابى التعجب والاستفهام .

(ز) قال ابن سلام الجمحى : أول من أسس العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها — أبو الأسود الدؤلى ... وكان رجل أهل البصرة ، وكان علوىّ الرأى .

(ح) وقيل : أتى أبو الأسود عبد الله بن عباس فقال : إنى أرى ألسنة العرب قد فسدت ، فأردت أن أضع شيئاً لهم يقوّمون به ألسنتهم قال ابن عباس : لعلك تريد النحو . أما إنه حق ، واستعن بسورة يوسف .

٣ — يرى قوم أن أول من وضع علم العربية — يعنى النحو — هو عبد الرحمن بن هرمز المدنى المقرئ النحوىّ . ومع ذلك فإنهم يقولون : إنه أخذ عن أبى الأسود الدؤلى ، وأظهر هذا العلم بالمدينة وتكلم فيه ، فلم يأخذ أهل المدينة النحو إلا منه ، ولم ينقلوه إلا عنه ولذلك قال ابن بَرْهان النحوى فى أول شرحه لكتاب اللمع لابن جنى :

« النحاة جنس تحتـــه ثلاثة أنواع : مدنيون ، وبصريون ،

وكوفيون ، أراد بذلك أن أصل النحو نبع من هذه المدن الثلاث .
وابن هرمز مدنى تابعى اختلف إليه الإمام مالك فى علم لم يَبُثّه الناس .
فلعله النحو (الإنباه جـ ٢ ص ١٧٢) .

٤ — يرى قوم آخرون أن نصر بن عاصم أول من وضع النحو وسَبَّبَه ، وفتق فيه القياس . ولكنهم يقولون : إنه أول من أخذ عن أبى الأسود الدؤلى ، وإنه أنبل من أخذ عنه ، فنسب أوله إليه . وهو تابعى ، كان يفلق بالعربية تفليقاً .

تعليق :

يتبين مما سبق أنه على الرغم من تعدد الروايات ، وعلى الرغم من الاضطراب فى وضع بعضها — أن الذين نسب إليهم المتقدمون أنهم واضعو علم النحو أربعة : على بن أبى طالب ، وأبو الأسود الدؤلى ، وعبد الرحمن بن هرمز ، ونصر بن عاصم .

أما عبد الرحمن بن هرمز ، ونصر بن عاصم — فلن يشغلنا أمرهما كثيراً إذ قصد بأن عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع النحو — أنه أول من أفشاه بالمدينة ، وتكلم فيه ، وقرر الرواة كذلك أنه أخذه ابتداء عن أبى الأسود فهو لم يبتدعه . ولذلك نستطيع أن نقول : إنه أول نحوىّ بالمدينة ، لا أول من تكلم فى النحو[1] .

---

(١) عبد الرحمن بن هرمز الأعرج مات بالأسكندرية سنة ١١٧هـ وهو مدنى تابعى

وأما نصر بن عاصم فهم يقرون أيضا أنه أخذ عن أبى الأسود ، وأنه أنبل الجماعة التى أخذت عن أبى الأسود ، فلامعنى لأن يقال : إنه أول من وضع النحو ، وأن ينسب إليه أوله . ويجوز أن يقال : إنه أول العلماء فى علم النحو ، أو إنه أول من سبب النحو ، وفتق فيه القياس ، وفلق مسائله تفليقا (١) .

أما على بن أبى طالب رضى الله عنه فإن الروايات التى تنسب إليه وضع علم النحو منسوبة إلى أبى الأسود الدؤلى ، وأبو الأسود شيعى علوى ، وهو يعلم أن وضع النحو عمل جليل ، يخدم واضعه الدين واللغة خدمة عظيمة ، والشيعيون يفنون فى على رضى الله عنه ، فلا عجب أن ينسب أبو الأسود هذا العمل إلى على نفسه .

أما أبو الأسود فقد كثرت الروايات التى نسبت إليه أنه هو الذى وضع النحو ، وهى تختلف قليلا أو كثيرا ؛ فالذى أشار عليه بوضع النحو مثلا :

١ — عمر بن الخطاب رضى الله عنه حينما نمى إليه أن قارئا يقرأ : ... أن الله برىء من المشركين ورسوله « بالكسر » . وكتب إلى أبى موسى الأشعرى « وليعلم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب .

---

(١) نصر بن عاصم مات بالبصرة سنة ٨٩ هـ زمن الوليد بن عبد الملك ، وهو تابعى ، وهو أول من نقط المصاحف وخمسها .

ب — زياد طلب إلى أبي الأسود أن يضع للناس كتابا في العربية حينما سمع : توفى أبانا وترك لنا بنون ؛ بعد أن كان عارضه في ذلك من قبل . أو إنه طلب إليه ذلك حينما رأى الألسنة قد فسدت ، وحين رأى الأعاجم ينتشرون ويتفشى لحنهم الناس . أو إنه طلب منه ذلك حينما رأى أبناءه يلحنون ، وتبين أن الظئر والحشم أفسدوا ألسنتهم .

حـ — أبو الأسود نفسه رأى اللحن يتسرب إلى بيته ، وفي لسان بنته حينما قالت له : ما أجملُ السماء ، أو ما أشدُّ الحر — متعجبة — فبدأ يفكر في وضع علم النحو .

ومهما تعددت هذه الروايات ، ومهما اختلفت — فإن الذي لا شك فيه أن اللحن بدأ يتفشى الألسنة ، بسبب مخالطة الأعاجم ، وبسبب انتقال العرب إلى الحواضر والأمصار ؛ فاستفظع المسلمون الأولون هذا الأمر استفظاعا ، وفزعوا منه ، وفكروا في أن يضعوا شيئا تظل به اللغة سليمة معربة . والشأن في هذا شأن التفكير في كل شيء جديد ؛ فلا بد من إقدام وإحجام ، وأخذ ورد ؛ ثم يتغلب الإقدام ، فيسير الناس سيرا طبيعيا متلائما مع طبيعة البيئة والثقافة ، وعلى قدر الحاجة . ولكن الرواة نقلوا إلينا روايات لا يقبلها عقل ولا منطق . إذ كيف يعقل أن أبا الأسود يدخل على عليّ فيراه مطرقا مفكرا ، فيسأله عما يشغله ، فيرد عليه بأن الذي يشغله إنما هو وضع كتاب في العربية ، وكان التأليف

لم يعرف فى الأمة العربية بعد — ويقرأ عليه أنه قسم الكلام إلى اسم وفعل وحرف ، وأن الاسم هو . . . إلى آخر ما قدمنا من ذلك .

وكيف يعقل أن عمر يأمر أبا الأسود أن يضع « النحو ». ولفظة « النحو » لفظة فنية تدل على علم يستحدث ، فلا تأتى ارتجالا بمثل هذا الذى تصوره مخترع القصة .

وكل ما يمكن أن نقبله من خلال هذه الروايات الكثيرة التى سقناها ، ومن خلال الروايات التى لم نذكرها — هو أن أبا الأسود الدؤلى أول من بدأ يضع شيئا يضبط به الكلام ، ويعصم ألسنة الناس من الخطأ ، سواء أكان هذا بتكليف من غيره « أيا كان هذا الغير » أم عمله هو نفسه حينما رأى اللحن فى بيته وخارج بيته .

ومعقول جدا أن يبدأ بوضع الضوابط التى يسهل على الناس استخدامها فوضع النقط فوق الحروف وتحتها وعن يمينها وعن شمالها ؛ لتقوم مقام الشكل الذى نعرفه اليوم .

ولكن رقعة المملكة كانت تتسع وتنبسط كل يوم ، والجيوش الإسلامية كانت توغل إيغالا سريعا فى الشرق والغرب والشمال والجنوب ، وكانت هذه الجيوش تحمل معها دينا ، وتحمل معها لغة ؛ فيدخل الناس فى الدين أفواجا ، ويأخذون اللغة بالصناعة ، فتسلم ألسنتهم أحيانا ، وتعثر أحيانا — فلا بد من وضع ضوابط يضبطون بها ألسنتهم وأقلامهم .

وكانت اللغة السريانية منتشرة فى العراق الشمالى ، وكان لهم فيها مدارس ، والسريانية شقيقة العربية : فكلتاهما لغة سامية ، تتفقان فى كثير من الأصول ؛ وكان للسريانية نحو ، فيه اصطلاحات ، وله تقاسيم ؛ فلعل أبا الأسود ومن جاء بعده من الذين اشتغلوا بعلم النحو اطلعوا هم أو بعضهم على نحو اللغة السريانية ، واستفادوا مما فيه من تبويب ، وترتيب ، ومصطلحات ، ونحو ذلك ؛ إذ ان علما كهذا يبدأ التفكير فى مبادئه — ويبدأ على حذر — ثم نراه بعد قرن وبعض قرن من الزمان — عملاقا ضخما ثابتا ، مستكمل الأركان ، ثابت الأصول — لا يمكن أن يكون كذلك إلا إذ كانت هناك أمور ساعدت على سرعة نموه ، وتبكير نضجه . ويمكنك أن تتصور مقدار الوثبات ، وسعة الخطوات التى نما بها علم النحو فى بدايته نموا سريعا من قول يونس النحوى [١] فى عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى [٢] — وهما من جيلين متتابعين — وكان قد سئل عنه : هو والنحو سواء . أى هو الغاية فى نحو زمانه . فقيل ليونس : فأين علمه من علم الناس اليوم ؟ قال : لو كان اليوم فى الناس أحد لا يعلم إلا علمه لضُحك منه ، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه ونظره كان أعلم الناس .

---

(١) هو يونس بن حبيب الضبى من أصحاب أبى عمرو بن العلاء . سمع من العرب ، وروى عن سيبويه ، وله قياس فى النحو ، ومذاهب ينفرد بها . سمع منه الكسائى والفراء وكانت له حلقة بالبصرة يختلف إليها طلاب العلم والأدب وفصحاء الأعراب — بغية الوعاة .

(٢) سيأتى ذكره .

وإذا أضفت إلى هذا أن أبا الأسود كان من القراء ، أخذ القراءة عن عثمان وعلى ، ثم أقرأ ابنه أبا حرب ، وتلميذه يحيى بن يعمر[1] ؛ وأن أبا الأسود كان لبقا ، فطنا ، ذكيا ، لقنا . وأنه كان من أكمل أهل زمانه رأيا ، وأرشدهم عقلا ، وأسرعهم جوابا ، وأحضرهم بديهة ، وأوثقهم حديثا . وأنه كان شاعرا ، وله شعر مروى يمكن أن يكون فى الصف الأول مع متقدمى شعراء زمانه . وأنه كان له من ولايته بعض الأعمال دراية بشئون الناس وأعمالهم . وأنه خالط الأعاجم كثيرا بحكم وجوده فى العراق مدة طويلة من حياته — إذا أضفت هذا كله إلى ما سبق - آمنت بأنه أول من فكر فى وضع المبادىء العامة التى يضبط بها اللسان العربى ، أو هو بدأ ووضع كلاما فى بابى الفاعل والمفعول ولم يزد ، ثم أضاف غيره إليهما . ويرى ذلك ابن سلام .

ويمكن أن نقول : إن المناسبات أوحت إليه بفعل ما فعل ؛ فهو حين أخطأت بنته فى صياغة أسلوب تعجبى وجعلته فى صورة أسلوب استفهامى — وضع أصول باب التعجب ، وأصول باب الاستفهام . وحين سمع أو نقل له أن بعض الناس قرأ . . . أن الله برىء من المشركين ورسوله « بكسر اللام » ، وضع مبادىء عامة فى باب العطف . وحين روى له زياد اللحن الذى سمعه ، وهو : توفى أبانا ، وترك لنا

---

(١) أديب فقيه نحوى مبرز ، أخذ النحو عن أبى الأسود . نفاه الحجاج إلى خراسان لقولة لم تعجبه . توفى سنة ١٢٩ هـ .

بنون — وضع مباىء عامة فى الأسماء الخمسة وفى جمع المذكر السالم، وهكذا . . .

وليس حتما أن يكون أبو الأسود سمى الأبواب التى عالجها : تعجباً ، أو استفهاما ، أو عطفاً ، أو جمع مذكر . . أو شيئاً من هذا ، ولكنه درس الموضوع دراسة أولية ، وسماه ما شاء أن يسميه ، ويجوز أن يكون بهذه الأسماء ، كما يجوز أن يكون بغيرها ؛ ثم مات سنة ٨٩ هـ وترك محاولاته الأولى فى علم النحو بين يدى تلاميذه الذين توفروا عليها ، ودرسوها وثقفوها ، وزادوا فيها . وكان هو ومن بعده يجتهدون ، فأحسنوا أشياء ، وانبهمت عليهم أشياء ؛ وما كان ينبهم على بعضهم لا ينبهم على غيرهم الآن . قال الفراء : مات الكسائى وهو لا يحسن حدّ نعم وبئس ، وأن المفتوحة . ولم يكن الخليل يحسن النداء ، ولا سيبويه يدرى حد التعجب .

بعد أبى الأسود :

كان أبو الأسود رأس الطبقة الأولى فى البصرة (١) ، وممن عاصره ، وأخذ عنه ، وتدارس معه مسائل النحو .

---

(١) قسم المتقدمون نحاة كل مدينة أو كل مدرسة نحوية إلى طبقات ، وقد ورد هذا التقسيم واضحاً فى كتاب طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ، فإنه قسم نحاة البصرة إلى عشر طبقات ، وقسم نحاة الكوفة إلى ست طبقات ، وقسم نحاة مصر إلى ثلاث طبقات ، وقسم النحاة القرويين إلى أربع طبقات . وقسم النحاة الأندلسيين إلى ست طبقات . وجعل نحاة المصريين والقرويين والأندلسيين لغويين أيضاً . أما لغويو البصرة والكوفة فقد أفرد لهم بابا غير باب النحويين .

١ — عبد الرحمن بن هرمز الأعرج : أخذ عن أبي الأسود وهو أول من نقل النحو إلى المدينة ، وتكلم فيه ؛ وكان أعلم نحويّ زمانه بنحو زمانه . وكان وجوده فى المدينة سبباً فى أن بعض المتقدمين جعل للنحو ثلاثة أمصار : البصرة ، والكوفة ، والمدينة ؛ وجل أصله نبع من هذه المواطن الثلاثة . مات سنة ١١٧ ﻫ ودفن بالمدينة .

٢ — عطاء بن أبي الأسود ، ٣ — يحي بن يعمَر ، وكلاهما بسط النحو ، وعين أبوابه ، وبعج مقاييسه . ولما استوفيا جزءاً متوافراً من أبواب النحو نسب إليهما بعض الرواة أنهما أول من وضع النحو .

٤ — عنبسة بن معدان : أبرع أصحاب أبي الأسود .

٥ — ميمون الأقرن ، وكان أبو عبيدة يقدمه على عنبسة .

٦ — نصر بن عاصم وهو أول من سبب النحو ، وفتق فيه القياس ، وكان أنبل من أخذ عن أبي الأسود ، ولذلك نسب أوله إليه . مات سنة ٨٩ ﻫ . كما قدمنا .

وقد أخذ عن شركاء أبي الأسود أو تلاميذه :

١ — عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمى : أول من أخذ عن السابقين وأقدمهم ، وكان يزاحم عنبسة وميمونا الأقرن فى وقت الطلب فى آخر عصرهما . وقالوا : إن الحضرمى أول من بعج النحو ، ومد القياس ، وشرح العلل ؛ وكان أشد قياساً من أبي عمرو بن العلاء ،

وإن كان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغتها وغريبها . توفى سنة ١١٧ هـ .

٢ — عيسى بن عمر الثقفى : وهو عالم نحوى . تتلمذ عليه الخليل ؛ وله فى النحو مصنفات كثيرة تزيد على السبعين فيما قالوا . ومنها الكتابان المشهوران : الإكمال ، والجامع . قال فيهما الخليل :

بطل النحو جميعا كله   غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهذا جامع   فهما للناس شمس وقمر

ويقال : إن الجامع هو كتاب سيبويه بعد أن أضاف إليه بعض الحواشى التى تلقاها عن الخليل وبعض أساتذته .

وإذا صح رأى ابن سلام فى أن أبا الأسود لم يضع إلا بابى الفاعل والمفعول ـ فإن عيسى بن عمر يكون هو المؤسس الثانى لعلم النحو ، فقد جاء فى كتبه بأكثره ، وبوبه وهذبه ، وسمى ما شذ عن الأكثر لغات ، وخطأ المشاهير من الشعراء ، ومنهم النابغة فى مسألة : فى أنيابها السم ناقع « بالرفع » وكانت له مناظرات مع الكسائى . توفى سنة ١٤٩ هـ .

٣ — أبو عمرو بن العلاء : مازنى اختلف فى اسمه على واحد وعشرين قولا ، قارىء ، لغوى ، نحوى . كان بيته مملوءاً بالدفاتر ، وأحرقها قبل أن يموت ، فلم يعرف عنه إلا ما روى .

٤ — الأخفش الأكبر : لغوى نحوى ، أخذ عنه يونس ، وأبو عبيدة ، وسيبويه .

وفى أثناء ظهور هؤلاء بالبصرة ظهر بالكوفة :

١ — معاذ الهراء : نحوى كوفى ، أستاذ الكسائى ، وليس له مؤلف فى النحو .

٢ — الكسائى على بن حمزة ، مولى أسدى ، إمام الكوفيين فى النحو واللغة ، نزح إلى البصرة ، ثم إلى بوادى الحجاز وتهامة ونجد ، وسمع كثيراً .

٣ — الرؤاسى : محمد بن الحسن ، أستاذ الكسائى والفراء . وحين يقول سيبويه فى كتابه : وقال الكوفى كذا ، يعنى الرؤاسى ، وهو أول من ألف فى النحو من الكوفيين ، وكتابه اسمه « الفيصل » .

البصرة والكوفة

البصرة : أنشئت مدينة البصرة فى العراق الجنوبى سنة ١٤ هـ أو سنة ١٦ هـ زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

الكوفة : أنشئت مدينة الكوفة فى العراق الشمالى سنة ١٧ هـ زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أيضاً .

والعراق إقليم خصب ينحصر بين دجلة والفرات ، وهو من أقدم بقاع الأرض عمرانا : فهو معمور بالأمم القديمة ذات الحضارات

المعروفة قبل الميلاد بنحو ثلاثين قرنا من الزمان . فقد سكنه البابليون، والآشوريون ، والكلدانيون ، والفرس ، واليونان ، والسريان ، والعرب ؛ وأقيمت فيه دول كبيرة انبعثت منها مدنيات وحضارات شرّقت وغرّبت ، وأثرت فى العالم القديم تأثيراً كبيراً . ومن القبائل العربية التى هاجرت قديماً إلى العراق قبائل من بكر وربيعة ، وأقاموا فيه دولة المناذرة . ثم استولى عليه العرب بعد الإسلام وأنشئوا فيه البصرة والكوفة زمن خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وقد عمرت هاتان المدينتان ونمتا نمواً سريعا، وصارتا مهاجَرا لكثير من القبائل العربية ، وسكنهما كثير أيضاً من الأعاجم، ونزح إليهما العلماء والأدباء ، وتحولت إليهما كنوز المدائن ، وحضارة بابل والحيرة ، وخيرات الممالك الشرقية كلها ؛ بل كانتا تصيران مركزا لنزاع دينى ، وصراع علمى ، وتفاخر أدبى . وعرف عند العرب أن العراقَيْن كلمة يعنى بها البصرة والكوفة .

ولوحظ عند تخطيط كل من المدينتين أنه كان قبليا : فاليمنيون فى ناحية ، والعدنانيون فى ناحية ؛ ثم قسمت كل ناحية إلى أقسام ، عمر كل قسم قبيلة أو بطن من القبيلة التى أخذته لنفسها .

وكان لكل قبيلة رئيس أو شيخ هو سيد قبيلته ، أى أن العصبية القبلية الجاهلية عادت إلى الظهور فى هاتين المدينتين . وكان شيخ كل قبيلة هو صاحب الكلمة المسموعة ، والأمر المطاع . وكان الشعراء

يقفون على أبواب هؤلاء الشيوخ ويمدحونهم ، وينالون عطاياهم ، كما كانوا يفعلون فى الجاهلية . ولم تقف العصبية القبلية عند العرب وحدهم ، بل تعدتهم إلى الموالى .

فإن أهل العراق الأصليين لجئوا إلى العرب ، وحسبوا أنفسهم عليهم ، واختار كل جماعة منهم قبيلة من القبائل تحتمى بها ، وتجعل نفسها من مواليها ، وتتعصب لها ، وتصبح من رجالها : لها مالها ، وعليها ما عليها . ونشأ من إحياء هذه العصبية أن أطلت الفتن برأسها من جديد للخلاف القبلى .

ثم تلون الخلاف بلون جديد ، فبعد أن كان تعصبا للقبيلة صار تعصبا للبلد ، فأهل البصرة من عدنانين وحميريين وموال — يتعصبون على أهل الكوفة ، ويرفعون من شأن بلدهم ، ويتحدثون بمحاسنه ومزاياه ، ويفخرون به على البلد الآخر .

ثم لم يلبث هذا الصراع أن صار صراعا سياسيا ، فإن عليًّا نزل الكوفة ، وعائشة وطلحة والزبير نزلوا البصرة ؛ ونصر عليًّا أهل الكوفة ، ونصر عائشة أهل البصرة فى وقعة الجمل . ثم أحب علىّ أهل البصرة ، وكانوا أقرب إلى قلبه من أهل الكوفة ، وكان علماؤها وأدباؤها موضع عطفه ورعايته .

والدعوة العباسية بدأت فى الكوفة لاعتمادها أول الأمر على العلويين ، فانتعشت الكوفة ، واستكانت البصرة . وهكذا كان البلدان

مركزا لصراع عنيف جدا انتقل إلى العلم ، ونشأت عصبية علمية شديدة ، إذ كان لكل بلد مدرسة خاصة فى النحو ، وفى اللغة ، وفى الأدب . وتعصب أهل كل مدينة لعلمائهم ولمذاهبهم . قال أبو عمرو بن العلاء ـ وكان بصريا ـ يتحدث عن أهل الكوفة : لهم حذلقة النَّبَط وصلفهم ، ولنا دهاء فارس وأحلامهم . وصار لكل مدرسة طابع خاص ، ومذهب خاص نسب إليها ، ومنهج فى البحث العلمى ، وفى التأليف ، يتفق مع بيئتها ، وقربها أو بعدها من البادية ، أو حواضر الجزيرة ، أو مقر الخليفة . والذى يعنينا الآن من هذا البحث المذهبان النحويان فى البصرة والكوفة .

المذهب البصرى والكوفى

تقع البصرة فى الجنوب الغربى من العراق قريباً من بادية نجد ومن البحرين ، وعلى ثلاثة فراسخ من غربيها يقع المِرْبد ، فهو ضاحية من ضواحيها ، وكان المربد أول أمره سوقا للإبل ، ثم صار متجرا يأتى إليه الناس من البوادى القريبة والبعيدة ليبيعوا منتجات البادية بخيرات البصرة ؛ وكان الأعراب ينشدون الشعر ، ويتلقفه منهم علماء البصرة ، ويحفظونه . ثم اتسعت حلقات الشعر ، وقصد إليها العلماء ، حتى أصبح المربد سوقا للشعر والأدب ، ومناظرات العلماء ـ أكثر منه سوقا تجارية . وكان النحويون خاصة يخرجون إلى المربد يتلقفون الشعر تلقفا من أفواه الأعراب ، ويبنون عليه قواعدهم فى النحو

ومذاهبهم . وهذا هو الذى ساعد من ذكرناهم على تحديد قواعد النحو ووضع رسومها ؛ ولذلك هاجر إليها كثير من الممالك الشرقية ليتعلموا النحو على علمائها ، فشاع مذهبهم ، وشجعهم خلفاء بنى أمية ، فعقدوا حلقات للدرس اختلف إليها الطلاب من بلاد بعيدة ، وحفظوا عن أهلها ، ونقلوا علمها إلى البلاد الأخرى ، ولا سيما حيث يكثر الموالى الذين هم مضطرون إلى التحدث باللسان العربى ، ولا سبيل إلى معرفته إلا بالصناعة .

أما الكوفة فقد وقعت شمالى العراق ، فهى بعيدة عن البادية ، ولذلك قل نزوح الأعراب الذين صحت لهجاتهم ، وخلصت لغاتهم — إليها . وهؤلاء القليلون اختلطوا كثيراً بأهل السواد والنبط فتأثرت ألسنتهم، ولم يستطيعوا أن يميزوا شعر الفحول ، فدُس عليهم شعر كثير من المنحول ، وكانت الكُناسة عندهم تقوم مقام المربد فى البصرة من حيث اجتماع العرب ، والتنافس فى إنشاد الشعر ، وإلقاء الخطب ، وغير ذلك، ولكن... هيهات أن يكون لها من الأثر والخطر ما للمربد !

ولأن الأعراب فيها قلة لانت عربيتهم ، وفسدت ألسنتهم ؛ فجاء نحوهم مترفاً حضرياً ، لهم فيه وجه ومذهب ، وتعصبوا له ، وأزروا بنحو البصريين وإن كانوا أساتذتهم ، وقام بينهم خلاف شديد ، وتعصب كل فريق لمذهبه ، وأقام الحجة له . ويمجمل ما بين المذهبين من خلاف يمكن أن ينحصر فيما يلى :

خصائص المـــذهبين

١ — البصريون كانوا يتشددون فى قبول الرواية ، ولا يعترفون إلا بالشعر الموثوق به ، ويجمعون منه الكثير ، ثم يستنبطون قواعدهم؛ وشجعهم على ذلك قرب البصرة من البادية العامرة : كنجد والبحرين . فلم يلجأوا إلى القياس إلا لضرورة . أما الكوفيون فإنهم كانوا لقلة الجالية العربية ، ولغلبة أهل السواد — كانوا يقبلون الشعر بأى رواية ، وكانوا يقيسون على البيت الواحد .

٢ — اختلفوا فى مسائل القياس كثيراً ، ونشأ من هذا الاختلاف اختلافهم المروىّ فى كتب النحو .

٣ — تمسك البصريون بصواب ماذهبوا إليه ، وتخطئة ما عداه ، ولو ورد تأييد له من الشواهد العربية ، بل ولو كان المتكلم عربياً فصيحاً يحتج بكلامه . قال رجل لأبى عمرو بن العلاء : أخبرنى عما وضعت مما سميت عربية ، أيدخل فيه كلام العرب ؟ . قال : لا . قال : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : أحمل على الأكثر ، وأسمى ما خالفنى لغات .

٤ — وكان البصريون يؤولون ماوصل إليهم من الشعر الموثوق به إذا خالف قياسهم ، فإذا أعوزهم التأويل قالوا : شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، أو ضرورة دعت إليها القافية أو الوزن الشعرى . وإذا كان

أما الكوفيون فإنهم احتفلوا بكل ما روى لهم من شعر ، ولم يكلفوا أنفسهم عناء التأويل واستنبطوا القواعد من ظاهر الكلام ، وأباحوا تقليد كل ما روى عن العرب مهما تعددت القواعد ، وطعن فى الشعر الذى روى لهم بأنه غير موثوق برواية راويه ، وبأنه متحول. فهم احتجوا بالشاهد غير المألوف ، وبالشاهد الواحد ، وبالشاهد المجهول قائله . وقالوا : كان الكسائى يسمع الشاذ الذى لا يجوز إلا فى الضرورة ، فيجعله أصلا ، ويقيس عليه . جاء فى مقدمة كتاب الإنصاف « فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ، ومذهب البصريين التأويلات البعيدة التى خالفها الظاهر ؛ واتفقوا على أن البصريين أصح قياساً لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع رواية » وجاء فى شرح المفصل « الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شىء مخالف للأصول جعلوه أصلا ، وبوبوا عليه ، بخلاف البصريين » بل إن الكوفيين كانوا يستنبطون بعض قواعدهم بالقياس النظرى من غير حاجة إلى شاهد ؛ بل كانوا إذا رأوا للشىء الواحد عدة صور وضعوا لكل صورة قاعدة . ولذلك كثر الخلاف بين المدرستين .

مسائل من الخلاف (١) :

الأول : نداء ما فيه : أل :

(أ) رأى البصريين : لا يجوز نداء ما فيه : أل، السبب : الألف واللام كلمة تفيد التعريف فى ويا حرف نداء يفيد التعريف أيضاً . ولا يصح اجتماع معرِّفين على معرَّف واحد ، فلا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العَلَمية فى الاسم المنادى العلم، نحو : يازيد ؛ بل يعرى عن تعريف العَلَمية ، ويعرَّف بالنداء لئلا يجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية ؛ وإذ لم يجز الجمع بين تعريف العلمية وتعريف النداء — لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام ، بل هذا أولى بعدم الجوز ؛ لأن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية ، وإذ منع اجتماع معرِّفين بعلامة إحداهما لفظية — وهى النداء — والأخرى غير لفظية — وهى العلمية — فاجتماع معرِّفين لفظيَّين أولى بالمنع .

ب — رأى الكوفيين : يجوز نداء ما فيه الألف واللام ؛ نحو : يا الرجل ، يا الغلام

السبب : سماع، وقياس :

السماع : ورد فى كلام العرب قول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فرّا إياكما أن تكسبانى شرا

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الإنبارى

وقول الآخر :

فديتكِ ياالتى تَيَّمتِ قلبى   وأنت بخيـلة بالود عنى

القياس : يدل على صحة ذلك أنهم أجمعوا على أنه يقال فى الدعاء : يا الله ، اغفر لنا وارحمنا .

(ح) — رد البصريين :

(ا) — قولهم : فيا الغلامان .....

مردود ؛ لأن التقدير : فيأيها الغلامان .....

(ب) — قولهم : فديتك ياالتى تيمت .....

مردود ؛ لأنه قليل ، ويجىء فى الشعر خاصة ، فلا حجة فيه . وإن كان سَهَّل ذلك لزوم الألف واللام فى التى ، فهى لا تنفصل عنها ، ولا سبيل إلى حذفها ، فنزلت منزلة بعض الحروف الأصلية من الكلمة ، فسهل دخول حرف النداء عليها .

(ح) — وأما قولهم : ياالله ... فمردود ؛ لأن الألف واللام عوض عن همزة إله ، فنزل منزلة حرف من نفس الكلمة ، فجاز أن يدخل عليه حرف النداء . ولأن هذه الكلمة كثر استعمالها فلا يقاس عليها .

الثانى : إعراب الفعل المضارع وعلته

اتفق البصريون والكوفيون على أن الفعل المضارع معرب . واختلفوا فى علة إعرابه .

(ا) — الكوفيون : أعرب الفعل المضارع لسببين ؛ هما : المعانى المختلفة ، والأوقات الطويلة .

ب — البصريون : أعرب الفعل المضارع لثلاثة أسباب :

السبب الأول : الفعل المضارع شائع ويقبل التخصص كما يقبل الاسم التخصص، فمثلا : الفعل « يكتب » صالح للحال والاستقبال ، وسوف تخصصة للاستقبال . كما تقول: « معلم » يصلح لأى معلم ، فإذا قلت:المعلم — خصصت اللفظ بشخص بعينه، أى اختص بعد شيوعه.

السبب الثانى : تدخل على الفعل لام الابتداء ، فتقول : إن محمداً ليكتب . كما تقول : وإن من شيعته لإبراهيم ؛ فدخل على المضارع ما يدخل على الاسم . ولا يجوز أن تقول : إن محمداً لكتب ، ولا إن محمداً لاكْتُبْ ؛ لعدم المشابهة بين الماضى والأمر وبين الاسم .

السبب الثالث : الفعل المضارع يجرى فى حركته وسكونه مجرى اسم الفاعل ، فتقول: يكتب، بمتحرك فساكن فمتحرك. كما تقول كاتب.

وإذ أشبه الفعل الاسم من هذه الأوجه الثلاثة أعرب كما يعرب الاسم.

رد البصريين على الكوفيين :

أما أن الأفعال المضارعة تدخلها المعانى المختلفة فهذا باطل ؛ لأن الحروف تدخلها المعانى المختلفة ، فمثلا: مِنْ : للابتداء وللتبيين ، وتزيد للتأكيد . . . والنحويون مجمعون على أن الحروف مبنية .

وأما أنها تدخلها الأوقات الطويلة فهذا باطل أيضا ؛ لأن الفعل

الماضي يدخله الوقت الطويل جدا . لأن الماضي أطول من المستقبل ، وكل مستقبل يصير ماضيا ولا عكس ؛ فلو كان طول الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضي معربا ، وهم متفقون على بنائه ، وبذلك يكون طول الوقت تعليلا لا يعول عليه .

وكان الجدل يشتد بين نحاة البصرة والكوفة ، ويجتمعون في مجالس الخلفاء ، والأمراء ، والوزراء ؛ ويتناظرون وكان هؤلاء يتفكهون بتلك المناظرات ، ويجمعون لها الفصحاء من الأعراب ليحكموا بين المتناظرين . وقدروت الكتب كثيرا من هذه المناظرات نقدم لك شيئا منها ، لتعلم : كيف كانوا يتناظرون .

مناظرات من المناظرات التي كانت تجري بين النحاة [1] .

المناظرة الأولى : بين سيبويه والكسائي .

قدم سيبويه على البرامكة ، فعزم « يحيى » على الجمع بينه وبين الكسائي ، فجعل لذلك يوما ، فلما حضر سيبويه تقدم الفراء [2] وخلف الأحمر [3]

---

(١) الأشباه والنظائر ج ٣

(٢) الفراء هو يحي بن زياد كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي كان فيه تية وعجب وتعظم ، وكان زائد العصبية على سيبويه ، وكان يسلك ألفاظ الفلاسفة . أقام أكثر أيامه في بغداد وله مؤلفات كثيرة ، منها : معاني القرآن ، الجمع والتثنية في القرآن .

(٣) خلف كان تغلب عليه اللغة ورواية الشعر . وكان يقول القصائد ، ويدخلها في دواوين الشعراء .

ودخلا ، وبعد أن استقر بهم المجلس تقدم الأحمر إلى سيبويه وسأله عن مسألة ، فأجاب فيها سيبويه . فقال له الأحمر : أخطأت ، ثم سأله عن ثانية ، فأجاب فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثالثة ، فأجاب ، فقال له : أخطأت . فقال له سيبويه : هذا سوء أدب .

فأقبل الفراء على سيبويه وقال : إن فى هذا الرجل حدة وعجلة ، ولكن ما تقول فيمن قال . هؤلاء أبون ، ومررت بأبين ؟ كيف تقول على مثال ذلك من : وأيت ، وأويت ؟ فقدر سيبويه فأخطأ . فقال الفراء : أعد النظر ، فأعاده فأخطأ ، فأعاد عليه الفراء : أعد النظر ، فأعاده فأخطأ ولم يصب ثلاث مرات . فغضب سيبويه وقال : لست أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره ، يعنى الكسائى .

حضر الكسائى ، وأقبل على سيبويه وقال له : تسألنى أو أسألك ؟ قال سيبويه : بل سلنى أنت . فأقبل عليه الكسائى ، فقال : كيف تقول . كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور ، فإذا هو هى ، أو فإذا هو إياها ؟ .

قال سيبويه : فإذا هو هى ، ولا يجوز فإذا هو إياها . فقال له الكسائى : لحنت . ثم سأله عن مسائل أخرى من هذا النحو ، مثل : خرجت فإذا عبد الله قائم أو قائما . فأفتى سيبويه أنه لا يجوز إلا الرفع . فقال الكسائى : ليس هذا كلام العرب ، العرب ترفع ذلك كله وتنصبه . فدفع سيبويه قوله ، وأخذ يقيم الحجج على أن العرب

ترفع ولا تنصب قال يحيي بن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما . فمنذا يحكم بينكما ؟ قال الكسائى : هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوب ، ووفدت عليك من كل صقع ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المصريين ، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم ، فيحضرون ويسألون ، قال يحيي وجعفر : قد أنصفت ، فأمر بإحضارهم ، فدخلوا ، فسئلوا عن المسائل التى جرت بين سيبويه والكسائى ، فتابعوا الكسائى ، وقالوا بقوله . فأقبل يحيي على سيبويه وقال له : قد تسمع أيها الرجل . فاستكان سيبويه ، وأقبل الكسائى على يحيي وقال له : أصلح الله الوزير ، أنه قد وفد إليك من بلده مؤملا ، فإن رأيت ألا ترده خائباً فعلت . فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فأخذها وخرج إلى فارس وأقام هناك ، ولم يعد إلى البصرة .

المناظرة الثانية :

المهدى وهو ولى عهد الخلافة العباسية كان فى مجلس ، وعنده شيبة بن الوليد العبسى والكسائى ، وأبو محمد اليزيدى [١] .
أقبل الكسائى على أبى محمد اليزيدى . وقال له : يا أبا محمد ، كيف نسبوا إلى البحرين ، فقالوا : بحرانى ، ونسبوا إلى الحصنين فقالوا : حصنى ، ولم يقولوا حصنانى ، كما قالوا : بحرانى ؟!

---

(١) اليزيدى : يحيى بن المبارك ، نحوى بصرى ، أدب المأمون وخرج معه الى خراسان ، وتوفى بها .

قال أبو محمد : أصلح الله الأمير ، إنهم لو نسبوا إلى البحرين فقالوا : بحرى — لم يعرف : إلى البحرين نسبوه أو إلى البحر ، ولما جاءوا إلى الحصنين قالوا : حصنى ؛ لأنه لم يكن موضع آخر ينسب إليه غير الحصنين .

قال الكسائى لجاره فى المجلس : لو سألنى الأمير لأخبرته فيها بعلة هى أحسن من هذه .

قال أبو محمد : أصلح الله الأمير ، إن هذا يزعم أنك لو سألته لأجاب بأحسن مما أجبت به .

قال المهدى : فقد سألته .

قال الكسائى : إنهم لما نسبوا إلى الحصنين كانت فيه نونان ، فقالوا : حصنى ، إجتزاء بإحدى النونين عن الأخرى ، ولم يكن فى البحرين إلا نون واحدة ، فقالوا : بحرانى .

قال أبو محمد : أصلح الله الأمير ، كيف ينسب رجلا من بنى جِنَّان؟ يلزمه أن يقول : جنى ؛ لأن فى جنان نونين . فإن قال ذاك فقد سوى بينه وبين المنسوب إلى الجن .

فقال المهدى : فتناظرا .

فتناظر الكسائى وأبو محمد اليزيدى فى مسائل إلى أن قال أبو محمد اليزيدى للكسائى : كيف تقول : إن من خير القوم أو خيرهم بتة زيد؟

أطال الكسائى التفكير ولم يجب ،فقال اليزيدى : أعز الله الأمير ، لأن يجيب فيخطىء ، فيتعلم — أحسن من هذه الإطالة .

فقال الكسائى : إن من خير القوم أو خيرهم بتة زيداً .

قال اليزيدى : أصلح الله الأمير ، ما رضى أن يلحن حتى لحن .

قال المهدى : كيف ؟!

قال اليزيدى : لرفعه قبل أن يأتى لإن باسم ، ونصبه بعد رفعه .

قال شيبة بن الوليد : أراد بأو ، بل ، فرفعه .

قال اليزيدى : هذا معنى .

قال الكسائى . ما أردت غير ذلك .

قال اليزيدى : قد أخطأا ، جميعاً أيها الأمير ، لو أراد بأو ، بل ، لرفع زيداً ، لأنه لا يكون : بل خيرهم زيداً .

فقال المهدى : يا كسائى ، لقد دخلت على مسلمة النحوى[1] وغيره فما رأيت كما أصابك اليوم ثم قال : هذان عالمان ، ولا يقضى بينهما إلا

---

(١) مسلمة النحوى : هو مسلمة بن عبد الله بن سعد ، كان من أئمة النحو المتقدمين ، أخذ النحو عن خاله عبد الله بن أبى اسحاق الحقدلى ، وكان مؤدب جعفر ابن أبى جعفر المنصور ، ومضى معه إلى الموصل ، وأقام بها حتى مات . وهو من نحاة الطبقة الرابعة البصرية .

أعرابى فصيح ، تلقى عليه المسائل التى اختلفا فيها ، فيجيب . ثم بعث إلى فصيح من فصحاء الأعراب .

وقبل أن يأتى الأعرابى قال أبو محمد اليزيدى : كيف ينشد هذا البيت الذى جاء فى هذه القصيدة :

يأيها السائلى فأخبره عن مَن بصنعاء من ذوى الحسب
حمير ساداتها ، تقر لها بالفضل طُرًّا جماجم العرب
فإن من خيرهم وأكرمهم أو خيرهم بَتّة أبو كرب

قال المهدى: كيف تنشد أنت ؟ قال أبو محمد : أو خيرهم بتة أبو كرب على إعادة إنّ .

قال الكسائى :

هو قالها الساعة ، أصلح الله الأمير .

فتبسم المهدى وقال : إنك لتجيب له وما تدرى .

ثم حضر الأعرابى فألقى عليه أبو محمد ست مسائل فأجاب عنها موافقاً رأيه ، ففرح حتى ضرب الأرض بقلنسوته وقال : أنا أبو محمد . . . ! فقال شيبة : بتكنى باسمك أيها الأمير ؟ ! .

قال المهدى : والله ما أراد بذلك مكروها ، ولكنه فعل ما فعل بالظفر وقد لعمرى ظفر .

قال أبو محمد : إن الله أنطقك أيها الأمير بما أنت أهله ، وأنطق غيرك بما هو أهله .

بعض التخريجات النحوية العجيبة :

ألف النحاة أن يخلقوا لأنفسهم جواً من المناقشات العجيبة ، حتى فى مسائل لا يخطر على بال أحد أنها تكون موضع مناقشة ، وليست هذه المناقشات من النحو فى شىء ؛ ونضرب لذلك مثلين :

الأول :

حينما يتحدثون عن الحروف الناسخة التى تدخل على الجملة الاسمية فتنصب الاسم وترفع الخبر — يذكرون أن من بينها « لكن » وإلفُ النقاش والجدل يجعلهم يبحثون فى أصل « لكن » مع أن العرب لا تعرف إلا معنى « لكن » وهو أنها حرف يفيد الاستدراك[1] والتوكيد ، وينصب الاسم بعده . أما النحاة فإنهم يقولون فى أصل وضعها أقوالا ، ويختلفون على الأوجه الآتية :

(ا) — لكن ليست مركبة ، فهى كلمة واحدة .

(ب) — أصلها : لكنْ أنّ ،فطرحت الهمزة للتخفيف ،وطرحت نون لكن للساكنين ؟ كما فى قول الشاعر :

---

(١) الاستدراك هو تعقيب الكلام بنفى ما يتوهم ثبوته ، أو إثبات ما يتوهم فيه نفيه .

ولست بآتيـــه ولا أستطيعه

ولاكِ اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

حـ — مركبة من لا ، وإنّ ، والكاف الزائدة ؛ وحذفت همزة إنّ تخفيفا[1] .

الثانى :

لم بنيت الضمائر ؟ .

ذكروا لبناء الضمائر أربعة أسباب :

(ا) — مشابهتها للحرف فى الوضع ، فإن أكثرها على حرف وحرفين ، وكذلك الحروف أكثرها على حرف وحرفين ، وما جاء على أكثر من حرفين قليل ، فحمل القليل على الكثير .

(ب) — مشابهتها للحرف فى الافتقار ؛ فالضمير لا يتم معناه ودلالته على مسماه إلا بضميمة من كلام منطوق أو مفيد أو إشارة حسية أو معنوية ؛ وهو فى ذلك مثل الحرف لا تتم دلالته إلا بضميمة .

(حـ) — مشابهتها للحرف فى الجمود وعدم التصرف . فالضمير جامد لا يتصرف بأى حال بل إنه لا يثنى ولا يجمع ؛ ودلالة ضمير المثنى على الاثنين أو الاثنتين ، ودلالة ضمير الجماعة على الجماعة — دلالة بأصل الوضع ، لا بتثنية ولا جمع .

---

(١) إن المكسورة الهمزة ، والكاف الزائدة مفتوحة أصلا ، ولكنها كسرت إتباعاً للهمزة . ولم يجعلوا الكاف تشبيهية لأن المعنى على الاستدراك لا على التشبيه . وحذف الهمزة جاء بعد نقل حركتها إلى الكاف .... هكذا قالوا .

(ى) — مشابهتها للحرف فى الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف معانيه اختلاف لفظ ، مثل : نحن ، وهو ، وأنت ، وإياك ، واختلاف هيئة كالتاء للمتكلم والمخاطب والغائب .

وهكذا أطالوا فى ذكر هذه الأشياء ، والتعليل لها ، والتفريع عليها ، وأصحاب اللغة أنفسهم لم يفكروا فى إعراب ولا بناء ، ولكنهم نطقوا بألفاظ الضمائر كما وصلت إلينا واستعملوها استعمالا صحيحاً .

* * *

وإذا قد انتهينا إلى ذلك من معرفة سبب وضع النحو ، ونشأته ، وتطوره فى عصوره الأولى — نرجع إلى بحث الأمور التى ألجأتنا إلى معاودة البحث من جديد فى كتب النحو واستخلاص أيسر المذاهب وأقربها إلى أذهان المتعلمين ، والتى نصل بها من أقرب طريق إلى الغاية من درس النحو ، وهى أن نعرب كلامنا إعراباً صحيحاً إذا قرأنا أو كتبنا أو تكلمنا .

العامل عند النحاة :

فرض النحاة أن حركات الإعراب آثار ، وهذه الآثار لابد لها من مؤثرات . ثم بحثوا فى هذه المؤثرات . فعثروا عليها ، وسموها عوامل ، ووجدوا أن العوامل التى تعمل النصب والجر والجزم عوامل لفظية ، وأن العوامل التى تعمل الرفع عوامل لفظية أو معنوية .

فإنّ وأخواتها تنصب المبتدأ ، وأنْ وأخواتها تنصب الفعل المضارع، وحروف الجر تجر الأسماء التي تقع بعدها . . . . وهكذا . والفعل يرفع فاعلا وقد ينصب مفعولا ، والمبتدأ رفعه الإبتداء .

واهتم النحاة بالعوامل اهتماما كبيراً ، وقسموا أبواب النحو متأثرين بهذه العوامل ، ثم عنونوا كل باب بعنوان يفيد أن العوامل هي الأساس التي تدور حولها الدراسة ؛ فهذا باب إنّ وأخواتها ، وذلك باب نواصب الفعل المضارع ، وباب جوازم الفعل المضارع .. وهكذا مع أن العرب كانت لا تعرف رافعاً ولا ناصباً ولا جازماً ، ولكنها كانت تتكلم بالسليقة ، فترفع وتنصب وتجزم وتجر من غير أن تعرف أن عاملا لفظياً أو معنوياً أثر ، فظهر أثره في أواخر الكلمات المعربة .

وأن نظرية العامل اضطرت النحاة اضطراراً إلى أن يقدروا ، ويضمروا اضماراً جائزاً أو واجباً ، ويحذفوا . فالحركات تقدر لأن إظهارها ثقيل أو متعذر ، أو لأن محلها مشغول عنها ... أو نحو ذلك ، والفاعل ضمير مستتر استتاراً واجبا أو جائزاً . . . ؛ وأنْ تنصب الفعل المضارع وهي مستترة وجوبا أو جوازاً ، وكل جار ومجرور لا بد له من متعلق إن لم يكن ظاهراً فمقدر . وقد تحذف بعض الألفاظ حذفا واجبا أو جائزاً كما في المبتدأ والخبر ، كما تحذف بعض الجمل كما الشرط أو جوابه . . . وهكذا .

وهذه كلها فروض ألجأهم إليها العامل وما صحب البحث وراء أثره من قياس وتقدير ونحو ذلك .

وقد ركبوا من أجل فرضهم العامل فى كثير من المسائل مركبا شططا ؛ ونفصل لك شيئاً من هذا :

(ا) — تقديرهم ضميراً مستتراً يقع فاعلا فى مثل محمد كتب ، وهذا تقدير باطل لأن الجملة تفهم بوضعها اللغوى أن محمداً هو الذى فعل الكتابة ، ومحمد مذكور فى الكلام فلا حاجة إلى تقدير ضميره فاعلا ، وإلا كان ذلك تعسفاً لا حاجة إليه .

(ب) — تقول: محمد كاتب الدرس ، وكلمة كاتب دلت على حدوث الكتابة ، وعلى أن محمداً هو الذى كتب ؛ ولكن النحاة قدروا فى « كاتب » ضميراً مستتراً ليكون فاعلا إرضاء لقياسهم .

(ح) — الكتاب فى الحقيبة ، العصفور فوق الشجرة ، والجار والمجرور فى الجملة الأولى ، والظرف فى الجملة الثانية — تم بهما الكلام ولكن النحاة يفرضون لكل جار ومجرور ، ولكل ظرف — متعلقاً من فعل أو مشتق ، فيتكلفون ذلك من غير حاجة إليه ؛ ويظهر ذلك فى خبر المبتدأ ، والصفة ، والحال ، والصلة . مع أن العرب نطقوا بمثل هذه العبارات وفهموا المراد منها فهما صحيحاً سليما من غير حاجة إلى تقدير متعلق ، ولكن فرض النحاة أن الجار والمجرور والظرف

يجب أن يعمل فيهما عامل ، ولما لم يجدوه فى مثل هذه الأساليب توهموه وقدروه ، فعقدوا الكلام ، وأرهقوا أنفسهم ، وأرهقوا المتعلمين من بعدهم ، وكان فى فهم التعبير أو الأسلوب غناء عن كل تقدير .

(ى) ولأجل أن يطردوا أبوابهم على وتيرة واحدة قالوا مثلا : إن فعلى الشرط إذا كانا ماضيين ، أو كان أحدهما ماضياً — فمحله الجزم ؛ والمنادى الذى لا يكون منصوبا محله النصب .

(هـ) ومن أعجب العجب أن النحاة يقدرون فى بعض الأساليب العامل « أنْ » التى ينصب بعدها المضارع ، فيقولون : إن الفعل نصب بأن مضمرة ؛ ويجعلون هذا الإضمار جائزاً بعد لام التعليل ، وواجباً بعد لام الجحود وأخواتها . ولأن المضمرة هذه قصة لا بأس من إيرادها[1] . يحكى أن نحوياً إسمه دماذ أبو غسان اللغوى[2] من أصحاب أبى عبيدة — كان قد قرأ من النحو إلى باب الواو والفاء . ومن قول الخليل وأصحابه أن ما بعدهما ينتصب بإضمار « أنْ » فساء فهمه عنه ، فكتب دماذ إلى المازنى[3] الشعر الآتى[4] :

---

(١) إنباه الرواه حـ ٢ ص ٥ .

(٢) دماذ لقب غلب عليه ، واسمه رفيع بن سلمة ، وكان من أوثق الناس عن أبى عبيدة فى الأخبار ، ويقال أن المازنى على عظم قدره ، انتقل إليه ، وسمع منه .

(٣) المازنى : هو بكر بن محمد الشيبانى ، أستاذ المبرد ، وهو نحوى بصرى توفى سنة ٢٤٨ هـ بالبصرة .

(٤) ورد هذا الشعر فى : عيون الأخبار حـ ٢ ، وأمالى القالى حـ ٣ ، والعقد الفريد حـ ٢ والمحاسن والمساوى حـ ٢ وإنباه الرواه حـ ٢ مع اختلاف قليل أو كثير فى ترتيب الأبيات وعددها .

تفكرت فى النحو حتى مللت | وأتعبت نفسى به والبــــدن
وأتعبت بكراً وأصحابه | بطول المسائل فى كل فن[1]
فمن علمه ظاهر بين | ومن علمه غامض قد بطن
فكنت بظاهره عالمــــا | وكنت بباطنه ذا فطن
خــلا أن بابا عليه العفـــاء للفاء ياليته لم يكن
وللواو باب إلى جنبــــه | من المقت أحسبه قد لعن
إذا قلت : هاتوا . لماذا يقـــال لست بآتيك أو تأتين ؟
بما نصبوه ؟ أبينوه لى | فقالوا جميعاً : بإضمار أن
وما إن رأيت لها موضعاً | فأعرف ما قيل إلا بظن
فقد خفت يا بكر من طول ما | أفكر فى أمر «أن» أن أجن

وبهذا وغيره مما قدمناه من أمثلة تجد أن للنحويين عللا وأقيسة ومنطقا واحتجاجات خرجت بهم عن الغاية التى رسمها النحاة الأولون للنحو ، وهو أن يكون وسيلة لحفظ الكلام العربى من الفساد باللحن، وصيانة مبناه من الخلل . وقد سخر منهم ومن حججهم الأدباء ، ورموها بالضعف والتهافت ، ورموهم بالسفسطة ، وتندروا بهم ، فقال قائلهم :

ترنو بطرف ساحر فاتر | أضعف من حجة نحوى

(١) يريد أبا عثمان المازنى :

وقد اعترف المتقدمون بأن النحاة أدخلوا فى النحو ما لا يحتاج إليه ، بل قرروا أن أكثره غير محتاج إليه ؛ قال ابن الأثير فى النحو: وهو أول ما ينبغى إتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربى ليأمن معرة اللحن ، ومع هذا فإنه وإن احتيج إليه فى بعض الكلام دون بعض لضرورة الإفهام — فإن الواضع لم يخص منه شيئاً بالوضع ، بل جعل الوضع عاما وإلا فإذا نظرنا إلى ضرورته وأقسامه المدونة وجدنا أكثرها غير محتاج إليه فى إفهام المعانى[1].

ولذلك نقتصر منه على ما يحتاج إليه ، ونقدمه نحوا وظيفياً ، أى أساسه وظيفة الكلمة فى الجملة ، ونحدد بمعرفة وظيفتها نوع ضبطها ونيسر فى كثير من الأبواب تيسيراً لا يفوت على المتعلمين الفائدة ، ولا نخرج فيه عن الحدود التى رسمها المتقدمون ، وإن اختلف المتقدمون أخذنا من رأيهم بالأيسر ، غير ناظرين إلى مدرسة بذاتها ؛ أو إلى نحوى بعينه ، أو إلى راجح ومرجوح ، أو إلى قوى وضعيف ، أو إلى مشهور وغير مشهور ، أو إلى مطرد وشاذ ؛ لأن هذا كله ليس إلا من مقررات النحويين أنفسهم ، وقد قررنا من قبل أن الأساس هو حفظ اللسان العربى ، وصيانة اللغة ، وسلامتها من اللحن .

وإذ قد اتجهنا اتجاها وظيفيا راعينا أن نجمع المعانى الواحدة فى باب

---

(١) المثل السائر .

واحد ، ولا نفعل ما فعل النحويون من قبل فرقوها تمزيقا . ومن أمثلة ذلك مثلا :

(ا) أسلوب النفى كان موزعا على أبواب كثيرة بحسب ما تؤثره كل أداة من أدوات النفى من الناحية الإعرابية ؛ فلم ، ولما ، ولن ، ولا ، وما ، وليس — كلها تفيد النفى من حيث المعنى ، وإن اختلف ضبط الكلمات التى تقع بعدها . ولما كان النحاة المتقدمون يعتبرون العامل أساسا فى التقسيم — وضعوا لم ولما فى باب الجوازم ، ولن فى باب نواصب الفعل المضارع ، ولا يتحدثون عنها نافية للجنس داخلة على الجملة الاسمية ،أو نافية للفعل المضارع المرفوع،وما تنفى الجملة الاسمية أيضا ، وتنفى الفعل المضارع المرفوع ، وليس تأتى فى باب كان وأخواتها .

(ب) أسلوب التوكيد موزع فى أبواب مختلفة ، فلم يجمع فى باب واحد ، فالتوكيد اللفظى والمعنوى كما اصطلح عليه النحاة — يأتى عند الحديث عن التوابع ، وتوكيد الفعل بالنون يأتى عند الحديث عن بناء الفعل المضارع وإعرابه ، والتأكيد بالمصدر يأتى فى باب المفاعيل والتأكيد بالقسم عند الحديث فى موضوع خاص .

ومن المؤكدات : قد، وإن وأن ، ولام الابتداء ، وأما ،والحروف الزائدة ، والكلام عن هذه كلها يأتى فى أبواب منتثرة فى كتب النحو ، مبعثرة هنا وهناك .

وأسلوب التعجب لا يعرف النحويون منه إلا الباب التقليدى المتوارث ، الذى هو باب « ما أفعله وأفعل به » ويتحدثون عنه ، ويفيضون فيه ، ويضعون الشروط الكثيرة التى تبيح للمتكلم أن يتعجب ، أو تحرم عليه ألا يتعجب ، وتحدد الصور التى يتعجب بها تعجبا مباشرا أو بالواسطة . ولعله أن يكون أجدى من هذا كله على أبنائنا أن نقدم لهم أساليب التعجب الأدبية التى تفيدهم فيما يقرءون أو يكتبون ، ولست أريد أن أهدر صيغة « ما أفعله وأفعل به » ولكنى أريد أن أقدم للمتعلمين إلى جانبها قول الله تعالى : كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ؟! وقول عنترة :

لله در بنى عبس لقد نسلوا

من الأكارم ما قد تنسل العرب !!

وقول المتنبى فى سيف الدولة وهو يعوده بسبب دمّل كان فيه:

وكيف تعلك الدنيـــا بشىء

وأنت لعلة الدنيا طبيب؟!

وكيف تنوبك الشكوى بداء

وأنت المستغاث لما ينوب ؟ !

وقولهم : واها لك !! ولله دره فارسا !! وهكذا نجد كثيراً من الأمثلة فى الأساليب الأدبية تفيد التعجب ، ولم يتعرض لها النحاة ، ودراستها للبادئين أولى .

وقد فكر المتقدمون فى مسائل النحو ، ورأوا ألا يدرس منه إلا الضرورى ، ورأوا أن أكثره غير محتاج إليه ، وقد تقدم رأى ابن الأثير فى هذا .

وفكر آخرون أن ييسروا بعدم الاعتماد فى دراسة النحو اعتمادا كليا على نظرية العامل التى يترتب عليها أمور فرضية كثيرة ذكرنا لك طرفا منها ، وتعرض لها بشىء من التفصيل ابن مضاء القرطبى [1] .

ثم فكرنا نحن أن نأخذ أبناءنا بشىء من التيسير ، وكان ذلك من أكثر من عشرين عاما [2] وكان كلما أتيحت فرصة لتغيير أو تعديل فى المناهج خطونا خطوة أو خطوات ، حتى كانت الفرصة القريبة فى سنة ١٩٥٧ . — وقد لا تكون أخيرة — فوضعت مناهج فيها خطوات تيسيرية جريئة .

ونحن متعرضون فى كتابنا هذا لأنواع التيسير المختلفة ، مبدين رأينا فى كل نوع منها .

---

(١) الرد على النحاة لابن مضاء ، ومقدمته للدكتور شوقى ضيف ، وابن مضاء هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي ، ألف كتابه هذا ليرد فيه على نحاة المشارقة . وكان ذلك في القرن السادس الهجري زمن دولة الموحدين.

(٢) مجلة الرائد عدد أكتوبر ١٩٥٧ الاتجاهات الحديثة فى تيسير النحو للمؤلف.

١ — اصطلاح المسند إليه والمسند

هذا اصطلاح غير حديث ، وإنما هو اصطلاح قديم صاحب النحو منذ نشأته ،وقد ورد فى كتاب سيبويه «هذا باب المسند والمسند إليه ،وهما مالا يستغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا : فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه ،وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك . ومثل ذلك قولك : يذهب زيد (١) .

ثم ورد هذا الاصطلاح بمعناه الذى نريده فى المطولات من كتب النحو وإن كانت لم تستغن به عن الأبواب التى نريد أن نستغنى به عنها كما استعمله علماء البلاغة أيضاً ،

وإن اللجنة التى ألفتها الوزارة سنة ١٩٣٨ م لتبحث فى مسألة تيسير النحو مالت إلى استعمال الموضوع والمحمول ، بعد أن استعرضت أربعة اصطلاحات ،هى : المسند إليه والمسند والموضوع والمحمول(٢) والأساس والبناء ، والمحدث عنه والحديث (٣) .

ومن العجيب أنهم يرضون استعمال الموضوع والمحمول ،ويتركون

---

(١) ص ٧ من الكتاب ج ١ .

(٢) وهو اصطلاح المناطقة .

(٣) ولست أدرى كيف نسوا المخبر عنه والخبر . الجزء السادس من مجلة المجمع اللغوى ص ١٨٨ .

المسند إليه والمسند، والمخبر عنه والخبر، مع قرب هذين الاصطلاحين من فهم البادئين ، وبعد الاصطلاح الذى اختاروه من فهم المعلمين بله المتعلمين .

تعلل اللجنة اختيار الموضوع والمحمول بأنه أوجز ،وبأنه لا يكلفنا اصطلاحا جديدا . وهذا تعليل عجيب لا يحتاج إلى مناقشة ، ويكفى أن المجمع حين نظر فى هذا القرار رجع عن هذه التسمية إلى : المسند إليه والمسند [(١)] .

ماذا أريد بالمسند إليه والمسند :

أريد بالمسند إليه المتحدث عنه ، وأريد بالمسند الحديث أو المحدث به، ويدخل فى ذلك ما هو معروف بالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والفعل ونائب الفاعل ،فالمسند إليه: المبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل. والمسند :

---

(١) حـ٦ ص ١٩٤ من مجلة المجمع وقد اعترض على هذه التسمية اللجنة التى كونت فى دار العلوم لبحث مشروع التيسير ولجنة أخرى ألفها نادى دار العلوم . كما أنكره الأساتذة : محمد أحمد جاد المولى ، وإبراهيم حروش ، ومحمد الخضر حسين ؛ ونفرهم هذا الاصطلاح من الموافقة على أى تعديل . وأما الأساتذة : محمد كرد على ، وعبد القادر المغربى ، واسكندر المعلوف ، والمستشرق فيشر ، والأب أنستاس الكرملى فإنهم حبذوا المشروع وليس لهم أو لبعضهم إلا اعتراضات شكلية لا تتصل بالموضوع غالبا . وأما عبد العزيز فهمى فإنه اعترض على التسمية لغموضها ، فهو يرى « أن المبتدئين لا يفهمون معنى كلمة الموضوع ، ولا كلمة المحمول فى الاصطلاح ، ومن الخير أن نبحث عن كلمتين أخريين تكونان فى متناول عقولهم . »

الخبر ، والفعل . وباستعمال هذا المصطلح نكون قد جمعنا ثلاثة أبواب في باب واحد ، وباعدنا بين تلاميذنا وبين أمور كانت تنبهم عليهم ، ولا يفهمون لها تعليلا . من ذلك مثلا .

(ا) قام محمد . كنا نقول : قام فعل ، محمد فاعل .

(ب) محمد قام . كنا نقول : محمد مبتدأ ، قام فعل ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود على محمد ، وجملة الفعل والفاعل خبر المبتدأ .

حـ — قائم محمد . كنا نقول : قائم مبتدأ ، محمد فاعل سد مسد الخبر

ى — محمد قائم . كنا نقول : محمد مبتدأ ، قائم خبر .

وهذه الجمل الأربعة تؤدى معنى واحدا ، هو قيام محمد ، أو هو إسناد القيام إلى محمد . وهذا لا يكلفنا أن نقدر للفعل قام فاعلا هو ضمير مستتر ، لأنهم فرضوا أن الأسلوب العربى لا يجوز أن يتقدم الفاعل فيه على الفعل ، ولا يكلفنا أيضا أن نجعل « محمد » في جملة حـ سادة بسند الخبر لأن « قائم » قبلها مبتدأ ، ولا بد لكل مبتدأ من خبر ، ونجعلها في الوقت نفسه فاعلا ، لأن اسم الفاعل يحتاج إلى فاعل فكأن كلمة محمد هذه أدت وظيفتين في الجملة هما : الفاعلية والخبرية . واصطلاح المسند إليه والمسند يخلص البادئين من هذا العناء الكثير .

وأكثر من هذا أننا نعلم التلميذ أن لكل فعل فاعلا ، وأن الفاعل هو الذى يقع عليه الفعل ، وليس كل فاعل يقع عليه الفعل ، فإنك

حينما تقول : ارتفع البناء ، اتسع الشارع ، انكسر الزجاج — لم يكن البناء فعل الارتفاع ، ولم يكن الشارع فعل الاتساع ، ولم يكن الزجاج فعل الكسر . ولما رأى النحاة ذلك خلصوا منه بأن عرفوا الفاعل بأنه هو الذى فعل الفعل ، أو قام به ، أو اتصف به : ولو قد علمنا المبتدئين ذلك لشققنا عليهم وأرهقناهم ، ونفرناهم من النحو ، بل من اللغة كلها[1] .

---

(١) ارجع الى باب المسند إليه والمسند من كتاب تحرير النحو العربى .

الضمــائر

الضمائر كلمات وضعت على حروف قليلة ، ويكثر أن تكون حرفا واحدا ، قصد بها أن تكون إشارات لكلمات ظاهرة، ودلالات عليها، وتكنى عنها،ولذلك يسميها البصريون ضمائر، ويعتبرونها نوعا من الكنايات أو المكنيات ، ويسميها الكوفيون كنايات أو مكنيات . قال ابن يعيش . «لا فرق بين المضمر والمكنى عند الكوفيين ، فهما من قبيل الأسماء المترادفة ، فمعناهما واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ . وأما البصريون فيقولون : المضمرات نوع من المكنيات ، فكل مضمر مكنى وليس كل مكنى مضمرا . . . »[1]

وفائدة الضمائر فى اللغات أنها إيجاز لكلام كثير ، تغنى عنه : لطوله أحيانا ، ولعدم القدرة على حصره أحياناً أخرى . فأنت إذا قلت : نحن نحضر محاضرة النحو المنهجى مساء الأربعاء من كل أسبوع — كان لفظ « نحن » قائماً مقام ذكر أسماء جميع الحاضرين فى المحاضرة .

وإذا قلت : نحن العرب ننشد الحرية والسلام .

كان لفظ « نحن » قائماً مقام كل عربى وعربية فى كل قطر عربى، ولا نستطيع حصرهم .

---

(١) شرح المفصل ج٣ ص٨٤ .

وكذلك يفيد الضمير فى أنه يجعل الأسلوب مستوياً صحيحاً ، لأنك إذا قلت : ذهب محمود إلى المدرسة ، وتلقى دروسه اليومية ، ثم عاد إلى بيته مع زميله ، فاستقبلت أمه زميله وأكرمته — أمكنك أن تضع مكان كل « هاء » فى الجملة ، ماعدا الأخيرة كلمة محمود » فتصير الجملة بذلك : ذهب محمود إلى المدرسة ، وتلقى دروس محمود اليومية ، ثم عاد إلى بيت محمود مع زميل محمود ، فاستقبلت أم محمود زميل محمود . هذه جملة مضحكة ومنفرة ولا يمكن أن تعتبر أسلوباً مستساغاً ، ولذلك عظمت فائدة الضمير ، ولم تستغن لغة من لغات العالم عن الضمائر .

قال ابن يعيش[1] : « وإنما أتى بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز ، واحترازاً من الإلباس » .

وقال أيضاً[2] : لأن المضمرات وضعت نائبة عن غيرها من الأسماء الظاهرة لضرب من الإيجاز والاختصار ، كما جيء بحروف المعانى نائبة عن غيرها من الأفعال ; فما نائبة عن أنفى ، والهمزة نائبة عن أستفهم ، والواو فى العطف ونحوها من الفاء وثم — نائبة عن أجمع وأعطف .

---

(١) المصدر نفسه ص ٨٤ .

(٢) المصدر نفسه ص ٩٢ .

وقال الرضى(١) : اعلم أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس .

وقال أيضاً(٢) : « اعلم أن الضمير إنما كان مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً لأن الضمير قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده ، أوله وللاختصار » .

والضمير فى اللغة العربية كما درسنا : منفصل ومتصل . والضمير المنفصل ضمير رفع ، وضمير نصب . والضمير المتصل ضمير مستتر ، وضمير ظاهر متصل بالكلمة . أو الضمير كله بارز ومستتر ، والبارز متصل ومنفصل . ثم هم يرجعون إلى الناحية الإعرابية التى فرضتها عليهم الصنعة ، فيقولون . الضمائر المنفصلة ضمائر رفع وضمائر نصب . والضمائر المتصلة فيها ضمائر رفع ، وفيها ضمائر نصب ، وفيها ضمائر جر . وبعضها يصلح لناحيتين ، وبعضها يصلح لثلاث نواح : فالكاف تحل محل المنصوب ومحل المجرور ، فى نحو : ربك أكرمك و « نا » تحل محل المرفوع ، ومحل المنصوب ، ومحل المجرور ، فى مثل : ربنا إننا أمنا . وألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ، ونون النسوة لا تحل إلا محل المرفوع . . هكذا يقولون .

والضمائر المنفصلة : سواء أكانت للرفع أم للنصب ، وكذلك

---

(١) شرح الرضى على الكافية حـ ٢ ص ٣ .

(٢) المصدر نفسه ص ٦ .

الضمائر المتصلة التى تحل محل غير المرفوع — ليست موضوع حديث ، فهى كما تحدث عنها جمهور المتقدمين ، وكما تعلمناها ، وكما نعلمها اليوم . ولكن الذى يعنينا إنما هو الضمائر المستترة ، وضمائر الرفع المتصلة .

الضمائر المستترة :

رأى النحاة أن كل فعل لا بد له من فاعل ، أو رأوا أن كل فعل لا بد أن يفعله فاعل ، أو أن يقوم به ، أو أن يتصف به ؛ وسموه فى كل حالة من هذه الحالات فاعلا . وشرط البصريون وبعض الكوفيين ألا يتقدم الفاعل على الفعل (١) ، وقد ورد كثير من الأساليب العربية تقدم فيها الفاعل على فعله ، فلم يجد النحاة بدا من تقدير فاعل للفعل ، وعللوا تقدير الضمير ، بأنهم إنما فعلوه غلوا فى الإيجاز عند ظهور المعنى ، وعند أمن اللبس . والواقع أنهم إنما فعلوه إرضاء للقياس ، ومبالغة فى تحقيق قاعدة فرضوها ، وهى أن الفاعل لا يتقدم على الفعل .

والأسلوب العربى واضح ومفهوم ، تقدم الفاعل فيه أو تأخر ؛ فالمعنى الذى تفهمه من محمد قام ، هو نفس المعنى الذى تفهمه من قام محمد . وتقديم الاسم أو تقديم الفعل له اعتبار آخر ، لا نكلف تلاميذنا عناء البحث عنه ، ويكفينا أن يفهموا أن القيام أسند إلى محمد فى كل من التعبيرين .

---

(١) الهمع ج١ ص١٥٩ .

والفعل يدل بأصل وضعه اللغوى على فاعله فدلالته عليه لفظية .

قال ابن مضاء(١) :

الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية . ألا ترى أنك تعرف من الياء فى يعلم أن الفاعل غائب مذكر ، ومن الألف فى أعلم أنه متكلم ومن النون فى نعلم أنهم متكلمون ، ومن التاء فى تعلم أنه مخاطب أو غائبة . ووقع الاشتراك هنا — كما وقع فى يعلم وما أشبهه — بين الحال والمستقبل . وتعرف من لفظ علم أن الفاعل غائب مذكر . وعلى هذا فلا ضمير ؛ لأن الفعل يدل بلفظه عليه كما يدل على الزمان ، فلا حاجة بنا إلى إضمار .

وأكثر من ذلك أنهم قالوا : إن الهمزة فى أكتب بقية انا ، بدليل أن الهمزة وحدها تستعمل ضميرا للمتكلم فى اللغة الآشورية ، وهى من اللغات السامية . والنون فى نكتب بقية نحن . والتاء فى تكتب وتكتبان وتكتبون وتكتبين بقية : أنت وأنتما وأنتم وأنتِ . والياء فى يكتب منقلبة عن أصل ضمير الغائب ، وهو الهاء ؛ وكثيراً ما تبدل منها (٢) .

وصيغة الأمر التى اختص بها المخاطب ليست إلا جزئية من

---

(١) الرد على النحاة ص ١٠٥ .

(٢) فقه اللغة للمرحوم الشيخ أحمد الإسكندرى .

جزئيات صيغ الأمر التي يدل عليها بلام الأمر ، قال ابن هشام[1] :

وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الأمر حذفت حذفا فى نحو قولهم : قم واقعد ؛ لأن الأصل لتقم ، ولتقعد . فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة . وبقولهم أقول ؛ لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهى ، ولم يدل عليه الا بالحرف ، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل . فكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده .

ولسنا نريد أن نعلم التلميذ أن الهمزة والنون والتاء والياء — دلت على التكلم والخطاب والغيبة ، ولكن الذى نريده هو أن هذه الأفعال بلفظها ووضعها اللغوى فهم منها ما أريد بها .

وفى مثل : اكتب ، بصيغة الطلب — دلت الصيغة بلفظها ووضعها على أن المخاطب هو المسند إليه ؛ فلا حاجة إلى تقدير الضمير . قال ابن مضاء :

فإذا قيل : زيد قام ، دل لفظ قام على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج إلى أن يضمر شىء ؛ لأنه زيادة لا فائدة فيها[2] .

وفى مثل قولك : أمرت زيداً بالكتابة فكتب ، لا نقدر ضميراً

---

(١) المغنى عند حديثه عن المعنى فى باب اللام المفردة .

(٢) الرد على النحاة ص ١٠٣ .

فاعلا . ولا نقول كلمة زيداً المذكورة مسنداً إليه ، لأنها تكملة بالمفعول ، ولكن المسند إليه فى هذا التعبير مفهوم من الكلام ، ويكفى أن يقال : كتب مسند ، والمسند إليه مفهوم . وفى قوله تعالى وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا — المسند إليه فى كل من : اسجدوا ، سجدوا ، مفهوم ، والواو فى كل من الفعلين اشارة للعدد والنوع [1].

وأما قول جرير [2] .

ورجا الأخَيْطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا

فإن النحاة قالوا : إن جريراً عطف على الضمير المستتر فى «يكن» .

وقول عمر بن أبى ربيعة [3] .

قلت إذ أقبلت وزُهر تهادى كنعاج الفلا تعَسّفْن رملا

قال النحاة : زهر معطوف على الضمير المستتر فى : «أقبلت» .

ويزيدون أن يقولوا : إن العطف على الضمير لا يصح إلا بعد أن يظهر ضميره المنفصل ثم يجوز العطف ، مثل : أسكن أنت وزوجك الجنة . ويعتبرون ماورد فى هذين البيتين شاذاً .

---

(١) فى البحث الآتى تعرف أن يسميه بعض النحاة ضمائر المتصلة حروف إشارة للنوع أو العدد أو لهما جميعاً .

(٢) من شعراء العصر الأموى ، وكان بينه وبين الفرزدق والأخطل مهاجاة استمرت أربعين عاما .

(٣) عمر بن أبى ربيعة المخزومى القرشى ، أرق شعراء عصره ، من طبقة جرير والفرزدق ، ولم يكن فى قريش أشعر منه . وكان يفد على عبد الملك بن مروان فيكرمه غزا فى البحر ، فاحترقت السفينة به وبمن معه فمات فيها سنة ٩٣ هـ

والواقع أن جريراً لم يعطف ، وأن عمر لم يعطف ، ولكن النحاة هم الذين قدروا معطوفاً عليه ، ولم يرضوا كلهم عن هذا التخريج ، واختلفوا فى مثل هذين الأسلوبين على آراء كثيرة ، نحن نعفى منها تلاميذنا ، ونعلمهم ألا يستعملوا مثل هذا الأسلوب إذا صادفهم ، ويغلب ألا يصادفهم . أما المتخصص فليدرس كما يريد أن يدرس .

ضمائر الرفع المتصلة :

ما درج النحاة على تسميته « ضمائر الرفع البارزة المتصلة » نعتبره إشارات ، وهذه الإشارات تدل على النوع « المذكر والمؤنث » أو العدد « المفرد والمثنى والجمع » أو على النوع والعدد جميعاً اعتبر سيبويه — وهو شيخ النحاة — الألف حرفاً مؤذناً بأن الفعل لاثنين ، والواو حرفاً مؤذناً بأن الفعل لجماعة — فى مثل : قاما الرجلان ، وقاموا الرجال .

قال ابن يعيش(١) :

وقد اختلف العلماء فى هذه الألف والواو ، فذهب سيبويه إلى أنهما قد تكونان تارة اسمين للضميرين ، ومرة تكونان حرفين دالين على التثنية والجمع . فإذا قلت : الزيدان قاما ، فالألف اسم ، وهو ضمير الزيدين . وإذا قلت : الزيدون قاموا ، فالواو اسم ، وهو ضمير الزيدين . وإذا قلت : قاما الزيدان ، فالألف حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين . وكذلك إذا قلت : قاموا الزيدون ،

(١) شرح المفصل حـ٣ ص ٨٧ .

فالواو حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة . وهى لغة فاشية لبعض العرب ، كثيرة فى كلام العرب وأشعارهم[1] :

وقال سيبويه أيضا :

واعلم أن من العرب من يقول : ضربونى قومك ، وضرباني أخواك — فشبهوا هذا بالتاء التى يظهرونها فى : قالت فلانة . فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث .

والمأخوذ على سيبويه أنه فرق بين : الزيدان قاما ، وقاما الزيدان . مع أن التعبيرين واحد ، ومدلولهما واحد ، ولم يحدث أكثر من تقديم وتأخير أتاحا فرصة لالتباس الأمر على سيبويه ، كما أتاحا فرصة كبيرة للنحاة وتخريجاتهم للمثال : قاما الزيدان ، وأخواته .

ومأخوذ عليه أيضاً أنه خص الألف والواو دون غيرهما من ضمائر الرفع المتصلة ، إذ ما الفرق مثلا بين : قاما الزيدان ، وقمن السيدات . وإذا كان قد ورد فى كلام العرب وشعرهم شيء مثّل به سيبويه الألف والواو — فقد ورد كذلك فى شعرهم أمثلة أخرى لغير الألف والواو . وهذه أمثلة وردت فى كلام العرب للألف والواو ولغيرهما :

---

(١) قيل هى لغة طيء ، أو لغة أزد شنوءة ، أو لغة بنى الحارث .

(ا) — من الشعر :

١ — قال أمية بن أبي الصلت[١] :

يلوموني في اشتراء النخيـــــل أهلي ، فكلهم يعذل
وأهل الذي باع يلحَونه كما لُحِيَ البائعُ الأوّل

٢ — وقال آخر :

ألْفِينا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واعيه

٣ — وقال الفرزدق[٢] . يهجو عمرو بن عَفْراء الضبيّ :

ولكن دِيافيّ أبوه وأمه بحَوْرانَ يَعْصِرنَ السَّليطَ أقاربُه[٣]

٤ — وقال الشاعر :

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مُبْعد وحميم[٤]

---

(١) هو أمية بن عبد الله بن أبي الصلت الثقفي ، شاعر جاهلي حكيم ، من أهل الطائف . قدم دمشق قبل الاسلام . وكان ممن حرموا على أنفسهم الخمر ونبذوا عبادة الأوثان في الجاهلية . ظهر الاسلام وهو حي ، فذهب إلى مكة ، وقابل محمدا النبي ، وسمع منه قرآنا ، وانصرف عنه راجعا ، فسألته قريش رأيه في محمد ، فقال : أشهد أنه على الحق . ولكنه لم يسلم . مات سنة ٥ هـ .

(٢) هو همام بن غالب التميمي ، شاعر بصري ، عظيم الأثر في اللغة ، وهو صاحب الأخبار مع جرير توفي سنة ١١٠ هـ

(٣) ديافي : نسبة إلى دياف ، وهي قرية من قرى الشام تنسب إليها الإبل ، وكانوا إذا أرادوا أن يعرضوا برجل أنه نبطي نسبوه إلى دياف . حوران : مدينة شامية . السليط : الزيت.

(٤) المارقين : الخارجين من الدين بضلالة أو بدعة .

٥ — وورد قول الشاعر :

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي
فأعرضْنَ عني بالخدود النواضر[١]

٦ — وقول الآخر :

ولو كانت الأرزاق تجري على الحجا
هلكن - إذن - من جهلهن البهائم

(ب) — من الحديث :

١ — قال وائل بن حجر في سجود النبي صلى الله عليه وسلم :
« . . . ووقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه » .

٢ — يخرجن العواتق وذوات الخدور .

٣ — يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل . . . » .

٤ — أو مخرجيَّ هم[٢] .

(ح) — من القرآن الكريم :

١ — « وأسروا النجوى الذين ظلموا » .

٢ — ثم عموا وصموا كثير منهم » .

٣ — وفي قراءة الحسن : « يوم يُدْعَوْا كُلُّ أناس بإمامهم[٣] » .

(١) العارض : صفحة الخد . النواضر : الناعمة الحسنة الجميلة .
(٢) الأصل : أو مخرجوي هم ، ثم دخل الكلمة إعلال .
(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٧٢ .

تعسف النحاة فى تخريج مثل هذه الأساليب :

(ا) لئلا يجتمع فاعلان لفعل واحد فى رأى النحاة خرجوا مثل هذه الأساليب تخريجات مختلفة وفق عقلية كل نحوى وتفكيره وفهمه .

فقالوا : الاسم الظاهر المرفوع بعد الضمير يعرب مبتدأ مؤخرا ، والجملة قبله : خبر .

وقالوا : الاسم الظاهر المرفوع بدل من الضمير الذى قبله .

وقالوا : الاسم الظاهر المرفوع خبر لمبتدأ مضمر ، فكأن سائلا سأل المتكلم بعد أن جاء بالفعل متصلا به الضمير ، واستفهم عما يريد ، فأجابه المتكلم بالاسم الظاهر مع ضمير منفصل يناسبه ، أو أجابه بالاسم الظاهر على نية الضمير .

وذكروا تخريجات أخرى تناسب المثال الذى يخرجونه ، وتنطبق عليه ، وقد لا تنطبق على غيره .

(ب) ذهب أبو عثمان المازنى وغيره من النحويين إلى أن الألف فى قاما ، والواو فى قاموا — حرفان يدلان على الفاعلين المضمرين ، والفاعلين المضمرين ؛ والفاعل فى النية ؛ كما أنك إذا قلت : زيد قام — ففى قام ضمير فى النية ، وليست له علامة ظاهرة ، فإذا ثنى أو جمع فالضمير أيضا فى النية ، غير أن له علامة(١) .

---

(١) ابن يعيش حـ٣ ص٢٠٨ .

وبهذا يسجل شارح المفصل أن المازنى ـ وهو أستاذ أبى العباس المبرد (١) ، ووصفوه بالحذق فى النحو ، وهو أحد ثلاثة رأى الجاحظ أنه لم يكن مثلهم فى زمانهم ، وكان فاضلا راويا ثقة[٢] — يرى أن ماسمى ضميرا من ألف الاثنين وواو الجماعة ، ليس ضميرا ، ولكنه حرف يدل على الاثنين مثلهما فى ذلك مثل الألف والواو فى : المهندسان ، والمهندسون ؛ ويشارك المازنى فى هذا الرأى غيره .

(حـ) والمازنى زاد على غيره ، أن الحروف الأربعة فى المضارع والأمر ، أعنى الألف فى المثنيات والواو فى جمع المذكر ، والياء فى المخاطبة ، والنون فى جمع المؤنث — علامات ، كألف الصفات وواوها فى نحو : ضاربان ، وحسنون ، وهى كلها حروف . . . ولعل فى ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل ، واستنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة وعلامة إعرابها : أى النون[٣] .

(ى) ورأى الأخفش أن ياء تضربين ليست ضميرا ، ولكنها حرف يدل على مؤنث ، كما قيل فى هذى[٤] .

(هـ) وقال ابن يعيش[٥] :

---

(١) المبرد : هو محمد بن يزيد الأزدى ، إمام العربية ببغداد فى زمنه ، وأحد أئمة الأدب والأخبار . توفى سنة ٢٨٦ هـ .

(٢) إنباه الرواة حـ ١ ص ٢٤٦ .

(٣) شرح الرضى على الكافية حـ ٢ ص ٦ .

(٤) المرجع السابق ص ٩ .

(٥) شرح المفصل حـ ٣ ص ٨٨ .

: رح!..فإن قدمت وقلت : ضربن الهندات ـ كانت ـ أى النون ـ حرفا مؤذنة بأن الفعل لجماعة المؤنث ، كما قلنا فى التاء إذا قلت : قامت هند ومنه بيت الفرزدق(١) :

ولكن دِيافِىٌّ أبوه وأمه
بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السليط أقاربه

فالنون فى « يعصرن » حرف ، وليست اسماً . فأمر النون كأمر الألف والواو فى : قاما أخواك ، وقاموا إخوتك » .

تعقيب :

يمكن أن نستخلص من النصوص السابقة ما يأتى :

الألف : يعتبرها حرفاً مؤذناً بأن الفعل لاثنين : سيبويه ، وأبو عثمان المازنى ، وغيرهما .

الواو : يعتبرها حرفا مؤذناً بأن الفعل لجماعة : سيبويه ، وأبو عثمان المازنى ، وغيرهما .

ياء المخاطبة : يعتبرها حرفا يدل على مؤنث : الأخفش ، وأبو عثمان المازنى .

النون في جمع المؤنث : يعتبرها حرفا كحروف الصفات : أبو عثمان المازنى ، وابن يعيش . .

إذن ، نجد من النحاة المتقدمين من اعتبر هذه العلامات حروفا ، وبعضهم يطلقها ، وبعضهم يقيدها بأنها تكون حروفا فى مثل : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون .

وأيا كان الأمر فإن الصنعة النحوية لم تمنع أن يعترف بعضهم بأن هذه العلامات حروف ، وقد حمل عليها التاء فى كتبت ونا فى قمنا[١] ، أى إذا أشارت إلى الفاعلين . ورئى أن فى هذا تخفيفاً على التلاميذ ، وتيسيراً لهم ، حتى لا يخلطوا بين ألفى : الزيدان قاما ، وبين واوى : الزيدون قاموا ، وبين تاء كتبت المؤنثة « الساكنة » وتاء كتبت للتكلم أو الخطاب « المتحركة » . وحتى نخلص من التأويلات الكثيرة التى وردت فى لغة : يتعاقبون فيكم ملائكة[٢] . . .

(١) قد يعترض بأن « نا » تعتبر حرفا مرة ، واسما ضميرا مرة أخرى ؟ أى أنها ضمير إذا كانت فى موضع المجرور والمنصوب ، وحرف فيما كنا نسميه موضع المرفوع . وليس فى هذا شىء إذ أنها فى ذلك مثلها مثل الكاف ؟ فهى حرف خطاب فى : ذلك ، وضمير فى : كتابك ، وعلمتك وعلى ذلك نعلم أن « نا » فى : ربنا إننا آمنا — تكون ضميرا مضافا إليه فى ربنا ؟ وتكون ضميرا مسندا إليه فى إننا ، وتكون حرف إشارة يدل على العدد فى آمنا ؟ والفعل آمن مسند والمسند إليه مفهوم ، وهو المتكلمون .

(٢) لغة : يتعاقبون فيكم ملائكة : شائعة فى العامية المصرية ، ومع ذلك فنحن لا نحب أن يعلمها التلاميذ ، ويستعملوها فى كتاباتهم . وقد سقناها هنا لمجرد الاستشهاد وتعزيز الرأى .

علامات الإعراب فى الأسماء

الرأى فيها مختلف :

(١) — العلامات هى : —

فى حالة الرفع « الضمة » وتكون ظاهرة فيما تظهر على آخره حركات الإعراب ، ومقدرة فيما لا تظهر على آخره حركات الإعراب

فى حالة النصب الفتحة وتكون ظاهرة فيما تظهر على آخره حركات الإعراب ، ومقدرة فيما لا تظهر على آخره حركات الإعراب .

فى حالة الجر الكسرة وتكون ظاهرة فيما تظهر على آخره حركات الإعراب ، ومقدرة فيما لا تظهر على آخره حركات الإعراب

وكل ما عدا هذا يكون نائبا عن الضمة أو الفتحة أو الكسرة .

فالألف فى المثنى ، والواو فى جمع المذكر السالم ، والواو فى الأسماء الخمسة — تنوب عن الضمة .

والياء فى المثنى وجمع المذكر السالم ، والألف فى الأسماء الخمسة ، والكسرة فى جمع المؤنث السالم — تنوب عن الفتحة .

والياء فى المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة ، والفتحة فى الممنوع من التنوين — تنوب عن الكسرة .

(ب) — العلامات هى :

فى حالة الرفع : الضمة ، وتكون ظاهرة فيما تظهر على آخره حركات الإعراب ، ومقدرة فيما لا تظهر على آخره حركات الإعراب والألف والنون فى المثنى ، والواو والنون فى جمع المذكر السالم ، والضمة الممدودة فى الأسماء الخمسة .

فى حالة النصب : الفتحة ، وتكون ظاهرة فيما تظهر على آخره حركات الإعراب ، ومقدرة فيما لا تظهر على آخره حركات الإعراب ؛ والياء والنون فى المثنى وجمع المذكر السالم ، والفتحة الممدودة فى الأسماء الخمسة ، والكسرة فى جمع المؤنث السالم .

فى حالة الجر : الكسرة ، وتكون ظاهرة فيما تظهر على آخره حركات الإعراب ، ما عدا الممنوع من الصرف فعلامته الفتحة ؛ ومقدرة فيما لا تظهر على آخره حركات الإعراب ، والياء والنون فى المثنى وجمع المذكر السالم ، والكسرة الممدودة فى الأسماء الخمسة .

(حـ) — العلامات هى :

فى حالة الرفع : الضمة ، وتكون ظاهرة فيما تظهر على آخره حركات الإعراب ، ومقدرة فيما لا تظهر على آخره حركات الإعراب والألف فى المثنى ، والواو فى جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة .

فى حالة النصب : الفتحة ، وتكون ظاهرة فيما تظهر على آخره حركات الإعراب ما عدا جمع المؤنث فعلامته الكسرة ، ومقدرة

فيما لا تظهر على آخره حركات الإعراب ، والياء فى المثنى وجمع المذكر السالم ، والألف فى الأسماء الخمسة .

فى حالة الجر : الكسرة ، وتكون ظاهرة فيما تظهر على آخره حركات ماعدا الممنوع من التنوين فعلامته الفتحة ، ومقدرة فيما لا تظهر على آخره حركات الإعراب . والياء فى المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة .

تعليق :

لا نريد أن يعرف التلميذ علامات الإعراب : إلا فى أبسط صورها وأيسرها ، وأقربها إلى عقله وتفكيره ، وأبعدها من التعسير والالتواء . مع الوفاء بالغرض المقصود . والعرب — كما قلنا من قبل — نطقوا بأساليبهم معربة صحيحة جارية على النهج الذى اعتادوا أن ينطقوه ، فلم يقدروا أن حركة قامت مقام حركة ، أو أن حرفا ناب عن حركة ؛ ولكنهم تكلموا فأفهموا ، وكفى . . .

ولذلك لا نرى مسوغا لأن نقول :

إن الألف فى المثنى المرفوع قامت مقام الضمة ونابت عنها .

أو إن الواو فى جمع المذكر السالم المرفوع قامت مقام الضمة ونابت عنها .

وما يقال فى الألف والواو يقال فى غيرهما من الحروف التى

أقامها نحاة البصرة مقام الحركات ، وأنابوها عنها ؛ لما في ذلك من بلبلة لأفكار الناشئين ، ولأنه ليس شيئاً جوهرياً يترتب عليه أي أمر من الأمور المتصلة بالإعراب وبضبط الكلمات ؛ وكل علامة من هذه العلامات أصل في موضعه :

فالرفع علامته الضمة . وألف المثنى ، وواو جمع المذكر السالم ، وواو الأسماء الخمسة ، وكذلك : للنصب علاماته ، وللجر علاماته ، كما قدمنا في قسم « ح » .

وإذا كان الأخذ بهذا المذهب أيسر من المذهب الذي يرى أن يقوم حرف مقام حركة وينوب عنها — فهو من باب أولى أخف وأيسر من أن يقوم حرفان مقام حركة ، وينوبان عنها ، أو حركة مدت فأوجدت حرف لين بعدها كما هو في الأسماء الخمسة ، وهذا يجعل حركة الإعراب على الحرف الأول من الكلمة ؛ وهو عجيب[1] . كما في قسم « ب »

---

(١) ذهب أبو عثمان المازني الى أن الباء التي في « أبوك » حرف إعراب ، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات . وقال ذلك لأن الباء تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والجر ، كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب ، فدل على أن الباء حرف الإعراب ، وأن هذه الحركات — التي هي الضمة والفتحة والكسرة — حركات إعراب ، وإنما أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف — التي هي الألف والواو والياء . . . الخ الإنصاف ج ١ ص ١٥ . المسألة الثانية وقال السيوطي في كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع . في إعراب الأسماء الستة مذاهب . . . ثم ذكر اثني عشر مذهبا ، فليرجع إليها من يشاء في الجزء الأول من الهمع ص ٣٨ ، ٣٩ .

والأخذ بهذا المبدأ الذى يقرر أن كل علامـــة من علامات الإعراب أصل فى موضعها ، فلا هى قائمة مقام غيرها ، ولا هى نائبة — مجاراة لمذهب قديم ، قرره جمهور كبير من النحاة ، وأخذوا به .

قال ابن الأنبارى فى كتابه : الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١) .

ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء فى التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة فى أنها إعراب ، وإليه ذهب أبو على قطرب بن المستنير(٢) .. وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازنى — إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدل على الإعراب . وذهب أبو عمر الجرمى (٣) إلى أن انقلابها هو الإعراب .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كتغير الحركات . ألا ترى أنك تقول : قام الزيدان ، ورأيت الزيدَيْن ، ومررت بالزيدَيْن ، وذهب الزيدون

---

(١) المسألة الثالثة من مسائل الخلاف حـ ١ ص ١٩ .

(٢) هو أبو على محمد بن المستنير ، نحوى أديب لغوى ، من أهل البصرة ؛ توفى سنة ٢٠٦ هـ

(٣) الجرمى هو صالح بن إسحاق ، فقيه نحوى لغوى ، من أهل البصرة ؛ وسكن بغداد . توفى سنة ٢٢٥ هـ

ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، فتتغير كتغير الحركات . نحو .
قام زيد ، ورأيت زيدا . ومررت بزيد ، وما أشبه ذلك . فلما تغيرت
كتغير الحركات دل على أنها إعراب بمنزلة الحركات ؛ ولو كانت حروف
إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها ، لأن حروف الإعراب
لا تتغير ذواتها عن حالها ؛ فلما تغيرت الحركات دل على أنها بمنزلتها ،
ولهذا سماها سيبويه حروف الإعراب لأنها الحروف التى أعرب
الاسم بها ؛ كما يقال فى حركات الإعراب ، أى : الحركات التى أعرب
الاسم بها . والذى يدل على ذلك أنه جعل الألف فى التثنية رفعا ، فقال:
يكون فى الرفع ألفا ؛ وجعل الياء منها جرا ، فقال : ويكون فى الجر
ياء مفتوحا ماقبلها ؛ وجعل الياء أيضا نصبا محمولا على الجر ، فقال . ويكون
فى النصب كذلك .

وهكذا جعل الواو والياء فى الجمع رفعا وجرا ونصبا ، والرفع
والجر والنصب لا يكون إلا إعرابا ، فدل على انها إعراب ،

متعلق الجار والمجرور والظرف

يقول النحاة :

لابد من تعلق الظرف والجار والمجرور بالفعل . أو ما يشبهه ، أو ما أول بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه ؟ فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا قدر (١) .

ويتعلق الظرف والجار والمجرور بمحذوف فى مواضع ثمانية — أكثرها استعمالا ودورانا على الألسنة ما تلائم الصفة والحال، والصلة ، والخبر ، ونشأ هذا التقدير من فرض العامل ، ولولا أنهم حفلوا بالعامل لما احتاجوا إلى مقدر ، وبالرجوع إلى الأساليب العربية التى من هذا النوع نجد أن فهمها بلفظها ووضعها اللغوى لا يحتاج إلى هذا التقدير . وقد أنكر بعض المتقدمين أن يقدروا لأنهم لم يجدوا إلى هذا التقدير ضرورة . قال ابن مضاء (٢) .

« ومما يجرى هذا المجرى من المضمرات التى لا يجوز إظهارها

(١) الأشباه والنظائر للسيوطى حـ ١ ص ٢٥٦ وأمثلة هذه الأربعة على الترتيب أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم . وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله . فلان حاتم فى قومه .

(٢) الرد على النحاة ص ٩٩ .

ما يدعونه فى المجرورات التى هى أخبار ، او صلات ، أو صفات ، أو أحوال ؟ مثل زيد فى الدار ، ورأيت الذى فى الدار ، ومررت برجل من قريش ، ورأى يزيد فى الدار الهلال فى السماء .

فيزعم النحويون أن قولنا ، فى الدار متعلق بمحذوف ، تقديرة زيد مستقر فى الدار ، والداعى لهم إلى ذلك ماوضعوه من أن المجرورات إذ لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة[1] فلابد لها من عامل يعمل فيها ، إن لم يكن ظاهراً كقولنا : زيد قائم فى الدار ، كان مضمراً ، كقولنا زيد فى الدار .

ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، وتلك النسبة دلت عليها «فى» ، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك

وكذلك يقولون فى : رأيت الذى فى الدار — تقديره : رأيت الذى استقر فى الدار . وكذلك مررت برجل من قريش — تقديره : كائن من قريش . وكذلك رأيت فى الدار الهلال فى السماء تقديره : كائنا فى السماء .

وهذا كله كلام تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة كائن ولا مستقر وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعى هذا الإضمار .

---

(١) كالباء فى : وكفى بالله شهيدا . ومن فى : هل من خالق غير الله ؟ لأنهم لم يجعلوا للمجرور بحرف الجر الزائد متعلقا ، وجعل بعضهم مثل ذلك : رب وكاف التشبيه ، وخلا ، وعدا ، وحاشا عند من يعتبرها حروف جر .

وقال ابن الانبارى[1] :

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ ، نحو : زيد أمامك ، وعمرو وراءك ، وما أشبه ذلك .

وقال ابن يعيش [2] :

واعلم أنك لما حذفت الخبر الذى هو استقر أو مستقر ، وأقمت الظرف مقامه — صار الظرف هو الخبر ، والمعاملة معه ، وهو مغاير المبتدأ فى المعنى . ونقلت الضمير الذى كان فى الاستقرار إلى الظرف ، وصار مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار ، ثم حذفت الاستقرار . وصار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف . . وذهب الكوفيون إلى أنك إذا قلت : زيد عندك ، أو خلفك لم ينتصب عندك، وخلفك — بإضمار فعل ولا بتقديره، وإنما ينتصب بخلاف الأول ، لأنك إذا قلت : زيد أخوك — فزيد هو الأخ ... وإذا قلت : زيد خلفك فإن خلفك مخالف لزيد ، لأنه ليس إياه . فنصبناه بالخلاف .

وإن الذين يقدرون للظرف والجار والمجرور متعلقاً يختلفون فى المقدر ، ولا يتفقون عليه[3] : أهو فعل أم مشتق؟! أهو « استقر » أم

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف . المسألة التاسعة والعشرون ص ١٣٧

(٢) شرح المفصل حـ ١ ص ٩٠ .

(٣) شرح المفصل حـ ١ ص ٩٠ .

« مستقر »[١] ؛ ولكل وجهة . فما أغنانا عن الوقوع فى هذا الخلاف !
وما أيسر أن يكون الظرف نفسه ، أو الجار والمجرور نفسه هو
الخبر ، أو النعت ، أو الحال ، أو الصلة ! ومادمنا ننتهى إلى أن الأسلوب
مفهوم فهماً صحيحاً ، وإلى أن بعض المتقدمين أجاز هذا — فإننا نقره ،
ونسير عليه .

ولسنا نجارى الكوفيين فى أن الذى يعمل فى الظرف هو الخلاف ؛
لأن الذى ألجأهم إلى هذا إنما هو تقدير العامل . والخلاف عامل عند
الكوفيين اعتبروه فى هذا الموضع وفى غيره .

وإذا كانت المسألة مسألة تقدير عامل يلتمسه النحويون ويختلفون
فيه ، فهو حيناً استقر ، وحيناً مستقر ، وحيناً خلاف ؛ ولا يبغون من
وراء هذا إلا أن يطردوا قواعد قعدوها ، وفروضا فرضوها . فإننا
نأخذ برأى ابن مضاء ، ولا نقدر .

وبعض النحويين لا يلجئون إلى تقدير محذوف إذا صح المعنى
بدونه ؛ ولا يلجئون إلى التقدير كذلك إلا إذا كان المحذوف المراد
تقديره يكثر وجوده فى مثل الحالات التى يقدرون فيها ، فلا يصح عند
هؤلاء مثلا تقدير منادى فى مثل : ياليتنى كنت معهم ؛ لأنهم لم يعتادوا
ثبوته فى محل ادعاء الحذف[٢] .

---

(١) إن بعض الذين يقدرون المتعلق اسماً « مستقرا وكائنا » يجعلون هذا الخبر
من قبيل المفردات لا من قبيل الجمل ، ومنهم ابن السراج .

(٢) يعتبرون « يا » فى مثل هذا الكلام حرف تنبيه .

قال ابن مالك (١) .

ولأن الشيء إنما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذى ادعى فيه حذفه مستعملا فيه ثبوته .

وقال فى موضع آخر (٢) :

.. ، أن المدعى حذف شيء يصح المعنى بدونه — لا تصح دعواه حتى يكون موضع ادعاء الحذف صالحاً للثبوت : ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف .

ومتعلق الظرف والجار والمجرور إذا كان كونا عاما لا يجوز ذكره عند النحويين ، وما لا يجوز ذكره ، ويفهم المعنى بدونه — لا يجوز تقديره .

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ٤ .
(٢) المرجع السابق ص ١٢ .

المقصور والممدود
تثنيتهما وجمعهما تصحيحا

المقصور : هو الذى حرف إعرابه ألف لازمة .

والممدود : هو الذى حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة[١] .

(ا) — تثنية المقصور وجمعه :

١ — إذا كانت ألف المقصور رابعة فصاعدا قلبت ياء عند التثنية ، مثل : حبليان ، مصطفيان ، مستدعيان[٢] .

٢ — وإذا كانت ألف المقصور ثالثة نظر إليها ، فإن كان أصلها الياء

---

(١) الأشموني : باب المقصور والممدود ح٤ .

(٢) شذ مذروان بقلب الألف واوا ، وهو مثنى مذرى تقديرا ؛ « والمذروان من القوس : الموضعان اللذان يقع عليهما الوتر من أعلى وأسفل » وقهقران وخوزلان بالحذف ، وقد أجازه الكوفيون إذا طالت الكلمة وكثرت حروفها . « الإنصاف فى مسائل الخلاف . المسألة العاشرة بعد المائة . ص٤٠٦ . وشرح الرضى على الكافية ح٢ ص ١٧٤ » وكان القياس فيها جميعا : مذريان ، وقهقريان ، وخوزليان . والألف الزائدة على ثلاثة تكون : واوية كألف الأعلى والمصطفى ، أو يائية كألف المرمى ، أو زائدة للتأنيث كألف حبلى ، أو زائدة للالحاق كألف أرطى وحنبطى ، أو زائدة للتكثير ، كألف القبعثرى والكمثرى . شرح الرضى على الشافية ح ٢ ص ١٧٤ .

قلبت ياء أيضا فقالو فى : فتىً — فتيان ، قال تعالى : ودخل معه السجن فتيان[1] .

وإذا كان أصلها الواو قلبت واوا ، فقالوا فى : عصا — عصوان ، وفى : قفا — قفوان[2] ، لأنك تقول : عصوته بالعصا إذا ضربته ، وتقول : قفوته إذ اتبعته من خلفه .

وإذا كان الاسم المقصور منتهياً بألف يمكن أن يقال إن أصلها واو ، وإن أصلها ياء — جاز أن تقلب هذه الألف ياء باعتبار الياء أصلا ، وأن تقلب واوا باعتبار الواو أصلا ، ومثلوا لذلك بكلمة : رحى ، فهى يائية فى لغة من قال : رحيت ، وهى واوية فى لغة من قال : رحوت[3] ، وعلى ذلك يجوز لمن يثنيها أن يقول : رحيان ، ورحوان . وكلاهما صحيح .

ولأن تمييز أصل الألف الثالثة ، ومعرفة أنها واوية أو يائية — ليس من الأمور الهينة على الكبار ، بله المبتدئين — رئى أن يقال :

تقلب ألف المقصور عند التثنية ياء .

لأن هذه الألف إما أن تكون رابعة فصاعدا ، وإما أن تكون

---

(١) شذ فى حى — حوان ، والأصل حيان لأن أصل ألفه ياء .

(٢) شذ فى — رضا — رضيان والأصل رضوان ، لأنه من الرضوان .

(٣) يقال : رحيت بالرحى ، ورحوت — بمعنى طحنت بها .

ثالثة أصلها ياء ، وإما أن تكون ثالثة أصلها الياء فى لغة ، والواو فى لغة أخرى ، فقلبها ياء فى هذه الحالة صحيح .

أما الألف الثالثة التى أصلها واو بشبه إجماع فلم ترد إلا فى كلمات قليلة [1] . لا تكاد تعدو :

١ — الشذا : الرائحة الذكية .

٢ — الشغا : اختلاف الأسنان فى الطول والقصر ، والدخول والخروج .

٣ — الصلا : وسط الظهر من الإنسان ومن كل ذى أربع .

٤ — الطلا : الصغير من كل شىء ، أو هو ولد الظبية ساعة يولد .

٥ — العشا : سوء البصر بالليل والنهار ، يكون فى الناس والدواب والإبل والطير ، أو هو ذهاب البصر . وقيل فى معناه غير ذلك .

٦ — العصا : وهى معروفة .

٧ — القرا : وسط الظهر .

٨ — القنا : من الأنف ارتفاع فى أعلاه بين القصبة والمارن من غير قبح .

٩ — القفا : وهو معروف .

١٠ — المها : بقر الوحش .

---

(١) مجلة المجمع اللغوى حـ ١ ص ٣٧٧ .

فهذه عشر كلمات مقصورة ، ثلاثية الألف ، وواويتها ، وإذا تصفحت المطولات من المعجمات وجدت بعضها غير مجمع على واويته[1] ، فإذا قدرنا أنها كلها مجمع على واويتها أمكن حفظها . وقلب ألفها واواً فى التثنية ، وكل ألف فى اسم مقصور بعد هذه العشر تقلب ياء ، سواء أكانت هذه الألف ثالثة أم غير ثالثة ، وسواء أكانت الثالثة يائية أم مشتركة بين اليائية والواوية .

قال ابن يعيش[2] : فإن قيل : فنى « رحى » لغتان . يقال : رحيت بالرحى ، ورحوت ، بالياء والواو — فلم قلتم « رحيان » لا غير — قيل : الحكم فى التثنية على الغالب الأكثر ، والأكثر « رحيت » بالياء . قال الشاعر :

كأنا غدوة وبنى أبينا ... بجنب عنيزة رحيا مدير[3]

ولسنا مع ابن يعيش فى تغليب الأكثر ، لأن التغليب مسألة اعتبارية ، قد يعترف بها قوم ، ولا يعترف بها آخرون ؛ وما قد يراه فلان غالباً وكثيراً ، يراه غيره قليلا غير غالب . وأيا كان الأمر فإنه جائز أن تقلب الألف واواً ، أو ياء ما دام قد روى اللفظ واوى

(١) قال صاحب اللسان : وقيل : القرا : وسط الظهر ، وتثنيته قريان وقروان حـ ٢٠ ص ٣٦ .

(٢) ابن يعيش حـ٣ ص ١٤٦ .

(٣) البيت للمهلهل بن ربيعة ، أخى كليب . عنيزة : واد باليمامة . وفى البيت رواية أخرى :

غداة كأننا وبنى أبينا ... بجنب عنيزة رحيا مدير

الألف فى رواية ، ويائيها فى رواية أخرى . ويجوز أن تكون كل منهما لغة قبيلة .

ومع ذلك فما الذى يدعونا إلى حفظ هذه الأسماء العشرة ، وأكثرها لا نستعمله اليوم ، ولا أقل من أن مثناها لا يستعمل . فمن الذى يكتب : قروان ، أو مهوان ، أو عشوان ، أو شغوان . . . وإذا جاز أن تصادفنا كلمة من هذه الكلمات مفردة فى نص أدبى فإننا لا نستعمل أكثرها فى كتاباتنا الآن . ومع ذلك فإنه ليس عسيرا أن تحفظ كلمات عشر ، وأن تجريها على نظام خاص فى تثنيتها ، وأن تطرد القاعدة بقلب ألف المقصور ياء عند التثنية فيما عدا هذه الكلمات المحدودة المعدودة .

ويساعد على ما ذهبنا إليه أن الكسائى أجاز تثنية رضاً وعُلاً من ذوات الواو المكسور الفاء ، أو المضمومها — بالياء ، فيقال : رِضيان ، وعُليان[١] .

وإذا جمع المقصور جمع مذكر سالما حذفت ألفه ، وبقى الحرف الذى قبلها مفتوحا دلالة عليها[٢] .

وإذا جمع جمع مؤنث سالما قلبت ألفه ياء إلا فى الكلمات العشر

(١) الأشمونى فى باب تثنية المقصور والممدود حـ٤ . وابن يعيش حـ٤ ص١٤٨ . وشرح الرضى على الكافية حـ ٢ ص ١٧٤ .

(٢) قال ابن مالك :

واحذف من المقصور فى جمع على ∴ حد المثنى ما به تكملا
والفتح أبق مشعرا بما حذف ∴ . . . .

التي سبق الحديث عنها عند التثنية ، أي يجري فيه من التغيير ما جرى عليه عند التثنية .

(ب) — تثنية الممدود وجمعه :

الاسم الممدود — أي المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة — همزته على أربعة أضرب :

١ — أصلية ، نحو : قراء ، ووضاء[1]

٢ — مبدلة من أصل : واو أو ياء ، مثل : كساء ، أصل همزتها واو ؛ ورداء ، أصل همزتها ياء[2].

٣ — زائدة للإلحاق ، مثل : علباء ، وحرباء ، وقوباء — ملحقة بسرداح ، وقرطاس ، وحملاق[3].

٤ — زائدة للتأنيث ، مثل حمراء ، وصحراء ، وعشواء .

---

(١) يدل على أنها أصل ثبوتها في تصرفها من الفعل . تقول : قرأت في جميع تصاريفه ، وتوضأت في جميع تصاريفه . فتجد الهمزة موجودة دائما . والقراء كوزن رمان — الناسك المتعبد أو الجيد القراءة . والوضاء بوزن رمان أيضا الوضيء الحسن الوجه .

(٢) كساء من كسا يكسو ، ورداء من ردى يردى ، والاسم منهما الكسوة والردية . فليست الهمزة موجودة في الفعل ولا في الاسم ، وإنما هي حلت محل واو في كساء ، ومحل ياء في رداء .

(٣) الواقع أن الهمزة في كل من علباء وحرباء وقوباء — حلت محل ياء زيدت للالحاق في كل من الكلمتين ؛ إذ الأصل : علباى وحرباى وقوباى . وقعت الياء طرفا إثر ألف زائدة فقلبت همزة . والعلباء : عصبة في صفحة العنق ، وهما علباوان ، والجمع علابى . والحرباء : دويبة تتلون في الشمس ألوانا مختلفة ، والجمع حرابيّ . والقوباء : مرض جلدى معروف ، والجمع قُوَب .

يرى بعض النحاة فى تثنية الممدود ما يأتى :

١ — ما كانت همزته أصلية بقيت على حالها ، فنقول فى : قراء، ووضاء — قراءان ، ووضاءان .

ورأى بعضهم أنه يصح أن يقال : قراوان ، ووضاوان ، تشبيها لهمزتها بهمزة كساء ، ورداء — من حيث أن كلا منهما لام الكلمة ، فهى أصل غير زائدة .

٢ — ما كانت همزته مبدلة من أصل تبقى همزته بدون قلب ، فنقول فى: كساء ورداء — كساءان ، ورداءان. ويجوز القلب فنقول: كساوان ورداوان[1] ، تشبيها لها بهمزة حرباء فى أن كلا منهما منقلبة عن أصل .

٣ — ما كانت همزته زائدة للإلحاق تبقى همزته على حالها ، فنقول فى : علباء ، وحرباء — علباءان ، وحرباءان . ويجوز القلب فنقول : علباوان ، وحرباوان ، تشبيها لها بهمزة التأنيث فى أن كلا منهما زائدة .

٤ — ما كانت همزته زائدة للتأنيث تقلب واوا أبداً ، فتقول فى: صحراء ، وحمراء ، وعشواء — صحراوان ، وحمراوان ، وعشواوان[2] .

---

(١) وحكى الكسائى عن العرب كسايان وردايان بالياء ، فصار فيه ثلاث لغات . وأجاز ذلك فى باب حمراء ، فقال : حمراوان بالواو ، وحمراءان بالهمزة ، وحمرايان بالياء .

(٢) يرى السيرافى أنه إذا كان قبل الألف واو — وجب تصحيح الهمزة عند التثنية ؛ فلا يصح أن يثنى مثل عشواء — فى رأيه — إلا على : عشواءين .

تعليق :

يتبين مما سبق ما يأتي :—

(١) الهمزة الأصلية تبقى على حالها عند التثنية ، ويصح عند بعضهم أن تقلب واوا.

(ب) الهمزة المبدلة من أصل تبقى على حالها عند التثنية ، ويصح عند بعضهم أن تقلب واوا .

(حـ) الهمزة الزائدة للإلحاق تبقى على حالها عند التثنية ، ويصح عند بعضهم أن تقلب واوا

(ء) الهمزة الزائدة للتأنيث تقلب واوا عند التثنية .

إذن ، كل اسم معرب آخره همزة — لغير التأنيث ، قبلها ألف زائدة — إذا أريد تثنيته جاز لك فيه وجهان :

(١) أن تبقى الهمزة على حالها ، وتضيف إلى الاسم الألف والنون ، أو الياء والنون ، بحسب ما تقتضى حالة الإعراب ، أى تفعل عند تثنيته كما تفعل فى الاسم الصحيح الآخر .

(ب) وأن تقلب الهمزة واواً .

ويظهر من كلام النحاة أن الوجه الأول أقوى وأرجح وأشهر[١].

فإذا كانت الهمزة للتأنيث قلبت واواً عند جمهور النحاة ؛ وحكى بعضهم جواز بقائها أو قلبها ياء عن بعض العرب .

---

(١) نص سيبويه والأخفش ، وتبعهما غيرهما — على أن التصحيح مطلقا أحسن ، إلا أن سيبويه ذكر أن القلب فى التى للالحاق أكثر منه فى المنقلبة عن أصل مع اشتراكهما فى القلة — شرح الأشمونى على الألفية فى باب « كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا » الجزء الرابع من حاشية الصبان .

فإذا أردنا بعد هذا أن نطرد الباب على وضع واحد جاز ؛ بمعنى أننا إذا قلنا : إن همزة الممدود : أصلية كانت، أو ملحقة ، أو منقلبة ، أو للتأنيث — تبقى عند التثنية على حالها — كان كلامنا صحيحاً ، ولا يخالف ما ورد عن العرب .

وكذلك إذا قلنا : إن همزة الممدود : أصلية كانت ، أو ملحقة ، أو منقلبة ، أو للتأنيث تقلب عند التثنية واواً — كان كلامنا صحيحاً ، ولا يخالف ما ورد عند العرب .

ولكن استقراء النصوص الأدبية الواردة عن العرب — يجعلنا نأخذ بالأكثر شيوعاً عند العرب ، ونقرر القاعدة الآتية ·

إذا أريد تثنية الممدود بقيت همزته على حالها ، فلا تغير ؛ ما لم تكن للتأنيث فإنها تقلب واواً .

وبذلك نجمع تلاميذنا على قاعدة واحدة صحيحة ، ونبعد بهم عما يبلبل أفكارهم من ذكر الأوجه المختلفة ، فإن ذكرها يضلل التلميذ[1] .

وإذا جمع الممدود جمع تصحيح للذكور أو للإناث — عوملت همزته معاملتها فى التثنية .

(١) ألا ترى أن بعض النحاة لم يكتفوا بجواز إبقاء الهمزة أو قلبها واوا أو ياء عند التثنية ، بل زادوا أنه إذا طالت الكلمة جاز حذف الحرفين الآخرين ، فقالوا فى : قاصعاء ، ونافقاء ، وعاشوراء ، وحاثياء — قاصعان ، ونافقان ، وعاشوران ، وحاثيان ؟ — الإنصاف فى مسائل الخلاف . المسألة العاشرة بعد المائة ص ٤٠٦ . ويشبه هذا ما تقدم ذكره فى تثنية المقصور وجمعه — صفحة ٨٤

الاسم الواقع بعد «لا»
التي لنفي الجنس

١ — «لا» التي لنفي الجنس هي التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله[١] ويراد بها نفي حكم الخبر عن الجنس[٢] .

٢ — الاسم الذي بعد «لا» يكون نكرة[٣] .

٣ — وحكم اسم «لا» أن يكون منصوباً سواء أكان مضافاً ، أم شبيهاً بالمضاف ، أم مفردا وكنا نعلم تلاميذنا أن اسم «لا» يكون

---

(١) ابن عقيل .

(٢) حاشية الخضري على ابن عقيل حـ١ ص١١ . وتسمى "لا" التبرئة ؛ لأنها تدل على تبرئة الجنس من مدلول الخبر .

(٣) يكون ما بعدها نكرة ، سواء أكان مسندا إليه أم مسندا ، وسواء أكان مفردا أم مكررا ، وما ورد معرفة يؤول ؛ نحو : قضية ولا أبا حسن لها . إذ التأويل : قضية ولا مسمى بهذا الاسم لها ؛ أو قضية ولا فيصل لها . وتأولوا كذلك : لا هيثم الليلة للمطي . وقول الشاعر :

أرى الحاجات عند أبي خبيب .·. نَكِدْنَ ، ولا أمية بالبلاد

وقول الآخر :

هي الدار إذ مي لأهلك جيرة .·. ليالي لا أمثالهن لياليا

وقولهم : لا بصرة لكم .

قال ابن مالك :

عمل إن اجعل للا في نكرة .·. مفردة جاءتك أو مكررة

منصوباً تارة ، ومبنياً على ما ينصب به تارة أخرى : فيكون منصوبا إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف .

ويكون مبنياً على ما ينصب به إذا كان مفرداً ، والمفرد هنا ماليس مضافاً ولا شبيها بالمضاف .

وفى هذا بلبلة للتلاميذ ، وتعسير عليهم من ناحيتين :

الناحية الأولى: أننا فرقنا فى الإعراب بين أسلوبين دلا على معنى واحد — وهو استغراق النفى للجنس — فجعلنا الأسلوب معربا تارة ، ومبنيا تارة أخرى ، مع أنه لا فرق بينهما فى اللفظ ، ولم يحدث أكثر من أن المفرد لم يأت منونا ، بل حذف منه التنوين إذا كان فى الأصل منونا .

الناحية الثانية أننا نأتى باصطلاح « المفرد » ونجعل له معنى خاصا ، فى حين أن التلاميذ يعرفون منذ بدءوا يتعلمون أن المفرد هو ماليس مثنى ولا جمعا ، فإذا جئنا هنا وقلنا لهم : إن المفرد ماليس مضافا ، ولا شبيها بالمضاف — أوقعناهم فى حيرة ، وخاصة أنه ليس سهلا عليهم أن يدركوا معنى الشبيه بالمضاف .

ولنا فى جعل الاسم الواقع بعد « لا » منصوبا مطلقا — مايغنينا عن هذا الكلام الكثير الذى يلبس على التلاميذ .

ونحن إذ نقول ذلك نعتمد على كلام المتقدمين وهذه آراؤهم :

١ – ذهب الكوفيون والزجاج إلى أن « رجل» فى قولك : لا رجل معرب ، وأن فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء – وذهب المبرد إلى أن مسلمَيْن(١) ومسلمين معربان(٢)

٢ – ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفى بلا معرب منصوب بها نحو : لا رجل فى الدار ...

وعللوا لذلك بعلل كثيرة منها :

(ا) لأنه اكتفى بها من الفعل ، لأن التقدير فى قولك : لا رجل فى الدار ، لا أجد رجلا فى الدار . . كما تقول : « إن قمتُ ، وإن لا فلا » أى وإن لا تقم فلا أقوم .

(ب) إنه من شأنه النكرة أن يكون خبرها قبلها ، فلما جاءت النكرة بعد « لا » وقبل الخبر – نصبوا النكرة من غير تنوين (٣)

(حـ) معنى الأسلوب بعد « لا » نقيض معناه بعد « إن » ، لأن « لا » للنفى وإن للإثبات ، والشىء يحمل على ضده ، كما يحمل على نظيره ، وقد نصب الاسم بعد « إن » فهو ينصب بعد

---

(١) أى فى قولك : لامسلمين لك، ولامسلمين لزيد .

(٢) ابن عقيل ، باب لا النافية للجنس

(٣) وليس فى ترك التنوين شبهة ، أو إضعاف للمذهب ؛ فقد جوز البغداديون ترك تنوين الشبيه بالمضاف حملاً له على المضاف . وقد جاء فى الحديث : لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت – من غير تنوين ما بعد لا حاشية الصبان على الأشمونى فى باب "لا" التى لنفى الجنس .

« لا » وإن كان منونا بعد الأولى ، وغير منون بعد الثانية [١] .

٣ — واعلم أنه قد ذهب الكوفيون وأبو إسحاق الزجاج وجماعة من البصريين — إلى أن حركة لا رجل ، ولا غلام — حركة إعراب واحتجوا لذلك بقولهم : لا رجل وغلاما عندك بالعطف على اللفظ فلولا أنه معرب لم يجز العطف عليه ، لأن حركة البناء لا يعطف عليها [٢] .

٤ — قال سيبويه :

اعلم أنك إذا وصفت المنفى : فإن شئت نونت صفة المنفى — وهو أكثر فى الكلام ؛ وإن شئت لم تنون . وذلك قولك : لا غلام ظريفا لك ، ولا غلامَ ظريفَ لك . فأما الذين نونوا فإنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد ، وجعلوا صفة المنصوب فى هذا الموضع بمنزلته فى غير المنفى . وأما الذين قالوا : لا غلامَ ظريف لك — فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد .

فإذا قلت : لا غلام ظريفا عاقلا لك . فأنت فى الوصف الأول بالخيار ، ولا يكون الثانى إلا منونا [٣] .

---

(١) الانصاف فى مسائل الخلاف — المسألة الثالثة والخمسون

(٢) شرح المفصل لابن يعيش حـ١ ص ١٠٦ .

(٣) الكتاب حـ١ ص٣٥١ .

٥ — وقال سيبويه أيضاً : و « لا » تعمل فيما بعدها ، فتنصبه بغير تنوين... وإنما ترك التنوين فى معمولها لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر . وأوّل الزجاج ذلك بأنه « معرب » ، لكنه مع كونه معرباً مركب مع عامله ، لا ينفصل عنه ، كما لا ينفصل عشر عن خمسة ؛ فحذف التنوين مع كونه معرباً لتثاقله بتركيبه مع عامله [١].

٦ — وذهب المبرد إلى أنهما معربان[٢] . يقصد بذلك المثنى ، والمجموع جمع سلامة إذا دخلت عليهما لا النافية للجنس ، وكانا مفردين ؛ كما فى قول الشاعر :

تعزّ فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع

وقول الآخر :

يحشر الناس لا بنين ولا آ باء إلا وقد عنتهم شئون

وعلل المبرد إعرابهما ببعدهما بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف[٣] . ولأن النون كالتنوين الذى هو دليل الإعراب ... ولأن المثنى والمجموع فى حكم المعطوف والمعطوف عليه ، مضارع للمضاف ؛ فيجب النصب[٤] .

٧ — والفتحة فى : لا رجل ، عند الزجاج والسيرافى — إعرابية[٥]

---

(١) شرح الرضى على الكافية جـ ١ ص ٢٥٥ .

(٢) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك .

(٣) حاشية الصبان على الأشمونى .

(٤) شرح الرضى على الكافية جـ١ ص ٢٥٦ .

(٥) شرح الرضى على الكافية جـ١ ص ٢٥٥ .

تعليق :

١ — فتحة « رجل » فى : لا رجل فى الدار — فتحة إعراب .

قال بذلك :

(ا) الكوفيون ، وروى مذهبهم : ابن عقيل ، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ، وابن الأنبارى فى كتابه الإنصاف ، وابن يعيش فى شرح المفصل ، وسيبويه فى الكتاب ، والرضى فى شرحه الكافية .

(ب) أبو إسحاق الزجاج، وهو تلميذ المبرد . وروى ذلك ابن عقيل وابن يعيش فى شرح المفصل .

(حـ) السيرافى . وروى ذلك الرضى فى شرحه على الكافية .

(ى) جماعة من البصريين ولم يذكروا أسماءهم . وروى ذلك ابن يعيش فى شرحه للمفصل .

٢ — المثنى والمجموع جمع مذكر سالما إذا وقع مفردا بعد « لا » يكون معربا . قال بذلك المبرد ، وروى مذهبه : الأشمونى فى شرحه لألفية ابن مالك ، والصبان فى حاشيته على شرح الأشمونى ، والرضى فى شرحه على الكافية .

والمراجع الأخرى غير هذه تتكلم كلاما عاما ، وإذا كان تمثيلها مقتصرا على المعرب بالحركات دون الحروف ، فإنه لا ينفى أن يدخل فى ذلك ما هو مثنى ، أو مجموع جمع سلامة ، نحو : لا مسلمين لك ، ولا مسلمين لزيد ، كما قدمنا .

قد ينون اسم «لا» المفرد أحيانا ، وقد ورد من ذلك قول الشاعر :

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع[١]

وقول الآخر :

ولا أب وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا[٢]

ونظيره أن ما هو شبيه بالمضاف « وهو معرب » أتى من غير تنوين أحيانا . ومنه ما جاء فى الحديث : . . . لا مانع لما أعطيت ، ولا معطىَ لما منعت .

وعلى الرغم من تأويلات النحاة المبسوطة فى الكتب فإن من هذا النوع قوله تعالى : لا عاصم اليوم من أمر الله . وقوله : لا تثريب عليكم اليوم . وقوله : لا بشرى[٣] يومئذ للمجرمين .

ومن العجيب أنهم لعدم ظهور الحركة فى مثل : لا بشرى يومئذ

---

(١) البيت لأنس بن العباس السلمى ، يصف فيه ما وصل إليه من بؤس وشقاء جعل الناس ينفرون منه ، وينأون عنه ، حتى القريب ، وحتى الصديق . ودلل على سوء حالته بذكر المثل : اتسع الخرق على الراقع . أى إن الحالة بلغت من السوء حدا يعجز عن مداواته أى علاج من أى معالج .

(٢) يمدح الشاعر بهذا البيت مروان بن الحكم وابنه ، وهما من خلفاء بنى أمية .

(٣) يقول النحاة فى قوله تعالى : لا عاصم اليوم من أمر الله : الجار والمجرور « من أمر الله » هو الخبر ، ويتعلق بمحذوف . والظرف « اليوم » متعلق بما تعلق به الخبر . وخير من هذا وأقرب إلى العقل أن الظرف « اليوم » من تمام المسند إليه « عاصم » فيكون المسند إليه من قبيل الشبيه بالمضاف الذى جاء غير منون . ومثل هذا يقال : فى المثالين الأخيرين : فالجار والمجرور فى : لا تثريب عليكم اليوم — من تمام المسند إليه ، والظرف هو المسند . والظرف فى : لا بشرى يومئذ للمجرمين — متصل بالمسند إليه ، والجار والمجرور هو المسند .

للمجرمين — يتأولونها بوجهين ، فيقولون : يحتمل أن يكون من قبيل لا رجل فى الدار ، ويكون الظرف متعلقا بالجار والمجرور وقد تقدم عليه — والجار والمجرور فى موضع الخبر ، ويكون بشرى مبنيا مع « لا » . ويحتمل أن يكون من قبيل : لا خيرا من زيد ، ويكون الظرف متعلقا ببشرى ، ويكون بشرى منصوبا فى تقدير المنون ، إلا أنه لا ينصرف لمكان ألف التأنيث المقصورة(١) .

ولو أن المسند إليه فى هذه الأساليب ورد مرفوعا لكان للنحاة فيه مخرج ، ... بل ولو أنه ورد مجرورا لكان لهم فيه مخارج ..! فتأمل .

ويقولون : إن الظرف بعد المنفى لا يتعلق بالمنفى ، وإلا كان مضارعا للمضاف ، فانتصب(٢) .

ويتبين من ذلك أنهم منعوا تعليق الظرف فى : لا تثريب عليكم اليوم — بالمسند إليه ، حتى لا يكون مضارعا للمضاف ، فيقتضى ذلك أن يكون منصوبا لا مبنيا .

وبعد ذلك ترى البغداديين لا يمنعون أن يكون الظرف والجار والمجرور فى هذه الأمثلة من صلة المنفى .

بل ذهب ابن مالك إلى أن هـذه الأمثلة التى وردت فى القرآن

---

(١) ابن يعيش حـ٢ ص١٠٥ .

(٢) شرح الرضى على الـكافية حـ١ ص٢٥٧ .

الكريم من قبيل الشبيه بالمضاف المعرب ، ولكنه انتزع منه تنوينه تشبيها له بالمضاف[١] .

ولا داعى إلى تأويل ما ورد منونا من الأول ، وما ورد غير منون من الثانى ؛ لأن محاولة ذلك جعلت النحاة يرتكبون شططا فى التخريج ، مع أن الأسلوب واضح ومفهوم ، نُوِّن أو لم يُنون .

وننتهى من هذا إلى أن أسلوب « لا » النافية للجنس ليس فى حاجة إلى تخريجات النحاة ، ولا داعى إلى جعل بعضه معربا وبعضه مبنيا ؛ لأن هذا لا يزيد المسألة إلا تعقيدا ، ولا يفيد التلميذ إلا ارتباكا ، ولا يزيده إلا نفورا من اللغة ، ولذلك نقول :

اسم لا النافية للجنس منصوب مطلقا .

فلا داعى لتقسيمه إلى مضاف وشبيه بالمضاف ومفرد .

---

(١) شرح الرضى على الكافية حـ١ ص ٢٥٧ .

المنادى

— ١ —

١ — المنادى يظهر نصبه إذا كان مضافا ، نحو : يا عبدَ الله ، يا رجلَ سوء .

أو شبيها به ، نحو : ياخيراً من زيد ، ونحو قوله :

فيا موقداً نارا لغيرك ضوءها .

أو نكرة غير مقصودة ، كقول الأعمى : يارجلا ، خذ بيدى ، ونحو قوله .

ويا حاطباً ، فى حبل غيرك تحطب[1] .

ويبنى العلم المفرد ، وشبهه ، والنكرة المقصودة — على ما يرفع به لفظا ، وهو الضمة فى المفرد ، والجمع المكسر ، وجمع المؤنث السالم ، نحو : يا زيد ، يا رجل ، يا رجال ، يا هندات ؛ والألف فى المثنى ، نحو : يا زيدان ؛ والواو فى جمع المذكر السالم ، نحو : يا زيدون أو تقديراً فى المقصور ، نحو : يا موسى ؛ والمنقوص ، نحو : يا قاضى وما كان مبنياً قبل النداء نحو : يا سيبويه ، ويا حذام ، ويا خمسة

(١) هذا المثال والمثال السابق بيت واحد ، هو :

فيا موقدا نارا ، لغيرك ضوءها ويا حاطبا ، فى حبل غيرك تحطب

وهذا البيت للكميت بن زيد . تمثل به جعفر بن محمد العلوى حين كتب له أبو سلمة الخلال يعرض عليه أن يحمل أمانة الخلافة فرفض — الوزراء العباسيون للمؤلف ص ٨١ .

عشر ، ويا برق نحره[1]

هذا هو المعروف فى إعراب المنادى عند جمهور النحاة ، وورد فى جميع كتب المتقدمين مع خلاف فى التعبير أو فى التمثيل .

ونلاحظ هنا أننا نربك التلميذ حينما نعلمه أن المنادى يكون معربا أحيانا ، ومبنياً أحيانا ؛ وهو فى حالة إعرابه يكون منصوبا ، وفى حالة بنائه يكون مبنيا على ما يرفع به ، ويكون فى محل نصب . وهذه أمور اقتضتها الصنعة النحوية ؛ لأن النحاة فرضوا أن المنادى مفعول به ، بل جعلوه من أقسام المفعول به . ألا ترى أنهم يقولون : ومنه — أى من المفعول به — المنادى . . !

ولأنهم جعلوه من أقسام المفعول به ، والمفعول به يقع بعد فعل متعد ، والمنادى لم يسبقه فعل متعد — قدروا له فعلا ، وجعلوه لازم الإضمار ، ثم ذكروا أنه أضمر لأسباب ، منها :

(ا) الاستغناء بظهور معناه .

(ب) قصد الإنشاء ، وإظهار الفعل يوهم الإخبار .

(حـ) كثرة الاستعمال .

(ى) التعويض عنه بحرف النداء .

ولم يجمع النحاة على تقدير الفعل ، فرأى بعضهم أن عامل النصب معنوى ، وهو القصد ؛ ورأى آخرون أن الاسم نصب بحرف النداء

---

(١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع حـ ١ ص ١٧٢ ، شرح الرضى على الكافية حـ ١ ص ١٣٠ .

ورأى غير هؤلاء وأولئك أن حروف النداء أسماء أفعال فليس هناك فعل مقدر . . . وهم فى هذا الاختلاف الطويل العريض يقدرون عوامل ، ويختلفون فى التقدير والتأويل والتفسير .

والمسألة أيسر من كل ما ذهب إليه النحاة ، ولا تحتمل كل هذا الخلاف ، ولا تضطرنا إلى أن نوقع تلاميذنا الناشئين فى الحرج ، ونبلبل أفكارهم بما لا يفيدهم ، ويكفى أن يعرف التلاميذ أن الاسم الواقع بعد حرف النداء .

(ا) إذا كان مضافا نصب[1] ، مثل : يا عبدَ الرحيم ، يا أبا بكر

(ب) إذا كان شبيها بالمضاف نصب ، مثل :

فيارا كباً ، إمَّا عرضتَ فبَلّغنْ   ندامایَ من نجران أنْ لا تلاقيا

(ح) إذا كان معرفة غير مضاف رفع من غير تنوين[2] ، نحو : يا آدمُ ، اسكن أنت وزوجك الجنة . يا نوحُ ، اهبط بسلام منا . ياجبالُ ، أوِّبى معه .

---

(١) وتكون علامة النصب فتحة فى الاسم المفرد الذى تظهر على آخره حركات الإعراب ، أو كسرة فى جمع المؤنث السالم ، أو ألفا فى الأسماء الخمسة ، أو ياء فى المثنى وجمع المذكر السالم.

(٢) فتكون علامة الرفع ضمة واحدة فى الاسم المفرد الذى تظهر على آخره حركات الإعراب ، وألفا فى المثنى ، وواوا فى جمع المذكر السالم . وأصحاب هذا المذهب يقولون : إنه رفع بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فَرْق .

ولنا فى آراء المتقدمين ما يجعلنا نختار هذا المذهب ، ونعلمه لتلاميذنا . وهذه آراؤهم :

١ — زعم الرياشى أنهما معربان[١] ، وأن الضمة إعراب لا بناء ، ونقله ابن الأنبارى عن الكوفيين[٢] .

٢ — وقال الكسائى : المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية . ولا يعنى أن التجرد فيه عامل الرفع — كما قال بعضهم فى المبتدأ — بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى ، فلا بد فيه من الإعراب ، ثم إنا لو جررناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف الياء ، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف ، فرفعناه ولم ننونه ، ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع . ولا يعترض عليه بالمبتدأ ، فإن العامل فيه عنده هو الخبر[٣] .

٣ — ذهب الكوفيون إلى أن المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين ... أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنا وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض ووجدناه مفعول المعنى ؛ فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف ، ولم ننصبه لئلا

(١) يرجع الضمير فى « أنهما » إلى العلم المفرد والنكرة المقصودة ، وهما مذكوران فى كلام سابق .

(٢) همع الهوامع حـ١ ص١٧٢ . وقال السيوطى : زعم الرياشى — لأنه لا يأخذ برأيه

(٣) شرح الرضى على الكافية حـ١ ص١٤٠ .

يشبه ما لا ينصرف ، فرفعناه بغير تنوين ؛ ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق . فأما المضاف فنصبناه ، لأنا وجدنا أكثر الكلام منصوبا فحملناه على وجه من النصب ؛ لأنه أكثر استعمالا من غيره[١] .

تعليق :

يتبين من هذا أن الكوفيين يعربون المنادى المفرد المعرفة ويجعلونه مرفوعا بضمة واحدة[٢] وأخذنا بمذهبهم أيسر على التلاميذ وأبعد بهم عن تعليمهم شيئاً يبلبل خواطرهم ولا جدوى وراءه .

قد يعترض معترض بأن التلميذ يقع فى الحرج حينما يُتْبَع المنادى المعرفة المفرد ، أى المنادى المرفوع . فكيف نضبط التابع .

والحق أنه ليس فى هذا حرج ؛ لأننا نتبع المنادى بمفرد أو بمضاف فيه أل، أو بمضاف خال من أل .

فإذا أتبعناه مفرداً أو مضافاً فيه أل — كان التابع مرفوعاً .

فنقول : يازيد الظريف ، برفع كلمة الظريف الواقعة نعتاً ، وليس التلميذ فى حاجة إلى أن يعرف أنه يجوز أن يكون مرفوعاً على

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، المسألة الخامسة والأربعون .

(٢) جوّز بعضهم نصب المنادى المعرفة إذا وصف بمفرد أو بجملة أو بظرف ، وجعلوا منه قوله صلى الله عليه وسلم فى سجوده : يا عظيما يرجى لكل عظيم . وكذلك قول الشاعر :أدارا بحُزْوَى ، هجت للعين عبرة .
ونسبوا جواز ذلك للفراء ، ونقله عن ابن مالك فى التسهيل .

اللفظ ، ومنصوباً على المحل . ونقول : يازيدُ الحسنُ الوجه . برفع الحسن . ومنه : ياحكم الوارث عن عبد الملك .

وتقول : ياتميم أجمعون . بالرفع فى التوكيد كما رفعت فى الصفة .

وتقول : ياعمرو والحارث . بالرفع فى المعطوف .

وليس معنى اختيارنا الرفع أن النصب خطأ ، وإنما هو وجه ، ونحن نعلم التلاميذ الناشئين وجها واحداً ، ونتلمس أيسر وجوه الإعراب ، وأقربها مشاكلة للأسلوب. واختيار الرفع فى هذا الموضوع يرجحه عندنا أنه اختيار الخليل وسيبويه والمازنى فى مثل : يازيد والحارث[1] .

وإذا أتبعنا المنادى مضافا خاليا من الـ وجب أن يكون التابع منصوبا على أن كلا من التابع والمتبوع منادى مستقل ، ذكر حرف النداء فى الأول ، وحذف من الثانى .

فإذا قلت : يا زيد ذا الخيل — كانت كلمة « زيد » منادى مرفوعا بالضمة ، وكانت كلمة « ذا » منادى منصوبا بالألف من الأسماء الخمسة ، وكانت كلمة الخيل مضافا إليه . ومنه قول الشاعر :

أزيدُ ، أخاوَرْقاء ، إن كنتَ ثائرا

فقد عَرَضت أحناءُ حق فخاصم[2]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش حـ٢ س٣ .

(٢) ورقاء : حى من قيس . ثائرا : طالبا ثأرا. أحناء : جوانب ، واحدها حِنْو

فكأن الشاعر قال : يا زيد ، ثم سكت سكتة خفيفة ، وقال : يا أخا ورقاء . . . فرفع فى الأول لأنه علم مفرد ، ونصب فى الثانى لأنه مضاف .

ومثل ذلك قولك : يابشرُ ، صاحبَ عمرو . وياغلامُ ، أبا عبد الله ، ويا زيدُ ، وعبدَ الله .

والمتقدمون لم يروا فيه إعادة حرف النداء فى التابع المضاف ؛ ولكنهم جعلوه نعتاً أو عطفاً أو بدلاً أو توكيداً ، ونصبوه لتبعيته لمحل المنادى المعرفة ، والتمسوا لذلك عللاً اختلفت باختلاف نوع التابع ؛ فللتابع النعت علة ؛ وللتابع البدل علة أخرى . . وهكذا

ومن عجيب أن علة التابع البدل يقولون فيها : والبدل عِبرته أن يحل محل الأول ؛ وأنت لو أحللته محل الأول ، وأوليته حرف النداء وهو مضاف لم يكن إلا نصبا .

وعلة التابع المعطوف يقولون فيها : وكذلك إذا عطفت على المنادى المفرد مضافاً لم يكن إلا نصباً ، نحو : يا زيد وعبدَ الله ؛ لأن المعطوف شريك المعطوف عليه . فكما أن الأول إذا كان مضافا لم يكن إلا منصوباً . فكذلك الثانى (١) .

وخير من هذا كله ، وأيسر على التلاميذ ، وأقرب إلى العقل — ألا يكون المضاف الذى يلى المنادى تابعاً ، فليس هو نعتاً ، ولا بدلا ..

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش حـ٢ ص٤ .

وإنما هو منادى آخر ، حذف منه حرف النداء . وهذا التخريج أقرب إلى طبيعة اللغات ، وإلى طبيعة العقل ، وإلى ما درج عليه الناس فى التخاطب والتفاهم ، فاللسان حين يمثل هذه الأساليب يجرى عليه حرف النداء الثانى من غير تكلف . فأنت تقول : يا محمد ، يا بن على ، ويا على يا صاحب الكتاب .. وهكذا . ومما ورد فى الأساليب العربية القديمة قول الشاعر :

يامُرُّ يا بنَ واقــع يا أنتا
أنت الذى طلَّقتَ عامَ جُعتَا
حتى إذا اصطبحتَ واغتبقتا
أقبلت معتاداً لما تركتا
قد أحسن الله وقد أسأتا

وحذف حرف النداء والاقتصار على المنادى مألوف فى الأساليب حتى إذا لم يقم عليه دليل إلا مقتضى الحال ، ومنه قوله تعالى : يوسف أعرض عن هذا . وفى هذه الأساليب دليل حذف حرف النداء مقتضى الحال ، مضافا إليه منادى سابق مذكور معه حرف النداء . وهو واضح ومفهوم فيما يعتبره النحاة نعتاً ، أو بدلا ، أو عطفاً .

فحين تقول : يا زيد ، أخا ورقاء — كأنك قلت : يا زيد ، يا أخا ورقاء .

وحين تقول . يا بشر ، صاحب عمرو — كأنك قلت : يا بشر ، يا صاحب عمرو .

وحين تقول : يازيد ، وعبدالله — كأنك قلت: يازيد ، وياعبد الله

أما التابع إذا كان توكيدا على رأى النحاة مثل : ياتميم كلكم . ومثل : يازيد نفسه — فإن لنا فيه تخريجين .

التخريج الأول : كلكم ، ونفسه — تكملة مؤكدة لمحذوف ، فكأنه قال : ياتميم ، أناديكم كلكم ، ويازيد ، أناديه نفسه . وهذا النوع أسلوب قليل الاستعمال ، وقلّما يصادفنا فى الأساليب العربية الفصيحة ، وتخريجه على هذا النحو يسير واضح .

التخريج الثانى : كلكم ، ونفسه — تقدّر حرف نداء قبل كل منهما كما قدرت فى الأساليب الثلاثة السابقة ؛ فكأن الأصل . يازيد ، يا نفس زيد . وياتميم ، يا كلَّ تميم ؛ ثم حذف الاسم الظاهر ، وحل ضميره محله اكتفاء بالظاهر فى المنادى الأول . ونرى الأخذ بهذا التوجيه حتى تطرد التوابع كلها على وجه واحد ، وهو أن تابع المنادى المضاف أيا كان نوعه : نعتاً أوبدلا أو معطوفا أو توكيداً — يكون منصوباً على أنه منادى حذف منه حرف النداء .

— ٢ —

إذا كان الاسم المراد نداؤه فيه « ال » فلك فى ندائه ثلاث طرق :

الطريق الأول : أن تأتى قبله بكلمة « أىّ » إذا كان المنادى مذكراً ، وبكلمة « أيّة » إذا كان المنادى مؤنثاً . فتقول : يأيها الرجل ويأيتها المرأة .

الطريق الثانى : أن تأتى قبله بكلمة « هذا » إذا كان المنادى مذكراً ، وبكلمة « هذه » إذا كان المنادى مؤنثاً . فتقول : يا هذا الرجل ، ويا هذه المرأة[1] ، ومنه قول الشاعر :

يا صاحِ ، يا ذا الضامرُ العَنْسِ
والرَّحْلِ والأقْتابِ والحِلسِ[2]

---

(١) الفرق بين «أى» و«هذا» أن «أيا» لا تتغير مع المنادى فى إفراده وتثنيته وجمعه ؛ فتقول : يأيها الرجل، ويأيها الرجلان . ويأيها الرجال ؛ ويأيتها المرأة ، ويأيتها المرأتان ، ويأيتها النساء .

أما «هذا» فتتغير مع المنادى فى إفراده وتثنيته وجمعه ؛ فتقول : ياهذا الرجل ، ويا هذان الرجلان ، وياهؤلاء الرجال ؛ وياهذه المرأة ، وياهاتان المرأتان ، وياهؤلاء النساء . ولذلك كانت « أى » أوغل فى الإبهام من اسم الإشارة وحده ، فيقال : ياهذا ، وياهذان ، وياهؤلاء . ولا يجوز أبدا أن ينادى « أىّ » وحده ؛ لأنك لا تفهم المقصود منه ، لإيغاله فى الإبهام .

(٢) العنس الناقة الشديدة . الأقتاب : جمع قتب ، وهو الرحل ، أو بعض أجزائه . الحلس : كل ما يوضع على ظهر الدابة تحت السرج أو الرحل ؛ وليس المراد هنا أن الرحل ضامر ، لأن الرواية وردت بجر الرحل معطوفا على العنس ، بل هو من نحو : علفتها تبنا وماء باردا ؛ وبذلك يكون المراد فى البيت : ضمور العنس ، وتغير الرحل .

الطريق الثالث : أن تجمع بين « أيّ » و « هذا » في أسلوب واحد ، ومنه قول الشاعر :

ألا أيهـــذا المنزل الدارسُ الذى
كأنك لم يَعْهد بك الحيَّ عاهدُ

وقول الآخر :

ألا أيهذا الزاجرى أحضرَ الوغى
وأن أشهدَ اللذاتِ ـــ هل أنت مُخلِدِى

وقول ذى الرمة :

ألا أيهـــذا الباخعُ الوجْدُ نفسَه
لشىء نحته عن يديه المقــادر

فلم ينادَ ما فيه « ال » بحرف النداء مباشرة لتعذر ذلك ، ولعدم وروده في الأساليب العربية إلا قليلا نادراً[1] . واستثنوا من ذلك لفظ الجلالة ، فأجازوا بإجماع « يا ألله » .

ولكنهم حينما أرادوا نداء ما فيه « ال » لم ينزعوها من الاسم المراد نداؤه ، بل أبقوها به ، وجاءوا بوصلة جعلوها معْبرا تعبر

(١) أجاز الكوفيون نداء ما فيه « ال » ، فقالوا : ياالرجل ، وياالغلام — راجع صفحة ٣٤ من هذا الكتاب ، والمسألة السادسة والأربعين من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف .

عليه أداة النداء ، وتصل إلى الاسم . هذه الوصلة هى : أىّ ، وهذا ، وأى مع هذا .

واعترف النحويون بأن كلا من : أىّ ، وهذا ، وأيهذا — « وصلة » أى معبر أو قنطرة ، فليس واحد منها مقصوداً نداؤه ، ولكن المقصود نداؤه هو الاسم الذى فيه «ال» وإليك كلام بعضهم :

١ — والأصل فيه أنهم أرادوا نداء الرجل ، وهو قريب من المنادى ، وفيه الألف واللام ، فلما لم يكن نداؤه — والحالة هذه — كرهوا نزعهما وتغيير اللفظ عند النداء ، إذ الغرض إنما هو نداء ذلك الاسم — فجاءوا بأىّ وصلة إلى نداء الرجل وهو على لفظه[1].

٢ — ألا ترى أن المقصود بالنداء من قولك يأيهذا الرجل إنما هو الرجل ، وذا وصلة كأى[2] .

٣ — وقد يستغنون باسم الإشارة عن « أى » فيوقعونه موقعها فيقولون : ياذا الرجلُ ، ويا هذا الرجل ، فيكون « ذا » وصلة كما كانت « أى » ... لأنه لا يتم بياذا النداء ههنا ؛ لأنه فى معنى يأيها ، ولا بد من الرجل إذ هو المنادى فى الحكم والتقدير[3] .

٤ — . . . ولكن نبهوا بالتزام رفعه — أى رفع « الرجل »

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش جزء٢ ص٧ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش جزء٢ ص٧ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش جزء٢ ص٧ .

فى : يأيها الرجل — على كونه مقصوداً بالنداء ، فكأنه باشره حرف النـــداء[١] .

يتبين من هذا أن الاسم المقصود نداؤه هو الاسم الذى دخلت عليه الألف واللام ، فهو المنادى الحقيقى وبما أنه من نوع العلم المفرد فهو منادى مرفوع . ولا داعى إلى أن نجعل الوصلة التى أتينا بها هى المنادى ، وأن نجعل الاسم الذى فيه الألف واللام نعتاً لهذه الوصلة[٢]

وعلى ذلك فإننا نعلم التلميذ حينما ندرس له المنادى أن أسلوب : يأيها الرجل ، ويا هذا الرجل ، ويأيهذا الرجل — فيه « يا » حرف نداء ، وأىّ ، أو هذا ، أو أيهذا — صلة . والرجل منادى مرفوع .

(١) شرح الكافية حـ١ ص١٤٣ .

(٢) للنحاة فى أعراب الاسم الذى فيه الألف واللام آراء متعددة ، فهو نعت عند بعضهم ، وعطف بيان عند آخرين ، وخبر لمبتدأ محذوف ، والجملة صلة « أى » على اعتبار أن لفظ « أى » اسم موصول ، وهذا رأى الأخفش .

تيسيرات أخرى

قدمنا لك أنواعاً مختلفة من التيسيرات ، وهناك أنواع أخرى من التيسيرات ، منها :

(ا) تيسيرات أسلوبية :

ونقصد منها أننا نعرض على التلاميذ أساليب بعينها ، مثل : أسلوب التعجب ، أسلوب المدح والذم ، أسلوب الإغراء ، أسلوب التحذير ، أسلوب الاختصاص .

ونعرض جملة صالحة من كل أسلوب من هذه الأساليب ، ونفهمهم معناها ، وننطقها نطقاً صحيحاً ، ونجعل التلاميذ يحاكوننا في النطق ، ويتكرر منهم ذلك كثيراً ؛ ثم نعرض عليهم الظروف والمناسبات التي تجعلهم يستعملون هذه الأساليب ، وينطقونها ، ويكررون نطقها ، حتى تجرى على ألسنتهم صحيحة . فإذا أراد المدرس بعد ذلك أن يحللها تحليلا أساسه فهم المعنى ، وتذوقه ، والتأثر به ، سهل عليه أن يفعل ، وسهل على التلميذ أن يفهم ، وسهل عليه أن يقلد إذا تحدث وإذا كتب .

وبهذه الطريقة نصل بالتلميذ إلى الغاية التي نريدها في فهم هذه الأساليب من أقرب طريق ، ونباعد بينه وبين تحليل النحاة لكل أسلوب من هذه الأساليب ، ونجنبهم الوقوف على هذه الخلافات الكثيرة التي وقعت بين النحاة في تحليل أسلوب التعجب وإعرابه ، وفي تحليل أسلوب نعم وبئس وإعرابه ، وفي تحليل غير هذين من

الأساليب الأخرى وإعرابها .

ونحن حينما كنا نتعرض لتحليل هذه الأساليب تحليلا نحويا ، ونعرض على التلاميذ أوجه الإعراب المختلفة التى رآها النحاة — كنا نصرف التلميذ عن فهم المعنى الخاص الذى يدل عليه الأسلوب إلى أوجه من الإعراب يحفظها ، ويؤدى فيها الامتحان ، ثم ينساها وينسى الأسلوب ولا يعرف ما له من قيمة معنوية .

أما الطريقة التى نأخذهم بها الآن فإنها تجعل التلميذ ينطق الأسلوب نطقاً صحيحاً ، ويفهم معناه فهماً صحيحاً ، ويحلل أجزاءه تحليلا أساسه المعنى الذى فهمه . وبذلك لا يستثقل التلميذ الدرس ، ولا ينفر منه ، ولا ينسى الأسلوب ، بل هو يستعمله استعمالا صحيحاً كلما عرضت له المناسبة التى تقتضى أن يستعمله .

(ب) المبنيات :

الكلمات المبنية فى اللغة هى التى يلازم آخرها حالة واحدة ، فاللفظ مضموم دائماً ، أو مفتوح دائماً ، أو ساكن دائماً ، أو مجرور دائماً .

وجميع الحروف مبنية لأنها لا يتغير شكل آخرها بتغير التراكيب .

والأفعال الماضية مبنية لأنها لا يتغير شكل آخرها بتغير التراكيب

والأفعال الأمرية مبنية لأنها لا يتغير شكل آخرها بتغير التراكيب

وبعض الأسماء مبنى لأنها لا يتغير شكل آخرها بتغير التراكيب

وإذ أن هذه الألفاظ المبنية لا يمكن أن ينطقها الناطق إلا صحيحة فلا داعى لأن نتعرض إلى أنها مبنية ، وإلى أن حركة بنائها فتح أوضم

أو كسر أو سكون، لأن الغاية من التحليل والإعراب هو النطق الصحيح، وقد تحققت هذه الغاية من غير لجوء إلى تحليل أو إعراب وحسبنا هذا .

بقى أن بعض المبنيات قد يكون له تابع ، ويتوقف ضبط هذا التابع على معرفة محل الكلمة المبنية من الإعراب ، فإذا جهل التلميذ محل الكلمة المبنية صعب عليه أن يضبط تابعها .

والأمر فى ذلك أهون مما يقدر له من صعوبة ، فإن ضبط أواخر الكلمات ليس فى الاتجاه الجديد ناشئا من عمل العوامل ، ولكنه ناشئ من تحليل الجملة ، وتجزئتها إلى أجزاء ، وإظهار وظيفة الكلمة فى الجملة . فكل كلمة فى أى أسلوب إما أن تكون ركنا من أركان الجملة ، وإما أن تكون مكملا . فإن كانت ركناً مسندا إليه أو مسندا كان لها ضبط خاص ، وإن كانت مكملا كان لها ضبط خاص. والتابع مع متبوعه فى الضبط .

والمتبوع إذا كان مبنيا لا يتغير شكل آخره ، ولكنه إن كان ركنا كان تابعه المعرب يأخذ ضبطه لو كان معربا ، وإن كان مكملا كان تابعه المعرب يأخذ ضبطه لو كان معربا .

(حـ) إعراب المقصور والمنقوص :

المقصور لا تظهر على آخره حركات الإعراب

والمنقوص لا يظهر على آخره من حركات الإعراب إلا الفتحة

فما موقف التلميذ من هذا وذاك ؟

لا تتعرض لإعراب المقصور مطلقاً ، ولا تتعرض لإعراب المنقوص فى حالتى الرفع والجر .

ويساعدنا على ذلك أن طبيعة النطق العربى تجعلك غير قادر على إظهار حركة على آخر المقصور . فكلمة « الفتى » هى كما هى لا تتغير من حيث النطق فى أى وضع تكون ، وفى أى أسلوب يجىء .

بقى على التلميذ أن يعرف كيف يضبط تابعها ؛ فحين تقول مثلا : الفتى المؤدب محبوب — كيف نضبط « الباء » فى كلمة « المؤدب » الأمر يسير ؛ لأن التلميذ يعرف أن كلمة « الفتى » فى هذا الأسلوب مسند إليه ، ولو أنه أمكن أن ينطق آخرها مضبوطاً بحركة ، لكانت الحركة « ضمة » ، فتابعها وهو كلمة « المؤدب » يمكن أن ينطق آخرها — وهو الباء — مضبوطاً بحركة — إذن تكون هذه الحركة « ضمة »

وإذا استعرضت أمثلة مختلفة ، فيها الاسم المقصور فى أوضاع مختلفة من الجمل ، مثل : إن الفتى المؤدب محبوب ،

قابل محمد فتى مؤدباً فأكرمه .

مررت وأنا سائر بفتى مؤدب فسلمت عليه .

هذه الأمثلة وغيرها نستطيع أن نناقشها كما ناقشنا المثال الأول فنجدها سهلة يسيرة يستسيغها التلميذ من غير عناء ولا مشقة

أما المنقوص فإن التلميذ تعرض عليه أساليب كثيرة فيها أسماء منقوصة فى أوضاع مختلفة فتكون مرفوعة ، ومنصوبة ، ومجرورة . ويوجه نظر التلميذ إلى أن المنصوب منها تظهر على آخره الفتحة ، وأن

غير المنصوب لا تظهر على آخره الضمة والكسرة ، ويحاولها المدرس أمام تلاميذه فيجد فى نطق الضمة أو الكسرة عسراً ومشقة

وبعد ذلك يعرض عليهم الأمثلة ويناقشها معهم كما ناقش المنقوص فيجد منهم استجابة له ، وتقبلا لما أرادهم عليه .

وبعد ، فهذه جملة من التيسيرات أدخلت على مناهج النحو التى تدرس للتلاميذ فى المدارس . وهؤلاء التلاميذ يتعلمون اللغة العربية وغايتهم من تعلمها أن يحسنوا التعبير إذا كتبوا وإذا تحدثوا ، فهم لا يتخصصون فى دراسة اللغة ، ولذلك أردنا أن نيسرها لهم ، وأن نرفع الأشواك من طريقهم . والمتخصصون عليهم أن يدرسوا فروع اللغة كلها دراسة استيعاب ، وأن يستبحروا فى كل فرع ما أمكنهم أن يستبحروا . ولذلك كان عليهم أن يدرسوا النحو كله ، وأن يتعرفوا مذاهب النحاة ، وأن يوازنوا بين بعضها وبعض ، وأن يتعمقوا فى دراسة الأسباب والعلل وألا يفروا من منطق النحاة فإنه رياضة ذهنية تدل على مقدار عمقهم وتفكيرهم ، واحتفالهم بعلمهم . بل يجب أن يكون لعلم النحو تاريخ وأن يحفل به الباحثون ، فيدرسوا تطور هذا العلم ، ويتتبعوا نظرياته وفلسفاته . وأثر كل مدرسة من مدارسه فى تطور أذهان رجاله .

وليعلم كل من يقرأ كتابى هذا أن المراد مما جاء فيه من بحوث التيسير على التلميذ . وقد صرحت بذلك وكررته فى كثير من المناسبات فليس معنى هذا أنى أنادى أنا وغيرى من الذين قصدوا لهذا التيسير بأنا نلغى النحو القديم ، أو نبطله . وليس فيما ذهب إليه الميسرون

خروج على مناهج القدماء ، ولكنهم أخذوا ما أخذوا من مذاهب المتقدمين ، ورأوا فيما ذهبوا إليه تيسيراً على التلاميذ ، ووصولا بهم إلى الغاية من طريق رأوها أقرب الطرق ، وأشدها ملاءمة لطبائع المتعلمين ، وأكثرها موافقة للنظريات التربوية الحديثة .

لهذا لا يصح أن يقع خلاف فى الرأى فى أن هذا صواب ، وأن هذا خطأ ، لأن كل ما ورد من ألوان التيسير مما ذكر فى هذا الكتاب وبما لم يذكر — ليس رأياً لمحدث ، وإنما هو مذاهب قديمة عرضت عرضاً جديداً ، وأحييت بعد أن كانت مهملة .

ولكن الذى يجوز أن يقع الخلاف فيه هو أنكم تقولون مثلا : إن اصطلاح المسند إليه والمسند أيسر على التلاميذ من اصطلاحات متعددة : المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، والفعل ونائب الفاعل .

فيقول آخرون : إن تعدد المصطلحات ، وتجزئة الكل ، وتقديمه للتلميذ جزءا بعد جزء — أيسر عليه ، وأشكل بطبيعته .

هذه أمور يجوز أن تكون موضع أخذ ورد ، وشد وجذب . والفصل بين هؤلاء وأولئك يأتى من طريقين :

الطريق الأول ظنى ، وهو ما يتكلم به علماء التربية ، وما يعرضونه من نظريات ، يناقشونها فى كتبهم وفى محاضراتهم .

الطريق الثانى قطعى ، وهو التجربة نفسها ، ونتيجة التجربة .

وقد بدأت الوزارة بالسير على هذا المنهج الميسر ، وقام على

تدريسه المدرسون بعدما وجهوا فنجحوا نجاحاً كبيراً فى القدر الذى أصاب الفرقة الأولى الإعدادية من التيسير .

* * *

وحديث تيسير النحو ليس جديداً ، ولكن الوزارة بحثت وراء التيسير من أكثر من عشرين عاما ، وألفت لجنة سنة ١٩٣٨م وضعت مبادئ لتيسير النحو والصرف والبلاغة ، ثم عرضت المبادئ التى وضعتها اللجنة على مجمع اللغة العربية المصرى فدرسها وناقشها وانتهى إلى قرارات اتخذها .

ونعرض تقرير لجنة وزارة المعارف « التربية والتعليم » كاملا ، بمقدماته ، وبما فيه من حديث النحو والصرف والبلاغة ، ثم نعرض بعد ذلك القرارات التى اتخذها مجمع اللغة العربية المصرى كاملة أيضا ؛ لتعرف ما وافق فيه المجمع لجنة الوزارة ، وما خالف فيه ، ثم لتعرف بعد ذلك ما انتهى إليه التيسير الآن بالموازنة بين ما قدمناه لك ، وبين ما جاء فى التقرير والقرارات . وتتم الموازنة بدراستك كتاب « تحرير النحو العربى » فإن فيه جميع أنواع التيسير المقترحة فى صورة قواعد يدرسها المعلمون .

قرارات مؤتمر المجمع
فى تيسير قواعد اللغـــة العربية

كانت وزارة المعارف العمومية « التربية والتعليم الآن » قد ألفت لجنة للبحث فى تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة ، ورفعت هذه اللجنة تقريرها إلى الوزارة ، فعرضته الوزارة على المجمع لتعرُّف آرائه فيما قررته اللجنـــة من المقترحات . وقد عقدت لجنة تيسير القواعد المتفرعة من لجنة الأصول بالمجمع عدة اجتماعات للبحث فى هذا التقرير ، وقدمت مقترحاتها إلى المؤتمر ، فنظرها فى الجلسات : الرابعة والسادسة والثامنة والتاسعة والعاشرة[1] ، وأدخل عليها بعض التعديل . ثم أتم المؤتمر فى جلسته الحادية عشرة ملاحظاته على تقرير الوزارة ، فرئى تعديل بعض العبارات التى وردت فى قسمى « الأساليب » و « الصرف » وتعديل فقرات فى المنهج الذى وضعته لجنة الوزارة لأبواب النحو والصرف ، كى يتفق مع ما سبق للمجمع إقراره من ملاحظات . . .

وفيما يلى تقرير لجنـــة وزارة المعارف[2] « التربية والتعليم » وقرارات مؤتمر المجمع :

---

(١) ٢٤ ، ٢٧ ، ٣١ من يناير ، ٣ ، ٥ من فبراير سنة ١٩٤٥ .

(٢) كانت اللجنة مكونة من الأساتذة : الدكتور طه حسين ، أحمد أمين ، على الجارم ، محمد أبو بكر ، إبراهيم مصطفى ، عبد المجيد الشافعى .

تقرير لجنة وزارة المعارف

للنظر فى تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة(١)

— ١ —

من المفيد أن يتعلم الشباب النحو والبلاغة ، ذلك يثقف عقولهم ويقوم ألسنتهم ويرقى أذواقهم ويصفى طباعهم ، ولكن أهم من ذلك وأجدى أن يتعلم الشباب اللغة نفسها .

واللغة لا تتعلم بدرس النحو أو درس البلاغة ، وإنما تتعلم بالمران وكثرة الاستماع لها ، والتحدث بها ، واتخاذها أداة للفهم والإفهام ، والفراغ لهذا كله وقتاً ما ؛ وقد نيسر النحو حتى نجعله من أيسر الأشياء وأهونها ، وقد نصلح علوم البلاغة حتى نجعلها من أشد الأشياء ملاءمة لحاجة الذوق الحديث ، ثم لا يبلغ بنا ذلك ما نريد من تعويد الشباب أن يتخذوا اللغة العربية الصحيحة وسيلة عملية يؤدون بها ما يؤدى من الأغراض فى غيرها من اللغات الحية ؛ لأن الشباب لا يتعلمون هذه اللغة كما يتعلم الشباب فى الأمم الأخرى لغتهم . هم لا يسمعونها فى البيت ، وهم لا يسمعونها فى البيئة التى تحيط بهم ،

(١) رأيت أن أثبت هنا التقرير كاملا لنتعرف اتجاه اللجنة ، ولنقف من بعض فقراته على ما كانت عليه الحالة فى بعض النواحى ، وما صارت إليه الآن .

نهم هم لا يسمعونها فى المدرسة إلا أثناء دروس اللغة العربية ، ولعلهم أثناء هذه الدروس لا يسمعونها خالصة من كل شائبة ، مبرأة من كل عيب ، منزهة عن هذا الفساد الذى يصيبها من إهمال المعلمين ، وإيثارهم للراحة ، وتيسيرهم على أنفسهم وعلى تلاميذهم باستعمال اللغة العامية أحياناً .

فأما أثناء دروس العلوم الأخرى التى يتلقونها فى المدارس فهم إنما يسمعون اللغة العامية مشوبة بين حين وحين بشىء من محاولة الإعراب والإفصاح . وما دامت اللغة العامية هى لغة التخاطب فى البيت وخارج البيت وهى لغة التعليم فى أكثر ما يلقى فى المدرسة من الدروس — فستظل هذه اللغة العامية هى اللغة الحية الأساسية ، وستظل اللغة العربية الصحيحة لوناً من ألوان الترف ، لا يأخذ الشباب به نفسه إلا حين يضطر إلى ذلك اضطراراً ، وليس يعنيه أن يوفق إلى إجادته أو لا يوفق .

ونحن نعلم أن لا سبيل الآن إلى جعل اللغة العربية الصحيحة لغة البيت أو لغة البيئة المصرية بوجه عام ، ولكننا نعلم أن من الممكن — بل من الواجب — أن نجعل اللغة العربية الصحيحة لغة التعليم فى المدارس ؛ وسبيل ذلك أن نفرض هذه اللغة على المعلمين فيما يلقون على التلاميذ من دروس ، وفيما يسوقون إليهم من حديث ، وأن يكون ذلك موضوعاً للتفتيش والمحاسبة فلا يخلى بين المعلم وبين هذه اللغة العامية يصطنعها مع التلميذ منذ يلقاه إلى أن يفارقه .

ذلك أحرى أن ينفع المعلم نفسه فيصحح تفكيره ، ويربى ذوقه ، ويقوّم لسانه . وهو من غير شك خليق أن ينشئ التلميذ على معرفة اللغة وإتقانها ، والقدرة على التصرف فيها ، وما نشك فى أن أمام الوزارة فى هذا السبيل أشياء تستطيع أن تحققها ، فهى تستطيع ألا تأذن بتوزيع الكتب الدراسية للطلاب إلا إذا استيقنت أنها بريئة من الفساد اللغوى ، وهى تستطيع أن تفرض التدقيق فى التفتيش فى هذه الناحية وأن تمد هذا التفتيش بحيث لا يصبح مقصورا على معلم اللغة العربية ، بل يتناول المعلمين جميعا ماداموا يعلمون بهذه اللغة ، ونحن نعلم أن هذا قد يبدو غريبا ، ولكن لا بد مما ليس منه بد ، وما دام من المحقق أن المعلمين يهملون اللغة العربية فى درسهم وحديثهم إلى التلاميذ طوعا أو كرها ، فلا بد من صرفهم عن هذا الإهمال ، ومن تنبيههم إليه ، ولومهم عليه إن وقعوا فيه . ويجب أن نلاحظ أن الشاب الإنجليزى أو الفرنسى إنما يحسن لغته ، ويتقن النطق بها ، والتصرف فيها ؛ لأنه يسمعها صحيحة فى البيت وخارج البيت ، ويسمعها صحيحة فى المدرسة بنوع خاص ، وقد تتأثر لغة البيت ولغة الشارع ببعض اللهجات العامية ، وقد يكون لهذا تأثير فى لغة التلاميذ ، ولكن المحقق أن اللغة الصحيحة وحدها هى المسيطرة على التعليم الحديث داخل المدرسة ، والشاب الفرنسى أو الإنجليزى لا يسمع اللغة الصحيحة فى درس اللغة الإنجليزية أو الفرنسية وآدابها فحسب ،

ولكنه يسمعها فى درس التاريخ والجغرافيا ، وفى درس الطبيعة والكيمياء ، وفى درس الرياضة . ونحن نعلم أن الوزارة ستجد فى هذا مشقة إن حاولته ، وأن المعلمين سيضيقون به ، وسيجدون فيه جهداً وحرجاً ، ولكن من أراد الغاية سلك إليها سبلها وابتغى إليها وسائلها ، ومن المحقق أن الوزارة إن آمنت بهذه الفكرة ، فلن يعجزها الوصول إلى تحقيقها شيئاً فشيئاً ، وهى منتهية من غير شك إلى تكوين المعلمين الذين يحسنون الأداء باللغة الصحيحة ، ولا سيما إذا فرضت إتقان اللغة العربية على كل من يتهيأ للتعليم ، وجعلت هذا الإتقان شرطاً أساسياً لإسناد منصب المعلم إلى أى شاب مهما تكن المادة التى يتخصص فيها ، ويتهيأ لتعليمها .

— ٢ —

وهناك أمر آخر لا ترى اللجنة بداً من الوقوف عليه ، والإلحاح فيه ، وقد دعا إليه غير واحد من المفكرين فى شئون التعليم ، وهو أن يمكن الصبية وقتاً ما من الفراغ للغتهم ، والانقطاع لها بحيث لا تزاحمها على عقولهم وأذواقهم وذاكرتهم لغة أجنبية ، ومعنى ذلك أن التعليم الابتدائى يجب أن يخلص للغة الوطنية ، فلا يسمع الصبى فى المدرسة الابتدائية غيرها ، ولا يقرأ غيرها ، ولا يتكلم إلا بها ، وحسبه أن يبدأ تعلم اللغة الأجنبية حين يبدأ التعليم الثانوى ، ذلك أحرى أن يبسط سلطان اللغة الوطنية على نفسه ، وأن يخلص لها قلبه ،

وأن يمكنه من أن يتقنها إلى حد ما دون أن يضيع مقدارا عظيما من الجهد فى تعلم لغة أجنبية[1] .

ومهما تكن الحاجة شديدة فى مصر إلى معرفة اللغة الأجنبية ، فإن الحاجة إلى معرفة اللغة الوطنية أشد وأقوى ، ونحن واثقون بأن من الأسباب القوية لضعف المصريين فى اللغات الأجنبية نفسها أنهم لا يحسنون اللغة الوطنية . وما من شك فى أن إحسان لغة اجنبية يتأثر أشد التأثر بإحسان اللغة الوطنية وتنظيم تفكير الشباب بها ، واستعماله لها .

ومهما تكن هذه الحاجة إلى هذه اللغات الأجنبية شديدة فإن درسها فى المدارس الثانوية وفى كليات الجامعة ، وفى المدارس الفنية الخاصة يجب أن يكفى .

ويجب أن ترد أعوام التعليم الابتدائى إلى اللغة العربية نفسها .

— ٣ —

والقراءة الكثيرة المتنوعة من أشد المؤثرات فى إتقان اللغة ، وإحسان العلم بها والتصرف فيها بشرط ألا يكره الصبى عليها إكراها

---

(١) انتهت وزارة التربية والتعليم إلى هذا ، فإنها وحدت المرحلة الأولى كلها ، وجعلتها لونا واحدا من التعليم ، وألغت اللغة الأجنبية فى مدارسها . والتلميذ لايبدأ يتعلم لغة أجنبية إلا فى المرحلة الإعدادية .

ولا يؤخذ بها أخذاً ، وإنما يقبل عليها إقبالا مصدره الرغبة والشوق إلى مايقدم إليه الكتاب من لذة وإمتاع .

والتلاميذ والطلاب عندنا لا يقرءون إلا ماتفرضه عليهم المدرسة فرضاً ، وتحتمه البرامج والمناهج تحتيما ، فهم ينظرون إلى القراءة على أنها واجب يؤدى حين لا يكون من أدائه بد ، ويهمل حين تتاح الفرصة لإهماله ، لا على أنها لذة تبتغى ومتعة يكون الشوق إليها ، والجد فى تحصيلها . ومصدر هذا أن أدبنا الحديث فقير أشد الفقر إلى هذه الكتب التى تلائم طور الشباب ، وترضى حاجة الصبية والشباب إلى مايمتع الخيال القوى، والمزاج الحاد ويرضى العقل الناشىء ، فإذا ألفت لهم الكتب ، فإنما تؤلف لهم كتب مدرسية أو كالمدرسية ؛ يظهر فيها القصد إلى التعليم ، أو يظهر فيها أخذهم بالواجب على حين يجب أن يختلس حبهم للقراءة اختلاساً وألا يحملوا عليها حملا ، وما لنا لا نسجل الحق وإن كان مؤلماً فنقول : إن كتابنا وأدباءنا المحدثين لم يحفلوا للآن بإنشاء الكتب الممتعة اليسيرة التى تلائم هذين الطورين من أطوار الحياة ، أو هم لم يبلغوا بعد من البراعة الأدبية حظاً يمكنهم من إنشاء هذه الكتب التى هى كثيرة متنوعة عظيمة الانتشار فى البلاد الأخرى والتى تفيد الصبية والشبان فائدة مضاعفة ، فهى تثقفهم فى كثير من فروع العلم والفن وألوان الحياة اليومية ، وهى تعلمهم اللغة ، وترقى ذوقهم ، وتهيئهم تهيئة حسنة لفقه الآثار الأدبية الفنية . وقد يكون

من الخير أن تعمل الوزارة على اختيار طائفة من هذه الكتب التي تؤلف للصبية والشبان الناشئين ، وتكلف من يترجمونها إلى لغة عربية صحيحة سهلة ، ذلك أحرى أن ينفع التلاميذ من جهة وأن يثير في نفوس الكتاب والأدباء الرغبة في إنشاء مثالها ، ولعل هذا أن ينتهي إلى إحداث هذا الفن الجديد من فنون الأدب في لغتنا العربية(١) .

— ٤ —

وقد أطلنا في هذه الأشياء مع أنها ليست من جوهر المهمة التي كلفنا النهوض بها لنشير بما نرى أنه من الخير من جهة ، ولنسجل أننا على إكبارنا لخطر تيسير النحو والبلاغة لا نغتر بأثر هذا التيسير ولا نراه السبيل الوحيد إلى إحياء اللغة بإشاعتها ، وتمكين التلاميذ من أن يمنحوها ما ينبغي أن تمنح اللغة الوطنية من الحب لها والإقبال عليها ، وإنما هو سبيل من هذه السبل يجب أن نأخذ بأسبابه ، ولكن يجب ألا نكتفي به ولا نقصر جهدنا عليه .

وقد شرط علينا من القرار الوزاري ، وشرطنا نحن على أنفسنا ألا ينتهي بنا حب التيسير إلى أن نمس من قريب أو بعيد أصلا من أصول

(١) تغيرت الحال في السنوات الأخيرة . فاهتمت الوزارة اهتماما كبيرا بإنشاء المكتبات المدرسية وتكوين المكتبات الفصلية ، وجعلت المدارس مراكز إشعاع للبيئة . ووجدت طائفة من الكتاب الذين توفروا على تأليف الكتب الصالحة للتلاميذ في أعمارهم المختلفة ، فألفوا وترجموا مثال الكتب التي تزخر بها المدارس الآن . ويقبل التلاميذ على قراءتها وتشجعهم الوزارة بإجراء المسابقات . ومنح الجوائز ، وغير ذلك

اللغة ، أو شكلا من أشكالها . وإنما أخذنا أنفسنا بتيسير القواعد والأصول ، بحيث نقربها من العقل الحديث ، ونلائم بين علوم اللغة العربية ، وبين ما بلغته العلوم الأخرى من التطور والرقى ، فلن يكون من نتائج هذا التيسير أن يتغير وضع من أوضاع اللغة . أو يلغى أسلوب من أساليبها ، أو يهمل استعمال من استعمالاتها ، وإنما النتيجة التى طلبناها ونظن أننا وفقنا إليها شيئا ، هى أن يكون النحو اليسير أقدر على تمكين التلميذ من فهم أوضاع اللغة وأساليبها واستعمالاتها ، ومن التصرف فيها عن بصيرة وذوق لا عن تقليد ونبوّ فى الطبع . بل نحن قد حرصنا على أكثر من هذا فأخذنا أنفسنا بألا نعدل عن القديم لأنه قديم ، وبألا نغير فيما اتفق عليه النحاة من القواعد والأصول إلا بمقدار ، حين لا يكون من هذا التغيير بد ، وقد اجتهدنا فى أن نتلمس من مذاهب النحاة القدماء ما عسى أن يكون أقرب إلى العقل الحديث وأيسر على الناشئين فنأخذ به ونضعه مكان المذهب المشهور الذى قد يجد المعلمون والمتعلمون فيه من الجهد والمشقة ما يمكن أن نتخفف منه دون أن ينشأ عن ذلك شر قليل أو كثير .

وقد لاحظنا أن أهم ما يعسر النحو على المعلمين والمتعلمين ثلاثة أشياء : —

أولا . — فلسفة حملت القدماء على أن يفترضوا ويعللوا

ويسرفوا فى الافتراض والتعليل[1] .

والثانى . — إسراف فى القواعد نشأ عنه إسراف فى الاصطلاحات .

والثالث : — إمعان فى التعمق العلمى باعد بين النحو وبين الأدب .

وقد حاولنا أن نخلص النحو من هذه العيوب الثلاثة فبرأناه من الفلسفة ما وسعنا ذلك ، ومحونا منه الافتراض والتعليل اللذين لا حاجة إليهما[1] ، وقاربنا بين أصوله وقواعده ، فضممنا بعضه إلى بعض كلما وجدنا إلى ذلك سبيلا ، واكتفينا بالأمثلة فى كثير من الأحيان ، وأعرضنا عن تفسير العلل والإمعان فى التأويل ، وهذا كله حملنا على أن نعدل عن تعليم الصرف من حيث هو علم ، فقد رأيناه أنه بفقه اللغة أشبه ، وأن دراسته المستقصاة أحرى بالذين يفرغون لتعمق اللغة العربية وعلومها ، فأخذنا من أحكامه مالم نجد منه بدا ، ويسرناه تيسيرا . وأشعناه فيما يلائمه من أبواب النحو .

— ٥ —

وأما البلاغة (٢) فأمرها أيسر من ذلك ، فقد استطاع العرب أن يستغنوا عنها ويعيشوا بدونها عصراً طويلا هو من أزهى عصور الحياة الأدبية وأروعها ، وقد عدلت عنها الأمم الحديثة فى تعليم لغاتها

---

(١) لم يكن فى المناهج التى يتعلمها التلاميذ شىء من فلسفة القدماء وافتراضهم وتعليلهم

(٢) ليس من همنا أن نتحدث الآن عن تيسير علوم البلاغة . ولكن أثبتنا ما جاء فى تقرير اللجنة بشأنه إتماما للفائدة .

وآدابها عدولا تامًّا ، فلم يصبها من ذلك شر ما . ومع ذلك لم نعدل عنها ، ولم نطلب إلغاءها . وإنما رددناها إلى أصلها وجعلناها فصلا من فصول الأدب ، ووسيلة من وسائله ، وألغينا منها ما لا صلة بينه وبين الحياة الأدبية ، وأضفنا إليها أبواباً بحث عنها القدماء من النقاد فى إجمال ، ويبحث عنها المحدثون فى كثير من التفصيل ، وقد أهملت فى البلاغة الرسمية العربية إهمالا تامًّا .

ونحن نرى أن درس هذه الفصول الأدبية التى نسميها البلاغة سيعين الطلاب على أن يذوقوا الأدب ويفهموه على وجهه ، ويصلوا بين ما يقرءون وما يجدون

— ٦ —

وبعد فإن اللجنة ترى أن الأناة أوجب شىء فى كل ما يتصل بشئون التعليم ولا سيما فيما يتصل بالمناهج والمواد التى تعلم للشبان . فيحسن بل يجب ألا ينالهـا التغيير إلا بعد البحث والاستقصاء والتثبت والاستعداد للمستقبل ، ومهما يكن ظننا حسناً بهذا الإصلاح الذى نقترحه ، فإنا نريد أن تتأنى الوزارة فى الأخذ به ، وأن تهيء لذلك أسبابه وأيسر هذه الأسباب أن يتعوده المعلمون وألا يقبلوا على تعليمه للطلاب إلا بعد أن يثقفوه ويسيغوه ، ويتمثلوه ، والسبيل إلى ذلك فيما نعتقد أن يؤلف كتاب لهم فى هذا النحو الميسر (١) ، وكتاب فى

---

(١) ألف كتاب تحرير النحو العربى .

هذه البلاغة الجديدة على أن يكون كل من هذين الكتابين مفصلا لايحجم عن المناقشة والاستدلال فيما ذهب إليه من التيسير ، فإذا أذيع هذان الكتابان فى المعلمين وغيرهم من المثقفين ، وأثيرت حولها المناقشات وثبتا لها ، وانتصرا عليها أمكن أن تقبل الوزارة على تعليم النحو والبلاغة على هذا النظام الجديد وأن تغير المناهج وأن توضع الكتب المدرسية طبقاً لها .

اقتراحات اللجنة فى النحو والصرف

باب الإعراب

ترى اللجنة وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديرى والإعراب المحلى ، فإن مثل « الفتى » يعرب بحركات مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ، ومثل « القاضى » تقدر فيه حركتا الرفع والجر ، ويقال منع من ظهورها الثقل ، ومثل «غلامى» تقدر فيه الحركات الثلاث ويقال : منع من ظهورها حركات المناسبة . وفى تقدير الحركات وفى الإشارة إلى سبب التقدير مشقة يكلفها التلميذ من غير فائدة يجنيها فى ضبط كلمة ، أو فى تصحيح إعراب . وكذلك الإعراب المحلى . فمثل « هذا هدًى » — هذا - مبنى على السكون فى محل رفع ، ومثل « ياهذا » — هذا مبنى على ضم مقدر منع منه سكون البناء الأصلى فى محل نصب ، وكذلك « ياسيبويه » مبنى على ضم مقدر منع من

ظهوره حركة البناء الأصلي في محل نصب ، وهذا عناء مضاعف ، وجهد يبذل لغير شيء . واللجنة ترى أن يستغنى عن الإعراب التقديري وعن الإعراب المحلي في المفردات وفي الجمل ، وبوفر على التلميذ والمعلم والعلم هذا العناء .

العلامات الأصلية للإعراب
والعلامات الفرعية(١)

جعلت بعض علامات الإعراب أصلية ، وبعضها فرعية ، فتنوب الحروف عن الحركات وتنوب الحركة عن الحركة في أبواب معدودة معروفة ، ويعرب « الزيدان » مرفوعا بالألف نيابة عن الضمة ، و « مسلمات » منصوبة بالكسرة نيابة عن الفتحة .

ولا ترى اللجنة هذا التمييز ، ولا تلك النيابة ، بل تجعل كلا في موضعه أصلا وتقسم الاسم المعرب إلى الأقسام الآتية .

١ — اسم تظهر فيه الحركات الثلاث هو أكثر الأسماء .

٢ — اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها وهو الأسماء الخمسة .

٣ — اسم تظهر فيه حركتان : ضم وفتح — وهو الممنوع من التنوين .

---

(١) تراجع صفحة ٧٢ وما بعدها من هذا الكتاب .

٤ — اسم تظهر فيه حركتان ضم وكسر — وهو الجمع بألف وتاء

٥ — اسم تظهر فيه حركة واحدة هى الفتحة وهو ما آخره ياء لينة « المنقوص » .

٦ — اسم تظهر فيه ألف ونون أو ياء ونون — وهو المثنى .

٧ — اسم تظهر فيه واو ونون أو ياء ونون - وهو المجموع بهما .

ويستغنى بهذا عن الإعراب التقديرى والقول بنيابة علامة عن أخرى .

ألقاب الإعراب والبناء

جعل النحاة لحركات الإعراب ألقاباً ولحركات البناء ألقاباً .

فحركات الإعراب — الرفع — والنصب — والجر — والجزم

وحركات البناء — الضم — والفتح — والكسر — والسكون

وعلى هذا (فمحمد) مرفوع و (قبل) مضموم و (محمداً) منصوب و (الآن) مفتوح .

وهذه التفرقة دعتهم إليها الدقة بل الإفراط فى الدقة والسخاء فى الاصطلاحات ، ومن النحويين من لم يلتزم هذه التفرقة واستعمل ألقاب نوع فى غيره .

وترى اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد فى الإعراب وفى البناء وأن يكتفى بألقاب البناء .

الجمـــلة

تتألف الجملة من جزأين أساسيين ومن تكملة تذكر حين يحتاج إليها وقد يستغنى عنها تبعاً لغرض المتكلم ولما يريد أن يعرب عنه . وعلى هذا التقسيم رتبت اللجنة أبواب النحو .

تسمية الجزأين الأساسيين (١)

كان أمام اللجنة أن تسميها بالأسماء الآتية :

أولا — مسند إليه ومسند — كما اصطلح علماء البلاغة وكما عبر بعض علماء النحو قديماً منذ سيبويه .

ثانياً — الموضوع والمحمول — كما اصطلح علماء المنطق .

ثالثاً — الأساس والبناء .

رابعاً — المحدث عنه والحديث

والأخيران اصطلاح جديد قد يكون أوضح فى معناه .

وقدعرضت اللجنة هذه الأسماء ثم فضلت اصطلاح المناطقة وهو : الموضوع والمحمول لأنه أوجز ولأنه لايكلفنا اصطلاحاً جديداً .

(١) تراجع صفحة ٥٤ ومابعدها من هذا الكتاب.

أحكام إعرابها

الموضوع هو المحدث عنه في الجملة وهو مضموم دائماً إلا أن يقع بعد إنّ أو إحدى أخواتها ، والمحمول هو الحديث وهو الركن الثانى من ركنى الجملة .

(ا) ويكون اسما فيضم إلا إذا وقع مع كان أو إحدى أخواتها فيفتح .

(ب) ويكون ظرفا فيفتح .

(ح) ويكون فعلا أو مع حرف من حروف الإضافة أو جملة ويكتفى فى إعرابه ببيان أنه محمول .

الترتيب بين الموضوع والمحمول

الجملة العربية مرنة فى الترتيب طيعة فلا تلزم أحد الركنين موضعاً واحداً . وقد ساعدتها تلك المرونة على أداء معان خاصة دقيقة — وإنما يغلب أن يتأخر الموضوع فيما يأتى .

(ا) إذا كان المحمول فعلا .

(ب) إذا كان الموضوع نكرة .

المطابقة بين الموضوع والمحمول

أولا : فى النوع — إذا كان الموضوع مؤنثا كان فى المحمول علامة التأنيث .

ثانياً . فى العدد — إذا كان المحمول متأخراً لحقته علامة العدد التى توافق الموضوع وإذا كان متقدماً لم تلحقه ، فيقال . الرجال قاموا ، وقام الرجال . وعلامة العدد التى تلحق الفعل هى فى الجمع الواو للذكور والنون للنسوة . وفى المثنى الألف لهما ، وفى المفرد التاء للواحدة ، وتأخذ اللجنة فى ذلك برأى الإمام المازنى القائل : إنها علامات لاضمائر (١) .

وبهذا النحو من تقسيم الجملة إلى موضوع ومحمول واعتبار إشارات العدد علامات لاضمائر يسرت اللجنة الإعراب ، وقللت الاصطلاحات ، وجمعت أبواب الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ واسم كان واسم إن فى باب الموضوع ، وجمعت أبواب خبر المبتدأ وخبر كان وخبر إن فى باب واحد هو المحمول وخففت عن المعلمين والمتعلمين برد باب ظن إلى الفعل المتعدى .

---

(١) تراجع صفحة ١٠٩ وما بعدها من كتاب تحرير النحو العربى .

متعلق الظرف وحروف الإضافة[1]

يقسم النحاة هذا المتعلق إلى قسمين — الأول متعلق عام كمتعلق (زيد عندك أو فى الدار) ويقدرونه (كائن أو استقر) وهو عندهم واجب الحذف ، ويعربونه هنا خبراً .

الثانى متعلق خاص — ولا يفهم الكلام إذا حذف مثل (أنا واثق بك) والخبر هو المتعلق ، والظرف فضلة .

وترى اللجنة أن المتعلق العام لايقدر ، وأن المحمول فى مثل (زيد عندك أو فى الدار) هو الظرف ، أما النوع الثانى فهو كما قرر النحاة المتعلق هو المحمول والظرف تكملة ، ويجىء إعرابها فيما بعد .

الضمير

من أصول اللجنة أن تلغى الضمير المستتر جوازاً أو وجوباً[2] :
فمثل : (زيد قام) الفعل هو المحمول ولا ضمير فيه ، وليس بجملة كما يعده النحاة وهو كمثل (قام زيد) ومثل (الرجال قاموا) الفعل محمول اتصلت به علامة العدد ، ولا يعتبر جملة .

ومثل (أقوم) ، و (نقوم) مما يقدر فيه الضمير مستترا وجوبا

---

(١) تراجع صفحة ٧٩ وما بعدها من هذا الكتاب .
(٢) تراجع صفحة ٨٥ وما بعدها من هذا الكتاب .

الفعل محمول والهمزة أو النون إشارة إلى الموضوع أغنت عنه ، وكفى ذلك فى إعرابه .

الضمير المتصل البارز — منه الدال على العدد ، وقد اعتبر إشارة لا ضميراً واتبع فيه مذهب المازنى . وغير الدال على العدد مثل (قمتُ) أو (قمتَ) (وقمتم) الضمير موضوع والفعل قبله محمول — وإذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل ، فهو تقوية له مثل (قمت أنا) و (أنا قمت) .

التكملة

كل ما يذكر فى الجملة غير الموضوع والمحمول هو تكملة ، وحكم التكملة أنها مفتوحة أبداً إلا إذا كانت مضافاً إليها ، أو مسبوقة بحرف إضافة .

أغراض التكملة

وتجىء التكملة لبيان الزمان أو المكان ، ولبيان العلة ، ولتأكيد الفعل ، أو بيان نوعه ، ولبيان المفعول ، أو لبيان الحالة أو النوع .
وبذلك جمعنا كثيراً من الأبواب كالمفاعيل والحال والتمييز تحت اسم واحد وهو التكملة دون أن تضيع غرضا .

الأساليب

فى العربية أنواع من العبارات تعب النحاة كثيراً فى إعرابها وفى تخريجها على قواعدهم مثل : التعجب . فله صيغتان هما : (ما أجملَ زيدا)، (أجمِلْ بزيد) . ومعروف خلاف النحاة فى إعرابها وعناء المعلمين والمتعلمين فى شرحها وفهمها — وقد رأت اللجنة أن تدرس هذه على أنها أساليب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها . أما إعرابها فسهل : (ما أحسَنَ) صيغة تعجب والاسم بعدها متعجب منه مفتوح ، (أحسِنْ) صيغة تعجب أيضاً ، والاسم بعدها مكسور مع حرف الإضافة .

ومثل هذا التحذير والإغراء كما فى (النار) أو (إياك والنار) أو (النار النار) هو أسلوب ، والاسم فيه مفتوح ، والاسمان مفتوحان أيضاً ، وإنما توجه العناية فى درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال، لا إلى تحليل الصيغ وفلسفة تخريجها ، وقد جمعت أمثال تلك العبارات لتدرس على هذا الوضع .

فى الصرف

أشارت اللجنة من قبل إلى ما ترى فى علم الصرف ، وأن أكثر مسائله من بحوث فقه اللغة التى لا يحتاجها البادئ ، بل لا يصل إليها

فهمه كالإعلال والإبدال والقلب وتنقّل الكلمة فى موازين مختلفة ، حتى تصل إلى هيئتها فى النطق .

فرأوا فى مثل (قال) أنه محول من (قَوَل) ، (خاف) من (خوَف) ، (يقُول) من (يقْوُل) و (يبِيع) من (يبْيِع) ونحو (مرمىّ) من (مرموى) .

وأمثلة هذا كثيرة غالبة على علم الصرف ، وليس للبادئ بها حاجة ، وإنما يحتاجها من يروم التفقه فى تصريف اللغة وتكوينها ، وقد رأت اللجنة أن تخفف عن التلميذ عناء هذا كله ، ويؤخر درسه إلى محله فى معاهده المتخصصة للغة وفقهها وتاريخها ، واقتصرت على الأبواب العربية من تصريف الفعل ، وصوغ مشتقاته وتثنية الاسم وجمعه على أن يعلم التلميذ الصيغ المختارة بالأمثلة الكثيرة وألا يكلف معرفة شيء مما يراه الصرفيون فى أصول الكلمات وتقلبها فى الهيئات المختلفة .

ونسرد فيما بعد أبواب النحو والصرف مجملة كما رأت اللجنة درسها تحقيقاً لما أريد من التيسير .

أبواب النحو والصرف

أحكام الكلمة

تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف

الاسم :

تقسيمه إلى مذكر ومؤنث وعلامات التأنيث .

تقسيمه إلى ما آخره حرف صحيح وما آخره حرف لين — ألف أو ياء .

تقسيمه إلى مفرد ومثنى وجمع — طريق التثنية (ما آخره ألف تقلب ياء دائماً إلا فى كلمات لا تتجاوز العشرين المشهور منها — الجدا — الحجا — الحفا — الخنا — الرضا — العصا — الصبا الفرا — القفا[1] .

وما آخره همزة قبلها ألف كبناء تبقى همزته إلا إذا كانت للتأنيث فتقلب واواً .

طريقة جمع الاسم بالألف والتاء وبالواو والنون أو الياء والنون — أمثلة من جمع التكسير .

---

(١) تراجع صفحة ٨٤ وما بعدها من هذا الكتاب .

تقسيم الاسم إلى منكّر ومعرّف — أنواع المعارف .

الاسم المصغر (الثلاثى والرباعى فقط) .

المنسوب إليه (أكثر أحكام النسب دوراناً فى الكلام) .

المعرب والمبنى — أنواع الإعراب (كما تقدم بيانها) .

المبنيات — أسماء الإشارة والموصول والاستفهام والشرط .

الفعل :

تقسيمه إلى ماض ومضارع وأمر — تمرين فى تصريف الأفعال — إشارة إلى الأفعال القليلة التى لا تصرف — المجرد والمزيد (الحرف المزيد والحرف الأصلى) .

تقسيم الأفعال إلى صحيح ومعتل) تذكر أمثلة تبين أنواع المعتل ولا تذكر الأسماء الاصطلاحية لكل نوع) — تمرين فى اتصال الفعل على اختلاف أنواعه بالضمير .

المبنى للمجهول ومعناه وطريقة صوغه .

الناقص والتام واللازم والمتعدى .

المبنى والمعرب — إعراب المضارع .

المشتقات :

اسم الفاعل : صوغه واستعماله (قد يجىء على غير الأمثلة القياسية ليدل على المبالغة أو الصفة الثابتة) .

(وبهذا تدمج الصفة المشبهة وصيغة المبالغة فى باب اسم الفاعل) .

اسم المفعول — أمثلته وطرق استعماله — اسم الزمان والمكان والآلة .

المصدر :

أمثلة للمصدر الثلاثى — أمثلة المصادر لغير الثلاثى — طرق استعمال المصدر .

أحكام الجملة

المحمول والموضوع — إعرابهما — الترتيب بينهما — المطابقة بينهما .

الموضوع ظاهراً وضميراً بارزاً .

المحمول اسم وفعل وظرف وجملة .

تكملة الجملة — إعرابها — أغراضها .

تكملة المفرد — التوابع .

أحكام العدد

الأساليب :

الاستفهام بالنفى — التوكيد — القسم — التعجب — التفضيل — نعم وبئس — النداء — الاستثناء — التخصيص — التحذير والإغراء .

الجملتـان :

الشرط وجوابه — أدوات الشرط ومعانيها واستعمالها مع السكون وبدونه .

القسم وجوابه — تأكيد الفعل بالنون .

الجملة الفرعية :

قد تكون محمولا — تكملة — نعتاً — صلة .

ويجب أن يفرق هنا بين الجملة والفعل وحده لأنه قد عد من المفرد

أبواب البلاغة

(أ) معنى البلاغة — الغرض منها .

(ب) الأسلوب — معناه — اختلاف الأساليب باختلاف الكتاب والشعراء — نماذج من أساليب مختلفة كابن المقفع والجاحظ وبديع الزمان وابن خلدون وبعض المحدثين من الكتاب وبعض المحدثين من الشعراء كبشار وأبي تمام وابن الرومي والبهاء زهير الإيجاز والإطناب والمساواة .

الفرق بين الأسلوب الأدبي والأسلوب العلمي .

(حـ) أهم الموضوعات الأدبية .

١ — الوصف — شروط جودته — استعراض لوصف جيد ووصف غير جيد وبيان أسباب ذلك .

المقالة — معناها — شروط جودتها — نماذج منها .

٣ — القصص — معناها — انواعها — شروط جودتها — نماذج منها .

٤ — الخطابة — معناها — شروط جودتها — نماذج منها .

٥ — تراجم الأشخاص — شروط جودتها — نماذج منها .

(ى) الشعر والنثر والفرق بينهما .

الشعر — شرح لمعنى البيت والقصيدة والقافية — إلمامة بمعنى الوزن فى الشعر — لغة الشعر — خياله — موضوعاته — أوصاف الشعر الجيد — النثر — لغته — موضوعاته أوصاف النثر الجيد

(ه) الكلمة : بم تفضل كلمة كلمة فى الموضوع الواحد.

— دقة استعمال الكلمة — جمالها — ملاءمتها لموضوعها — دلالتها بالوضع والالتزام (يراد بالدلالة بالوضع معنى الكلمة كما تدل عليه المعاجم ، وبالالتزام تأثر الكلمة بما حولها من معان وجو ونحو ذلك) .

الجملة — تقسيمها إلى خبر وإنشاء وأغراضهما البلاغية — التقديم والتأخير — الفصول — (الفقرة) — معناها — علاقة الفقرة بالموضوع — علاقة الفقر بعضها ببعض .

وحدة الموضوع — فى الشعر — فى المقالة — فى الرواية .

التشبيه والاستعارة — معناهما — الفرق بينهما — متى يحسنان .

الكناية — معناها — متى تحسن .

نماذج كثيرة من التشبيه والاستعارة والكناية ونقدها .

المحسنات البديعية — نماذج منها — متى تحسن — متى لا تحسن من ناحية الكم ومن ناحية الكيف .

قرارات مؤتمر المجمع

١ — كل رأى يؤدى إلى تغيير فى جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا تنظر إليه اللجنة لأن مهمتها تيسير القواعد .

٢ — يتخذ المشروع الذى وضعته لجنة وزارة المعارف « التربية والتعليم » أساساً للمناقشة والمراجعة على ضوء ما وجه إليه من نقد ، وما كتب من بحوث حول مسائله[1] .

٣ — يبقى التقسيم القديم للكلمة وهو أنها اسم أو فعل أو حرف. ويتناول كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بالتقسيم المعروف فى كتب النحو .

---

(١) من الذين عقبوا على مشروع اللجنة فوافقوا فى بعض المسائل ، وخالفوا فى بعضها الآخر : بعض أساتذة دار العلوم ، والمرحومون عبد العزيز فهمى ومحمد الخضر حسين ، والشيخ إبراهيم حروش . وبعض الاعتراضات جىء بها عرضا فى ثناية البحوث بهذا الكتاب ، ورددت عليها .

٤ — يستغنى عن الصيغ المألوفة فى إعراب المبنيات ، وفى إعراب الاسم الذى تقدر عليه الحركات . فيقال فى إعراب « مَنْ » فى قولك « جاء من أكرمنى » : من اسم موصول مبنى مسند إليه محله الرفع .

وفى نحو « جاء الفتى والقاضى » اسمان مسند إليهما محلهما الرفع .

٥ — يستغنى عن الصيغ المألوفة فى الدلالة على العلامات التى تنوب عن الحركة الأصلية .

ففى نحو « جاء الزيدان » يقال : الزيدان مسند إليه مرفوع بالألف وفى « جاء أبوك » أبوك مسند إليه مرفوع بالواو .

وفى « مررت بأحمد » أحمد مجرور بالفتحة وهكذا[1] . . .

٦ — يقتصر على ألقاب الإعراب ولا يكلف الناشئ بيان حركة المبنى أو سكونه سواء كان له محل أم لم يكن اكتفاء بأن المبنى يلزم آخره حالة واحدة ولا يكلف الطالب عند تحليل جملة بها كلمة مبنية ذات محل إلا أن يقول إنها مبنية وإن محلها كذا . . .

٧ — يسمى ركنا الجملة بالمسند إليه والمسند كما اختار علماء البيان[2]

٨ — يجب إرشاد المبتدئين إلى أن المتعلق العام للظروف والجار والمجرور فى نحو : « زيد فى الدار » و « زيد عندك » محذوف وإن

(١) راجع صفحة ٧٣ وما بعدها من هذا الكتاب .

(٢) راجع صفحة ٥٤ وما بعدها من هذا الكتاب .

كانوا لا يكلفون كل مرة تقديره عند الإعراب ، بل يقبل منهم . تخفيفا عنهم أن يقولوا فى إعراب « زيد فى الدار » فى الدار جار ومجرور مسند[١] .

٩ — ضمائر الرفع المتصلة بارزة أو مستترة مثل قمت وأخواتها وأقوم ويقوم وقم ولا تقم وقاموا ويقومان ويقومون وتقومين ويقمن : كلها لا محل لاعتبارها ضمائر عند الإعراب ، وإنما هى فى الضمائر البارزة حروف دالة على نوع المسند إليه أو عدده أما الضمائر المستترة وجوبا أو جوازا فمصروف عنها النظر .

يقال فى إعراب « قمت » صيغة لماضى المتكلم .

وفى إعراب « قم » صيغة أمر للمخاطب .

وفى إعراب « لا تقم » صيغة نهى للمخاطب .

وفى إعراب « أقوم » مضارع للمتكلم .

وفى إعراب « قاموا » ماضى الغائبين .

وفى إعراب « يقومان » مضارع الغائبَين .

وفى إعراب « يقومون » مضارع الغائبِين .

وفى إعراب « تقومين » مضارع المخاطبة .

وفى إعراب « يقمن » مضارع الغائبات .

ويقال فى إعراب « أنا قمت » أنا مسند إليه وقمت صيغة لماضى المتكلم مسند .

---

(١) راجع صفحة ٧٩ وما بعدها من هذا الكتاب .

وفى إعراب « المحمدون قاموا » المحمدون مسند إليه مرفوع بالواو ، وقاموا صيغة ماضى الغائبين مسند وهكذا (١) . . .

١٠ — يستغنى عن النص على العائد فى نحو « الذى اجتهد يكافأ » فيقال فى إعرابه : الذى اسم موصول مسند إليه واجتهد ماضى الغائب صلة ، ويكافأ صيغة مضارع مبنى للمجهول للغائب مسند .

١١ — كل ما ذكر فى الجملة غير المسند إليه والمسند فهو تكملة منصوب على اختلاف علامات النصب إلا إذا كان مضافاً إليه أو مسبوقاً بحرف جر أو تابعاً من التوابع .

١٢ — يستبقى اسم المفعول به للتكملة الدالة على ما وقع عليه الفعل ، ويقال عند إعرابها أنها مفعول به تكملة أما بقية التكملات من المفاعيل الأخرى والحال والتميز والمستثنى فيكتفى فيها بذكر أغراضها إجمالا مع وجوب ذكر اللفظ المكملة له ، فيقال مثلا فى إعراب « قمت إجلالا لك » قمت صيغة ماضى المتكلم ، وإجلالا تكملة للفعل لبيان السبب .

وفى نحو « ضربته ضرباً شديداً » يقال : إن ضرباً تكملة مصدرية للفعل ، و « شديداً » وصف مكمل لـ « ضرباً » .

وفى نحو « سرت والنيل » النيل تكملة للفعل لبيان المصاحبة .

وفى نحو « جاء زيد راكباً » راكباً تكملة لزيد مبينة للحال .

(١) راجع صفحة ٥٨ وما بعدها من هذا الكتاب .

وفى مثل « شربت اللبن ساخناً » ساخناً تكملة للمفعول به مبينة للحال .

وفى مثل « اشتريت عشرين كتاباً » كتاباً تكملة مميزة للمفعول به .

١٣ — فى حالة الاستثناء التام وهو ما ذكر فيه المستثنى بإلا وخلا وعدا وحاشا ، وما خلا وما عدا وما حاشا — تكملة للمستثنى منه منصوبة دائماً .

وإذا كانت أداة الاستثناء غير أو سوى كان هذان اللفظان منصوبين وجر ما بعدهما للإضافة .

وأما الاستثناء المفرغ فهو فى الحقيقة قصر لا استثناء ، تتبع القواعد العامة فى تحليله وإعرابه .

١٤ — التراكيب : —

فى العربية أنواع من العبارات تعب النحاة فى إعرابها وفى تخريجها على قواعدها .

مثل : التعجب فله صيغتان مثل « ما أجمل زيداً » و « أجمل بزيد » ومعروف خلاف النحاة على إعرابها وعناء المعلمين والمتعلمين فى شرحها وفهمها .

وقد رئى أن تدرس هذه العبارات على أنها تراكيب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها . أما إعرابها فيقال فيه « ما أجمل » صيغة

تعجب والاسم بعدها متعجب منه منصوب .

وفى إعراب « أجمل بزيد » يقال : « أجمل » صيغة تعجب والاسم بعدها مجرور بحرف جر . ويقال مثل هذا فى التحذير والإغراء . كما فى « النار » أو « إياك والنار » أو « النار النار » وتركيب الاسم فيه منصوب ، والاسمان منصوبان . وإنما توجه العناية فى درس مثل هذه التراكيب إلى طرق الاستعمال لا إلى تحليل الصيغ وفلسفة تخريجها، وقد جمعت أمثال تلك العبارات لتدرس على هذا الوجه .

١٥ — الصرف :

وافق المؤتمر على أن أكثر مسائل علم الصرف من بحوث فقه اللغة التى لا يحتاجها البادئ بل لا يصل إليها فهمه مثل الإعلال والإبدال والقلب وتنقل الكلمة فى موازين مختلفة حتى تصل إلى هيئتها فى النطق

وقد رئى أن يقتصر على تصريف الفعل وصوغ مشتقاته وتثنية الاسم وجمعه ، على أن يعلم التلميذ الصيغ المختارة بالأمثلة الكثيرة ، وألا يكلف معرفة شىء مما يراه الصرفيون فى أصول الكلمات وتقلبها فى الهيئات المختلفة .

١٦ — النحو والصرف :

وافق المؤتمر على المنهج الآتى لأبواب النحو والصرف :

١ ـ أحكام الكلمة

تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف .

الاسم : تقسيمه إلى مذكر ومؤنث وعلامات التأنيث .

تقسيمه إلى ما آخره حرف صحيح وما آخره حرف لين ـ ألف أو ياء .

تقسيمه إلى مفرد ومثنى وجمع ـ طرق التثنية (ما آخره ألف تقلب ياء دائماً إلا في كلمات لا تتجاوز العشرين المشهور منها : الجدا ـ الحجا ـ الحفا ـ الخنا ـ الرضا ـ العصا ـ الصبا ـ الغرا ـ القفا (١)) .

وما آخره همزة قبلها ألف كبناء تبقى همزته إلا إذا كانت للتأنيث تقلب واواً .

طريقة جمع الاسم بالألف والتاء وبالواو والنون أو الياء والنون .

أمثلة من جمع التكسير .

تقسيم الاسم إلى منكَّر ومُعَرَّف .

أنواع المعارف .

الاسم المصغر (الثلاثي والرباعي فقط) .

المنسوب إليه (أكثر أحكام النسب دورانا في الكلام) .

---

(١) راجع صفحة ٨٤ وما بعدها من هذا الكتاب .

المعرب والمبنى — أنواع الإعراب (كما تقدم) .

المبنيات — أسماء الإشارة والموصول والاستفهام والشرط .

الفعل — تقسيمه إلى ماض ومضارع وأمر .

تمرين فى تصريف الأفعال — إشارة إلى الأفعال القليلة التى لا تتصرف .

المجرد والمزيد (الحرف المزيد والحرف الأصلى) .

تقسيم الأفعال إلى صحيح ومعتل (تذكر أمثلة تبين أنواع المعتل ولا تذكر الأسماء الاصطلاحية لكل نوع) .

تمرين فى اتصال الفعل على اختلاف أنواعه بما يدل على نوعه وعدده .

المبنى للمجهول ومعناه وطريق صوغه .

الناقص والتام واللازم والمتعدى .

المبنى والمعرب — إعراب المضارع .

المشتقات .

اسم الفاعل — صوغه — استعماله (قد يجىء على غير الأمثلة القياسية ليدل على المبالغة أو الصفة الثابتة) .

تدمج الصفة المشبهة وصيغة المبالغة فى باب اسم الفاعل .

اسم المفعول — أمثلته وطرق صوغه واستعماله هو وما يجرى مجراه من الصفات .

أسماء الزمان والمكان والآلة .

المصدر — أمثلته من الثلاثى — صوغ المصدر من الثلاثى — طرق استعمال المصدر .

٢ — أحكام الجملة

المسند إليه والمسند — إعرابهما — الترتيب بينهما — المطابقة بينهما .

المسند إليه ظاهرا وضميراً بارزاً .

المسند — اسم وفعل وظرف وجار ومجرور وجملة .

تكملة الجملة : إعرابها — أغراضها .

التوابع .

أحكام العدد .

التراكيب .

التوكيد — القسم — التعجب — صوغ اسم التفضيل — نعم وبأس — النداء — الاستغاثة والندبة — الاختصاص — التحذير والإغراء .

الجملتان .

الشرط وجوابه — أدوات الشرط ومعانيها واستعمالها مع الجزم وبدونه —

القسم وجوابه تأكيد الفعل بالنون :

الجملة الفرعية :

قد تكون مسندة — تكملة — نعتا — صلة .

(يجب أن يفرق هنا بين الجملة والفعل وحده ، لأنه قد عد من المفرد .

خاتمة

وهكذا نرى لجنة الوزارة وضعت تقريرها ، واصطنعت له مقدمة طويلة بينت فيها منزلة النحو البلاغة من فروع اللغة ، وبينت أثر النحو والبلاغة فى تكوين الملكة اللغوية ؛ وذكرت بعض الصعوبات التى تصادف التلميذ فى تعليم اللغة وتصادف المدرس فى تعليمه إياها ، وطالبت الوزارة بتأخير البدء فى تعليم اللغة الأجنبية وقد استجابت الوزارة لهذا ، ودعت إلى إغراء التلاميذ بالقراءة وتحبيبها إليهم حتى تغرس فى نفوسهم عادة الميل إلى القراءة ودعت الكتاب إلى الاهتمام بكتاب التلميذ .

وقد تغيرت الحال اليوم ، وصارت إلى غير ما كانت عليه أيام كتبت هذه اللجنة تقريرها ، فأصبح الكتاب معنيين بتأليف الكتاب الحر للتلميذ ، وأخرجت المطابع من ذلك جملة صالحة ، وهى فى زيادة مستمرة ، والوزارة من جانبها اهتمت اهتماما كبيرا بالكتاب الحر الذى يقرؤه التلميذ ، وأوجدت له مجالا كبيرا تيسر له فيه القراءة ، وتعينه عليها ، وتحببه فيها وليست عنايتها بالتلميذ فحسب ، بل امتدت إلى العناية بتثقيف الأب والأم والأخ والأخت وأهل البيئة التى فيها المدرسة كلهم .

ذكرت اللجنة بعد ذلك الأسباب التى عسرت النحو على المعلمين والمتعلمين ورجعتها إلى أسباب ثلاثة . نسلم ببعض منها دون بعض .

قدمت اللجنة مقترحات ، بعضها يجعل المعلم يقف من بعض المسائل موقفا سلبيا ، فلا يتعرض له ، وبعضها غيرت فيه المصطلحات القديمة وعدلت عنها إلى مصطلحات أخرى رأتها أسهل ، وبعضها عدلت فيه تعديلات تيسر على التلاميذ تلقيه . ولم تقل إنها وفقت فى كل ما ذهبت إليه ، بل هى وفقت أحيانا ، وأخطأها التوفيق أحيانا فيما رأى الناس . . واقترحت اللجنة منهجا للنحو والصرف والبلاغة .

درس المجمع هذا التقرير واتخذ قرارات ، وافق فى أكثرها ما ذهبت إليه اللجنة . أو هو لم يخالفها فى مسائل جوهرية .

ثم هـــذا التيسير الذى اتخذته الوزارة ، والذى بدأته قبل سنة ١٩٣٨ وتدرجت فيه شيئاً فشيئا ، وكانت فى كل مناسبة وفى كل تغيير تزيد ناحية أو أكثر ، وتجرى عليها فى كتبها ، ويعلمها المدرسون تلاميذهم . حتى إذا كان آخر تيسير رأى بعض الناس أن يقدموه جملة ، فقدم . وهو فى جملته وفى خطوطه العامة لا يخرج عما قرره مجمع اللغة العربية المصرى . ويمكنك أن توازن بين تقرير اللجنة ، وقرارات المجمع ، وما أخذت به الوزارة أخيرا وسارت عليه .

والذى يهمنى أن أشير إليه فى آخر هذا الكتاب هو أن جميع خطوات التيسير من أى ناحية كانت لم تمس أصلا من أصول اللغة أو شكلا من أشكالها .

وقد احتججنا لبعض أوجه التيسير التى أخذت الوزارة بها ، وبيَّنا أنها من آراء المتقدمين ، وذكرنا أن الذى حدا بالقائمين على الأمر أن يأخذوا بها إنما هو التيسير على التلاميذ .

الفهرس